

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية (بوزريعة)

قسم مابعد التدرج

تخصص: لسانيات عربية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي

وصف ، تحليل ونقد.

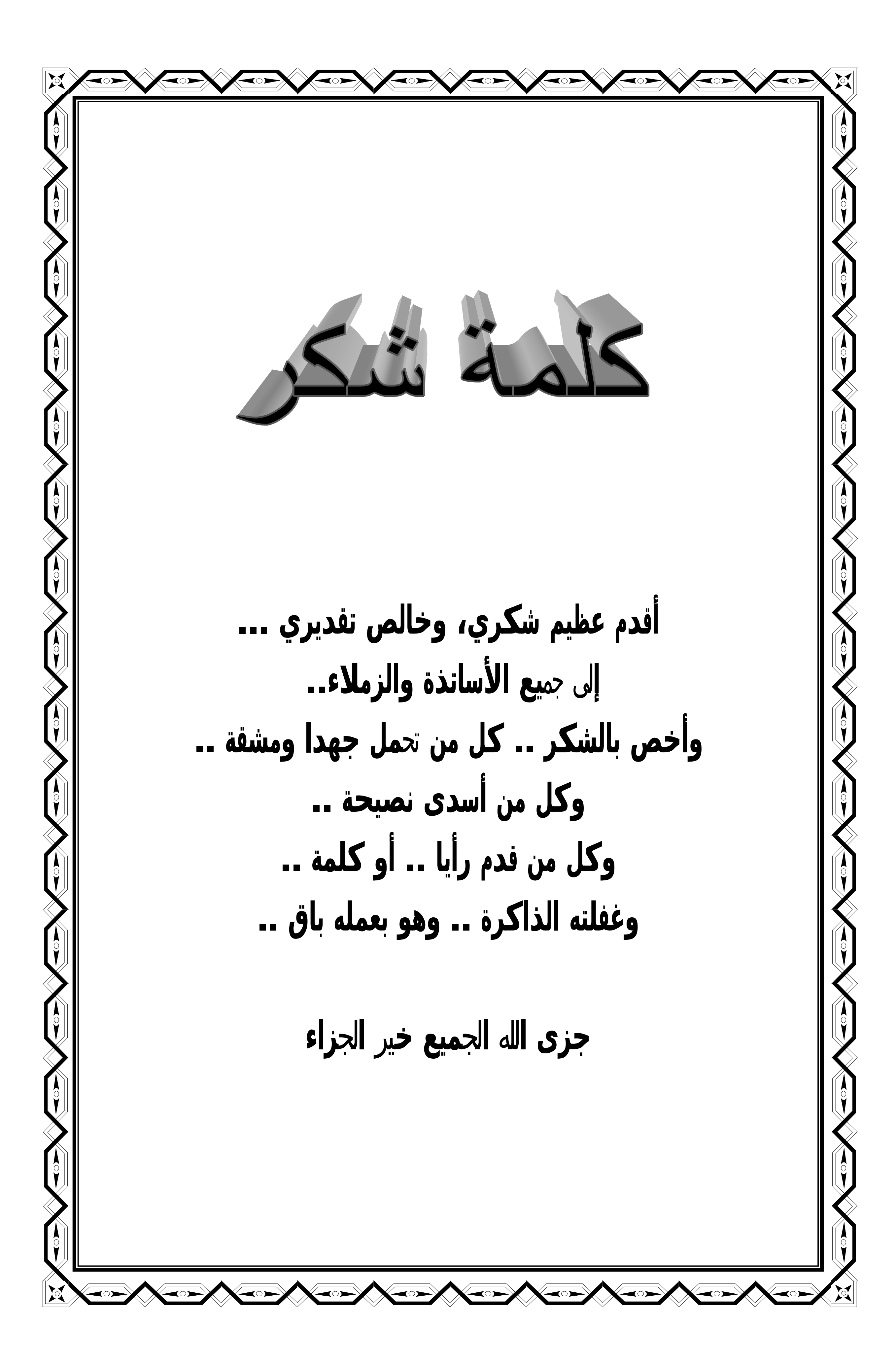
إعداد الطالب:

حسين بوشنب

إشراف الأستاذ:

أ.د/ عمار ساسي

السنة الجامعية: 2006/2005



كلمة شكر

أقدم عظيم شكري، وخالص تقديري ...

إلى جميع الأساتذة والزملاء..

وأخص بالشكر .. كل من تحمل جهدا ومشقة ..

وكل من أسدى نصيحة ..

وكل من قدم رأيا .. أو كلمة ..

وغفلته الذاكرة .. وهو بعمله باق ..

جزى الله الجميع خير الجزاء



الإهداء

إلى أمي وأبي ..

إلى كل معلم خير ..

إلى من علمني ..

مقدمة

مقدمة:

الحمد للّه والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه.

وبعد،

لقيت اللغة العربية اهتمامًا كبيرًا من قبل الدارسين نظرًا لما لها من دور أساسي فعّال في حياة الفرد والمجتمع العربي، وبسبب كونها مؤسسة إجتماعية دائمة الحاجة إلى الاستكمال، ومواكبة التغيرات.

فلغتنا العربية كانت محظوظة جد محظوظة لأننا وجدت الكثير من الدارسين الذين وقفوا عملهم في سبيل خدمتها، وبذلوا الجهد الجهيد في تقعيد تراكيبها وأحوالها، فكان نتاج مجهوداتهم تراثًا لغويًا زاخرًا قلّ وجوده عند الأمم الأخرى...

زاد اهتمام الدارسين بهذه اللغة في العصر الحديث، فحاولوا اقتراح نظرات جديدة تتعلق بكيفية دراستها، فبرزت محاولات التيسير، والإصلاح والتجديد، وكذا محاولات أخرى عمدت إلى بعض المناهج المستجلبة كالفيلولوجيا والتأريخ والمقارنة.

وتعتبر اللسانيات جهدًا آخر يضاف إلى سلسلة الجهود السابقة، باعتبارها تقترح نظرة جديدة إلى اللغة وإلى دراستها، وهي تختلف عن بقية المجهودات السابقة كلها من حيث الرؤية والمجال والغاية التي تسعى إلى تحقيقها.

وينطلق هذا المجهود الأخير مع عودة بعض اللسانيين العرب من الجامعات الأوروبية وهم الذين اتصلوا بالفكر اللغوي الغربي الحديث، وتحديدًا بإحدى نظرياته المتمثلة في الوصفية، حيث إنهم بعد عودتهم قدّموا خطابًا لسانيا خاصًا متأثرا بهذه النظرية يتضمن العناصر التالية:

1- تقديم النظرية الوصفية الغربية.
2- محاولة تطبيقها على اللغة العربية.
3- نقد النحو العربي القديم.

إن هناك من افترض أن العناصر الثلاثة السابقة تيارات مستقلة، لكل منها مؤلفات خاصة تمثلها، وهناك من أورد أنا مقولات متضافرة لا مستقلة، وهي النقطة التي ندعّمها تمام التدعيم.

أمّا عن مضامين هذه المقولات، فنجد أن مقولة تقديم النظرية اللسانية معناه بسط النظرية اللسانية الوصفية المستجلبة للمتلقي العربي بالتعريف بأعلامها، وعرض مبادئها وأسسها، وتوضيح الاشتغال با ونشر أهمّ مصطلحاتا... وعملية تقديم النظرية التي كانت في بداية الخطاب اللساني العربي مقولة أصبحت فيما بعد فرعًا خاصًا في اللسانيات العربية أطلق عليه مصطلح: **اللسانيات التمهيدية**. وبالنسبة لمقولة محاولة التطبيق فأمرها بيّن، فهي تعني تطبيق النظرية الوصفية على اللغة العربية، وأكبر ممثل لها كتاب تمام حسان **اللغة العربية مبناها ومعناها**.

وبالّنسبة للمقولة المتبقية المتمثلة في نقد النحو العربي القديم، فهي مشكلة البحث الرئيسية، وهي تتحدّد في التساؤل التالي:

* ما طبيعة النقد الذي قدمه اللسانيون الوصفيون للنحو العربي القديم؟

وهذا التساؤل تتفرع عنه مجموعة أسئلة فرعية كثيرة منها:

- ما مرجعية هذا النقد ؟
- ما الموضوع المستهدف نقدا ؟
- ما المقولات النقدية المتمخضة عن هذا النقد ؟
- هل هذا النقد متحرر أم أنه مجرد نقد محاكاتي إسقاطي ؟
- هل تمثل اللسانيون العرب المرجعية الغربية ؟
- ما علاقة هذا النقد باللسانيات ؟
- ما علاقته بالإبستيمولوجيا والنقد اللساني العام ؟

لكن لماذا البحث في موضوع النقد اللساني الوصفي للنحو العربي القديم بالذات ؟

لا شك أنّ من شروط نجاح البحث حسن اختيار الموضوع الذي لابد أن يكون مرتبطًا برغبة الباحث واستعداده واختصاصه، وعليه فلم أجد من الموضوعات التي تستجيب لهذه المقاييس بحكم الاختصاص في **اللÊانياǧ العربية** غير موضوع النقد اللساني الوصفي للنحو العربي الذي يعتبر مقولة من مقولات اللسانيات العربية الحديثة. والكشف عن هذه المقولة خدمة جليلة للسانيات العربية.

ثم إنّ لجوئي إلى هذا البحث، واختياري له كان بسبب انتمائه إلى مجال النقد اللساني الذي يقوم على المبادئ والأسس التي تقدّمها له اللسانيات، والذي تتمثل مهمته في مراقبة النظريات اللسانية واللغوية، والنظر في مدى تمثّلها لأصولها ومدى نجاعتها. وهذا العلم أثبت نجاعته باختراق سياج هيمنة الكثير من النظريات ومن ضمنها النظرية النحوية العربية القديمة. ثم إنه يعتبر وسيلة ضرورية لإمداد الدرس اللغوي بالنظريات اللسانية الجديدة.

واختياري لهذا الموضوع كان بغرض الكشف عن محطة من محطات نقد النحو العربي القديم التي أراها جد مميزة لكونها ترتكز على نظرية مستجلبة من الدراسات اللسانية الغربية، وهي متمثلة في النظرية الوصفية التي أرسى دعائمها العالم اللساني السويسري فيرديناند دي سوسير من خلال كتابه **ǻروâ Ž اللÊانياǧ العامة**، كما أنّني لجأت إلى هذا الموضوع أيضًا لكشف علاقة النحو العربي بالنظرية الوصفية، وبصورة أوضح الكشف عن سببية إقحام نقد النحو العربي في الخطاب اللساني العربي الحديث حيث كان بالإمكان الاكتفاء بتقديم النظرية الوصفية مع محاولة تطبيقها فقط...

ويبقى أكبر سبب يقف وراء اختياري لهذا الموضوع هو تأثري ببعض المحاولات النقدية على غرار محاولة الدكتور مصطفى غلفان من خلال كتابه **اللÊانياǧ العربية اΣدي̌ة** (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، وهذا الكتاب كان في أساسه أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني –عين الشق- بالدار البيضاء سنة 1991، وقد أشرف عليها الدكتور أحمد المتوكل. والمحاولة الثانية هي محاولة الأستاذ

محمد الزين جيلي من خلال مذكرته الموسومة بـ: **أōوō اللÊانياğ الوōفية العربية اΣديةّ،** وهي مذكرة تقدم بها لنيل شهادة الماجيستير من معهد اللغة والأدب العربي بجامعة تيزي وزو سنة 2002.

وهذا البحث حاولت أن يسير وفق منهج متدرج، فجاءت مادته مضمّنة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

أمّا اłقدمة: فقد كانت بداية دراستي، وتحدثت فيها عن موضوع البحث وحدود المشكلة فيه ودوافعه وأهدافه وأهميته، ثم عرضت لخطوات البحث باختصار.

وأما الفصل الأوō: فقد خصصته للنحو العربي القديم أي للموضوع المستهدف نقدا، فقدمت فيه مفهوم النحو، وتوقّفت تحديدا عند تعريف ابن جني فناقشته، وبّينت م لته بين الحدود والمفاهيم الأخرى المقدمة لهذا العلم، ثم انتقلت إلى نشأته فعرضت عواملها ثم أعقبت ذلك بحديث عن أهميته وختمت، الفصل بتقديم مستوييه المتعاضدين العلمي والتعليمي.

وأما الفصل الثاƆ: فقد خصصته أيضا للموضوع المستهدف نقدا، لكني ركّزت على قضية محددة منه، وهي الأصول التي انبنى عليها، وهذا لكون النقد لم يستهدف النحو العربي في شموليته، بل استهدف بالخصوص أصوله، وبالنسبة لهذه الأصول فقد عرضت أولاً الأصل الأول الذي يحظى بإجماع النظريات، وهو السماع ثم أتبعته بالأصل الثاني وهو القياس، وتوقفت بعد ذلك عند الأصل الثالث وهو العامل، وبعد هذا انتقلت إلى عرض المدارس النحوية التي تشكلت بفعل الاختلاف حول هذه الأصول.

وبالنÊبة للفصل الثاǪ: فقد خصصته للنقد الداخلي، وهو ذلك النقد الذي يرتبط أشدّ الارتباط بالنظرية النحوية القديمة حيث ينطلق منها وإليها. وقد أوردت بعض النماذج المندرجة تحته، فعرضت أولاً نقودًا تبسيطية اختزالية **كمقدمة خلZ الأþر وكتاā التفاǵة**

Ž النحو... ثم بعد ذلك عرضت ما أسميته النقد النظمي لصاحبه عبد القاهر الجرجاني، وأعقبت هذا النوع من النقد بالنقد الظاهري الجزئي البسيط الذي جاء على شكل أفكار أطلقها ابن حزم، وأردفت هذا بالنقد الظاهري الموسّع الذي أطلقه ابن مضاء القرطبي، ويعتبر نقد ابن مضاء من أعنف النقود الموجّهة للنظرية النحوية البصرية، وقد كان قاعدة انطلقت منها نقود أخرى جاءت من بعده. وفي آخر هذا الفصل قدمت النقد الداخلي الإصلاحي، ومثّلت له بمحاولة إبراهيم مصطفى **إحياء النحو**.

ويتناول الفصل الرابع محاولة الكشف عن طبيعة النقد اللساني الوصفي للنحو العربي القديم. وقد عمدت من أجل ذلك إلى عناصر متضافرة ابتدأتها أولاً بالتعريف باللسانيات العربية التي يعتبر هذا النقد مقولة من مقولاتها، ثم أعقبته بمحاولة للتعريف بالنقد اللساني العام الذي نرى أنّه علم قائم بذاته والنقد الوصفي، كان من أوّل خطواته، ثمّ توقّفت عند نقد اللسانيين العرب للنحو العربي القديم حيث بيّنت مرجعيته المتمثلة في الوصفية الغربية، وأخيرًا عرضت المقولات المتمخّضة عنه، وهي تأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وكون النحو العربي نحوًا معياريًا، وخلط النحو بين المستويات اللغوية.

وقد خصصت الخاتمة لنتائج الدّراسة وتوصياتها مع تلخيص عام لمحتوياتها.

لا يخفى على أحد مدى أهمية وفرة المراجع للبحوث، فإنّ أبعاد نجاح الدراسات العلمية عمومًا تتحدد على مدى ما يستطيع الباحث الحصول عليه من مصادر ومراجع تنير له الطريق، ونجاحه في أي ميدان يكمن في مدى فهمه للنّصوص وتحليلها، ولعلّ أهمّ العوائق التي اعترضت هذا البحث هو نقص المصادر والمراجع، ويجدر بي الإشارة هنا إلى أنّ هذا العائق لم يكن عامًا بل خصّ القسم المتعلق بالنقد اللساني، أمّا بالنسبة للنحو والنقد الداخلي، فالعائق غير مطروح، لأنّ أمر الكتابة فيهما شائع عكس النقد اللساني الذي نجد أنّ الكتابة حوله نادرة أو بالأحرى منعدمة فيما اطّلعت عليه. وأثناء إعدادي لهذه الدراسة المتواضعة استعنت بمجموعة منها يطول التعريف بها في هذا المقام نظرًا للصفحات المحددة

لهذه الدراسة، ولعلّ أبرزها: **كتاب العربية وعلم اللغة البنيوي** للدكتور حلمي خليل، وكتاب **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث** للدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش، **واللغة بين المعيارية والوصفية** للدكتور تمام حسان.

إنّ الجهد المبذول –مهما كانت العراقيل– في اعتقادي له قيمته لأنه في الحقيقة محاولة لفك كنه مقولة من مقولات اللسانيات العربية الحديثة المتمثلة في النقد الوصفي للنحو العربي القديم، وأنا لا أزعم بأنني وبمحاولتي هذه توصلت إلى تقديم الحقيقة الكاملة حول هذه المقولة أو أنّني أتيت بالجديد الذي ما بعده جديد، بل أرى أنّ هذا البحث محاولة متواضعة لمعالجة موضوع كبير جد كبير، لا يزال في حاجة إلى دراسات وبحوث معمّقة تجلّيه، فما قمت به ليس إلاّ فتح البوابة، وما على الباحثين إلاّ أن يلجوا في فضاء القضية الرحب كاشفين خباياها بالدّقة المطلوبة، وآمل أن يتيسّر لي الاستمرار في استقصاء جوانب الموضوع في بحوث قادمة إن شاء الله.

الفصل الأول

النحو العربي القديم
(النشأة والمفهوم)

1. مفهوم النحو.
2. نشأته.
3. أهميته.
4. مستوياته.

1. مفهومه:

للنحو في اللغة معان عدة أهمها: القصد والجهة، المقدار، والمثل والشبه... أمّا اصطلاحا فيعرفه ابن جني قائلا: «النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها، رد به إليها»[1].

فتعريف ابن جني هذا يحظى بمكانة عالية بين بقية المفاهيم المقدمة لهذا العلم، حيث إنّنا لا نكاد نجد كتابا نحويًا، يحاول فيه صاحبه تقديم مفهوم النحو العربي، يعرف عنه، فمعظم النحاة والدارسين يقدمونه على بقية حدود النحو العربي الأخرى، فالسيوطي مثلا في كتابه الاقتراح، يقدمه على تعاريف كل من صاحب المستوخ، الخضراوي، ابن عصفور، صاحب البديع، وكذا ابن السراج[2]، وهذه الباحثة المحدثة ظبية سعيد السليطي تقرّ إقرارا، وبدون أدنى شك بأفضليته على بقية المفاهيم الأخرى قائلة: «ولا شك أن أفضل تعريف

1- ابن جني عثمان: الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 2001) ج1، ص: 88.

2- بالنسبة لهؤلاء النحاة الذين قدّم السيوطي تعريف ابن جني على تعريفاتهم فهذه تعاريف المتصرة عنهم إلى جنبها مفاهيمهم المقدمة لهذا العلم:

- صاحب المستوخ: هو أبو سعيد كمال الدين بن مسعود الفرغاني الذي يحدد مفهوم النحو قائلا: «النحو صناعة علمية، ينظفر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسن استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما على الأخرى».

- الخضراوي: هو أبو عبد الله محمد بن يحي بن هشام الخضراوي الخزرجي الأندلسي الذي ولد سنة 575هـ، وتوفي سنة 646هـ، ويرى أنّ «النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب».

- ابن عصفور: هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ولد سنة 597هـ وتوفي سنة 669هـ والنحو في نظره: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها».

- صاحب البديع: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي، توفي سنة 420هـ والنحو عنده: «صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد... »

- ابن السراج: هو أبو بكر السراج محمد بن السري البغدادي النحوي -تلميذ المبرد- ت: 316هـ وحدد مفهوم النحو في كتابه الأصول قائلا: «النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب». انظر: جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1 ، 1998) ص: 15،14.

لمفهوم النحو، هو تعريف ابن جني»[1] والباحثة في إقرارها بهذا التفضيل،لم تنس تعليله قائلة: «تعريف ابن جني السابق لمفهوم النحو جمع بين النحو والصرف معا، وبّين أنّ الهدف من وضع ذلك وسيلة، وليس غاية؛ وسيلة للتعبير الصحيح والنطق السليم «أي الاستخدام الوظيفي ذو المنفعة الملموسة)»[2]. فسبب تفضيلها لهذا المفهوم -كما يظهر من كلامها- اتسامه بالتوسع[3] وبيان الغاية. فالتوسع يتمثل في شمول النحو مباحث النحو والصرف معا، وذلك لأنّ «النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلاّ ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنّه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو».[4] وتوسع مفهوم ابن جني يتمثل من جهة أخرى في عدم اقتصاره على مجال الإعراب، أي الاهتمام بالتغير الذي يطرأ على أواخر الكلمة من حيث الإعراب، أو البناء، أو دراسة الأشكال أو العلامات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات.

يعترض الباحث **عبد الجبار توامة** على المفهوم المضيق للنحو، الذي يبني على الخاصية الشكلية المتمثلة في الإعراب قائلا: «والإعراب بالحركات الذي هو من الخصائص الشكلية العربية بين اللغات في هذا العصر، لايعني البتة بناء نحو العربية على أساسه، كما فعل النحاة الأولون، بدافع مكافحة اللحن الشكلي أي الإعرابي الذي كان قد بدأ بالتفشي في كلام الناس، وفي قراءاتهم للقرآن الكريم»[5]

1- ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة (مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط:1، 2002) ص:25.

2- م.ن، ص: 25.

3- حدث خلاف حول مفهوم النحو العربي عند النحاة فهناك من يوسعه، وهناك من يضيقه ومرجع ذلك حسب الدكتور عبد العزيز عتيق:

أ. تحديد دائرة القواعد النحوية.

ب. صلة هذا العلم بالفروع الثقافية الأخرى، إذ أن علم النحو هو فرع من فروع علوم العربية، وقد كانت أول الأمر تشتمل على النحو واللغة والأدب، ثم اتسع نطاقها، فأصبحت تشمل كلا من الأخبار والسير وعلوم أخرى. ينظر عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النحو والصرف(بيروت: دار النهضة العربية، ط:2، 1974) ص: 196.

4- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:2، 1979) ص:178.

5- د/عبد الجبار توامة: تجديد النحو العربي وفق منهج عربي جديد (الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 284.

اعتراض الباحث على هذا الفهم ناتج عن إدراكه العلاقة بين النحو والإعراب البعيدة عن علاقة التطابق «فالنحو ليس الإعراب وحده، إذ يمثل جزءا ضئيلا من نظامه»[1] إذن فلا إمكانية لبناء نظام متسع على طرف يشكل جزءا ضئيلا منه. ويؤكد الباحث هذه النظرة المتسعة لمفهوم النحو ببقاء نحو العربية، وإن تخلت عن الإعراب، وتركته جانبا حيث يقول: «ولو افترضنا أنّ العربية اطّرحت الإعراب، فإنّ نحوها يبقى ولا يعدل...»[2] ويضيف دليلا آخر متمثلاً في توفر لغات على النحو مع إفتقادها لخاصية الإعراب [(3)]. فهذا كله يثبت فكرة جزئية الإعراب، واتساع النحو التي لم تغب عن الجرجاني حيث نجدها عنده مضمنة في رده على طائفة الشكل حين يقول: «وأمّا النحو فظنته(طائفة من الناس) ضربا من التكلف، وباباً من التعسف، لا يستند إلى الأصل، ولا يعتمد فيه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملح كما عرفت...»[4].

بالنسبة لبيان الغاية، فإنّ ابن جني وضّح جيدا غاية هذا العلم المتمثلة في تلقين الفصاحة، ليس لمن غابت عنده فقط بل، وللذي أخذت في التلاشي عنده أيضاً.

«فانتحاء سمت كلام العرب يجب أن يتم -حصراً- في إطار الفصاحة، فلا يخرج عنها أو يناقضها إذ هي وظيفته»[5] وبالنسبة لطبيعة هذه الفصاحة فهي «لا تكون في أفراد الكلمات، وإنّما تكون فيها إذا ضم بعضها إلى بعض...ذلك لأنه... يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض، وتعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق ببعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق، ويعلم كذلك ضرورة إذا فكر

1- م ن، ص:280.

2- م ن، ص:284.

3- م ن، ص:285.

4- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد عبده ومحمد محمود التركزي (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت) ص:06.

5- عبد الجبار توامة: تجديد النحو العربي وفق منهج جديد، ص:279.

أن التعلق يكون فيها من معانيها لافيما بينها أنفسها... ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين: مؤتلف، وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم، وغير مؤتلف، وهو ما عدا ذلك كالفعل، مع الفعل، والحرف مع الحرف..»[1]

إنّ ربط مفهوم النحو العربي بذه الغاية سمة غلبت على الكثير من التعريفات، ووجدت عند الكثير من النحاة **كابن الÊراǰ** الذي يرى أنّ «النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب،حǴ وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بذه اللغة»[2]. والغاية السابقة الذكر تظهر بشكل أكثر جلاء في المفهوم الذي ساقه الأستاذ أحمد الهاشمي لهذا العلم حيثٌ يعتبر فيه النحو «قواعد يعرف با أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعها، وبمراعاة تلك الأصول يحفȘ اللسان من الخطأ في النطق، ويعصم القلم من الزلل في الكتابة والتحرير»[3].

وتعود المكانة العالية التي حظي با مفهوم **ابن جني** عائدة -من جهة أخرى- إلى تمكنه من التعبير عن مستويي النحو المعروفين: العلمي والتعليمي[4]. وإذا كان التعبير عن المستوى التعليمي يظهر في قوله: «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق با وإن لم يكن منهم، وإن شذّ عنها بعضهم رد إليها». فإنّ التعبير عن المستوى العلمي، تؤكده مجموع المصطلحات الواردة في التعريف، وهي: الإعراب، التثنية، الجمع، التصغير، التكسير، الإضافة، النسب، فوجود هذه المصطلحات، وغيرها ليس عرضا بل، هي

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص:359.

2- ابن السراج: أصول النحو، تح: عبد الحسين الفتلي (بغداد: د.ط، 1974) ص:37.

3- أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج **ƒه الألفية** لابن مالك و**خلاǄة الشراdz** لابن هشام وابن عقيل والأشموني (بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 1998) ص: 7،6.

4- لمزيد تفصيل حول هذين المستويين طالع الصفحات من 28 إلى 31 هذا الفصل.

معّبرة عن علم قائم بذاته. وهنا نشير إلى أن بعض الدّارسين وسموا النحو العربي بالتعليمي،[1] مرتكزين في ذلك على غلبة حضور الغاية التعليمية في النحو العربي، ونرى أنّ هذا الوسم فيه الكثير من التجني عليه، لأن غلبة حضور هذه الغاية، ليست مدعاة لإلغاء أو عدم مستوى، يؤكد وجوده بالقوّة. فالنحو العربي ليس نحوا تعليميا محضًا، ولا علمًا صرفا، فهو يتسع لهما معًا، كونهما متعاضدين متكاملين، لاسيما إذا علمنا أنّه لا تعارض في حضور الغاية العلمية إلى جانب الغاية التعليمية. ويؤكد طرحنا الفكرة القائلة: **الحاجة أم الاختراع**، فالعرب احتاجوا إلى وسيلة تحفظ لغتهم من اللحن، فتوصلوا إلى علم قائم بذاته له أصوله، ومناهجه، ومصطلحاته الخاصة. وقد ساهم هذا العلم في إكساب الفصاحة، وكشف حقيقة اللغة العربية. فالنحاة العرب، وإن كانوا يقصدون تلقين الفصاحة، ووضع حد للحن، فإنهم وجدوا أنفسهم يكشفون أسرار اللغة العربية، ويفسرون حقائقها بطريقة علمية.

ثم إنّه من الواجب الإشارة إلى أن توسع النحو العربي القديم، لا يقف عند حدود ضم المستويين المتعاضدين السابقين (العلمي والتعليمي)، فهو يحتاج إلى علوم أخرى فرعية تابعة له منضوية تحته، وتناسبها أو عدمها يخل بحقيقته، وأعني هنا علم أصول النحو، وعلم الجدل النحوي، وكذا النقد النحوي، والعلمان الأولان وضعهما **ابن الأنباري**، وألحقهما بعلوم الأدب الثمانية، يقول عن هذا الوضع في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء: «علوم الأدب ثمانية: اللغة، النحو، والتصريف، والقوافي، وصنعة الشعر، أخبار العرب، وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو...»[2] وعلم الجدل النحوي نشأ بفعل احتدام الصراع بين النحاة، واختلافهم في بعض المسائل

1- إن وسم النحو العربي بالتعليمية في مرحلته الجنينية مقبول مثلما يورد الباحث أحمد حساني قائلا: "نستطيع أن نقول منذ البدء، إن النحو وجد في مرحلته الجنينية، لغرض تعليم، إذ كان وسيلة مساعدة للاستقامة في الأداء الفعلي للكلام سواء أكان المتكلم عربيا أم أعجميا" يشير إلى الفكرة ذاتا قائلا: "فالغاية في بدء نشأة النحو كانت تعليمية، ومن ثم كان النحو وسيلة مساعدة تقترب من العادة اللغوية وتعود إليها عن صلتها الدائمة بالأداء الفعلي للكلام من حيث هو ممارسة تداولية. ينظر: أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي (الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 399،400.

2- السيوطي: الاقتراح، ص:11.

ومحاولة انتصار كل طرف لرأيه بالأدلة الدامغة، وأعظم ما يمثله من الكتب **lqنصا8 Ž** **مÊlثا ĩlلا8** و**lqغراā Ž جدة lqعراā** لابن الأنباري، وعنصر الجدل ضروري في هذا العلم، وهو يقتضي طرفين ليحركانه. أمّا علم أصول النحو، فيعرفه السيوطي قائلا: «أصول النحو، علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال با وحال المستدل»[1]. وبالنسبة للنقد النحوي، فإّنه يظهر جليا من خلال التعامل مع بعض الأفكار النحوية بالتأييد أو الاعتراض في صور النقض، والتفنيد، والدحض، والتقويض... وأمثلة هذا العلم كتاب: **الرةُ علاَ النحاة** لابن مضاء القرطبي.

إنّ توسعتنا مفهوم النحو إلى هذه الدرجة، هو محاولة منا لجعل مفهوم النحو يتطابق مع ما في كتبه؛ ذلك أن أغلب المفاهيم المقدمة لهذا العلم قاصرة عن التعبير، عما يوجد فيها. وحريّ بنا أن نشير هنا إلى رأي محمد عيد الذي أدرك فكرة تعارض المفاهيم النحوية المقدمة لعلم النحو مع ما في الكتب النحوية من مادة نحوية، حيث يقول: «هذا الفهم الشائع لمهمة النحو، لا يتفق مع واقع مافي كتبه، ولا مع تجديد بعض أئمة النحاة تلك المهمة، ولا مع رأي الدراسات اللغوية الحديثة»[2].

وإذا كان مفهوم النحو العربي القديم موسعًا، يضم ما ذكرناه سابقا، فإن مفهومه حديثا انحصر ليهتم بالتراكيب النحوية من الأوجه[3] التالية:

1- الاختيار.

2- الضم والموقعية.

3- التعليق أو بيان العلاقات الداخلية بين وحدات التراكيب.

4- الإعراب في اللغات المعربة.

1- السيوطي: الاقتراح، ص:13.

2- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث (القاهرة: عالم الكتب، د.ط، 1982) ص: 265.

3- فتحي علي يونس: اللغة العربية والدين الإسلامي في رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية، تعيينات تدريبية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ط: 1، 1984) ص:292.

توضح الباحثة ظبية سعيد السليطي الأوجه السابقة قائلة: «تفسير ما سبق، أننا إذا أردنا أن نكوّن فكرة، فعلينا أن نختار الكلمات المناسبة لفكرتنا، ثم نحاول أن نصنع منها جملا أو عبارات أو أسلوبا أو تركيبا، ثم نضعها في موقعها المناسب، حتى لا يؤدي ذلك إلى أخطاء في المعنى، ويراعى في ذلك الربط بين الكلمات بعضها وبعض، وبين الكلمات والجمل، وبين الجمل بعضها ببعض، وأخيرا يأتي دور الإعراب»[1]

وبعد هذا، نرى أن أية محاولة لتقديم مفهوم للنحو العربي القديم، يجب أن تراعي مطابقته لما في كتب النحو، ويعبر عنها تعبيرا صحيحا. وفي رأينا، فإن محاولة ابن جني استطاعت أن تتمثل هذا الشرط إلى حدّ ما، وهذا ما أهلها لأن تسمو على بقية المفاهيم المقدمة لهذا العلم.

2. نشأته:

أجمع الباحثون والدارسون على أن نشأة النحو العربي كانت بفعل اللحن، واللحن ظاهرة لغوية عرفتها اللغة العربية بعد الفتوحات الإسلامية، نتيجة اختلاط العرب بأمم أخرى، يعرفه ابن جني قائلا: «اللحن مخالفة القياس والسماع معا»[2]. فاللحن إذا انحراف عن أصلين هما القياس والسماع باتجاه لغة تسودها الركاكة والرطانة الأجنبية. وعبر ابن جني عن عملية الانحراف هذه بمصطلح المخالفة. يستعمل باحث محدث مصطلح الخروج، للتعبير عن الانحراف الطارئ، حيث يقول: «اللحن أمر طارئ على اللغة العربية السليمة، فما خرج عنها يعد خطأ، ويوصف كلامه، بأنه لحن»[3] ومصطلح الخروج الذي اعتمده الباحث يحمل دلالة التلحين بكل أبعادها، حيث الخروج يقتضي موضعا نكون فيه، وهو اللغة العربية السليمة، وموضعا نحل به، وهو اللغة الحاملة للركاكة، والفساد اللغوي. وبالنسبة للأستاذ

1- ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في الاتجاهات الحديثة، ص:26.

2- ابن جني، الخصائص، ج2، ص: 25.

3- محمد الكراكبي: تقويم مدونة النحو العربي (الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص:319.

بلعيد صالح، فإنّ اللحن تكسير وهدم بل خروج عن الطبيعة اللغوية، يقول: «اللحن تكسير لنظام اللغة، فهو يقف حاجزا أمام الباحث اللساني، فلا يستطيع أن يعرف أصول تلك اللغة، فهو ناتج عن اختلاط الأمم بعضها ببعض، وهو ليس تطورا طبيعيا للغة بل هدم لكيان، وإنشاء كيان آخر...»[1].

وغم اختلاف صيغ التعاريف السابقة والمصطلحات التي قدمتها كمقابل للحن، إلاّ أنا تتوافق حول مضمونه الأساس المتمثل في كونه عملية انتقال طارئ بفعل الاحتكاك اللغوي من وضع لغوي معياري مقدسٍ هو الكلام الفصيح أي تلك «الألفاظ التي تداولتها ألسنة الفصحاء، فشاع استعمالها، وكثر السماع لها، وما وضع، واصطلح عليه من الألفاظ مقيسا على قياس العرب»[2] إلى وضع ثانٍ هو لغة حاملة للركاكة والرطانة الأجنبية.

وعملية التلحين، لا تتم وفق صورة واحدة بل حصولها يكون وفق صور متنوعة حاول[3] الباحث أحمد مختار عمر تحديدها بناء على ما ذكره المؤرخون من أمثلة فيما يلي:

1- تسكين أواخر الكلمات، وترك الإعراب.
2- الانحراف في نطق بعض الأصوات.
3- الخطأ في قواعد النحو.
4- الخطأ في بنية الكلمة[4].

يقدم باحث محدث تحديدا آخر لصور اللحن، ويجعلها أقساما ثلاث متمثلة فيما يلي:

1- بلعيد صالح: الإحاطة في النحو (الجزائر: د.م.ج، د.ت، 1994) ص: 08.

2- السيوطي، المزهر، ج1، ص187.

3- لابن الجزري محاولة لتحديد صور اللحن لكنّ هذه المحاولة خاصة بلحن العامة فقط، يقول: "إعلم أن غلط العامة يتنوع، فتارة يضمون المكسور، وتارة يكسرون المضموم، وتارة يقصرون الممدود، وتارة يشددون المخفف، وتارة يخففون المشدد، وتارة يزيدون في الكلمة، وتارة ينقصون منها، وتارة يضعونا في غير موضعها، إلى غير ذلك من الأقسام..."

4- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر (القاهرة: عالم الكتب، ط8، 2003) ص: 86-87.

1- اللحن في الألفاظ.
2- اللحن في الإعراب.
3- اللحن في الأسلوب.

ففي القسم الأول نجد المتكلم، ينحرف عن الكلام الفصيح، في جزء خاص من أجزائه، وتحديدا مجال استعمال الألفاظ حيث يتم تجاوز المعنى الأصلي للفظ، وربطه بمعان جديدة بعيدة عنه، من أمثلة هذا القسم لفظ التنزه، ففي أصل اللفظ الدلالة على التباعد عن المياه والأرياف، لكنه تجاوز هذا المفهوم إلى معنى جديد بعيد عن المفهوم الأصلي للفظ، وهو الخروج إلى البساتين. أمّا القسم الثاني فيكون بخلاف حركة إعرابية معينة، وقد مثل لها الباحث بالآية الكريمة: «إنّ الله بريء من المشركين ورسوله». بتكسير اللام حيث قراءتها بالكسر، يغيب المعنى الحقيقي، وبالنسبة للقسم الأخير، فإنّ مرجعه الاستعمال اللغوي السقيم[1].

كما أوردنا سابقا، فإنّ الباحثين والدارسين أجمعوا على أن هذه الظاهرة هي العامل الأساسي الذي كان وآراء نشأة هذا العلم، يؤكد الدكتور حلمي خليل إجماعهم هذا قائلا: «فاللحن في نظر الكثير من الباحثين قديما وحديثا، كان هو السبب المباشر للنظر في اللغة والبحث فيها»[2] وهؤلاء الباحثين والدارسين، لا ينطلقون من فراغ في توافقهم وإجماعهم

1- ينظر: محمد الكراكبي، تقويم مدونة النحو العربي، ص: 319-320.

2- طرح حلمي خليل لفكرة التوافق والاجماع حول هذا العامل عززه بقائمة لبعض الدارسين والباحثين من القدماء والمحدثين وكذا تآليفهم التي احتوت رأيهم القائل بهذا العامل، وهم كالتالي:

من القدماء:

-ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ص: 59-60.
-السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص12.
-أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص22.
-ابن النديم: الفهرست، ص59-60.
-ابن جني، الخصائص، ج2، ص8.

من المحدثين:

هذا بل هم يستندون إلى الدليل المتمثل قي إجماع الروايات التاريخية[1]. فمن هذه الروايات القائلة بتأثير اللحن في نشأة النحو، ما روي من أنّ أبا الأسود الدؤلي خاطبته ابنته قائلة له: ما أحسنُ السماء بضم أحسنُ تريد التعجب، ولكنه فهم الاستفهام، فقال لها: نجومها، فقالت له: يا أبت: إنما أخبرك، ولم أسالك، فقال لها: إذن فقولي (ما أحسنَ السماءَ) بالنصب[2]، وهذه الرواية رويت بصيغة أخرى حيث قيل: إن أبا الأسود دخل عليها (ابنته) في وقدة الحر بالبصرة، فقالت له: يا أبت: ما أشدّ الَحر - تعني التعجب، ولكنه فهم الاستفهام لأنها رفعت- فقال لها: شهرا ناجد، فقالت له: إنما أخبرتك، ولم أسألك[3]. ومن هذه الروايات ما أورده أبو عبيدة معمر بن المثنى الذي روى ما يلي: «أخذ النحو عن علي بن أبي طالب أبو الأسود، وكان لا يخرج للناس شيئا مما أخذه عن علي -كرم الله وجهه- إلى أحد حتى بعث إليه زياد (53هـ): أن اعمل شيئا يكون للناس إماما، ويعرف به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ: إن الله بريء من المشركين

-إبراهيم مصطفى، أصول النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد8 سنة 1955، ص136-146.

-الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص16-20.

-حسن عون، اللغة والنصوص، ص:163، 194.

-تمام حسان، الأصول، ص23.

ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، دراسة في الفكر الغوي الحديث (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1995) ص: 15. هامش رقم: 02.

1- يشير حلمي خليل إلى هذه النقطة قائلا: "أجمعت الروايات التاريخية على أن العرب قد أحسوا في نحو منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدد لغتهم، وامتد هذا الخطر إلى النص القرآني، وذلك بسبب شيوع اللحن على ألسنة الأعاجم والموالي الذين دخلوا الإسلام بعد الفتح، وقد تعداهم هذا اللحن حتى وصل إلى أبناء العرب نتيجة لمخالطتهم لهؤلاء وخاصة في قصور الخلفاء حيث الأمهات الأجنبيات والخدم الملويين، مما استرعى انتباه أهل العلم والرأي من العرب، فتحركوا لدفع هذا الخطر عن القرآن الكريم واللغة العربية، ومن ثم شعروا بحاجتهم إلى وضع قواعد وقوانين يسترشد بها الناس في الكلام". ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النبوي، ص: 15.

2- أحمد أمين: ضحى الإسلام (بيروت: دار الكتاب العربي، ط: 10، د.ت) ص: 245.

3- سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو (سوريا: دار الفكر، د.ط، د.ت) ص:10.

ورسوله بالكسر، فقال: ما ظننت أنّ أمر الناس آل إلى هذا، فرجع إلى زياد، قال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبا لَقًنا يفعل ما أقول»[1].

لكن رغم الإجماع المزدوج من الروايات التاريخية من جهة، وكذا الباحثين من جهة أخرى حول الأمر السابق، فإنّ الدكتور عبده الراجحي شك فيه، ورأى أنه غير ثابت، وأن «الشيء الثابت الوحيد هو وضع أبي الأسود لضبط القرآن بالنقط»[2] ويرى في مقابل هذا أن النحو نشأ بفعل عامل آخر هو عامل الفهم، وتحديدا فهم القرآن الكريم «ذلك أن المسلمين (عربهم وعجمهم) عرفوا بداية أن عليهم أن يقرأوا القرآن، وأن يفهموه، وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص، ونص يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي»[3].

إضافة إلى الدليل السابق المتعلق بالثروة الضخمة في المجال النحوي، فإنّ الباحث ساق أدلة أخرى منها: «ارتباط درس النحو بكل المحاولات الأخرى في علوم أخرى كالتفسير والبيان، والبديع وأصول الفقه وغيرها... كلها تسعى إلى فهم النص زيادة على أنّ الفهم يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص، وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص، باعتباره أعلى ما في العربية من بيان»[4].

يخوض باحث محدث آخر هو الأستاذ أحمد شامية في غمار قضية النشأة، فيقدم لنا رأيا يقترب فيه من رأي الراجحي، حيث يرى أن فعالية التأثير لتنشئة علم جديد موجودة بالقوة في عامل الفهم، وبالنسبة لعامل اللحن، فإنّ هذه الفعالية ضعيفة فيه، ودليله في هذا إمكانية نشوء لغة مزيجة من العربية، وغيرها، تحافظ فيها العربية على سماتها الأساسية، وهذا

1- ابن النديم، الفهرست، تح: تجديد ابن علي بن زين العابدين بن الحائري المازندراني (بيروت: دار المسيرة، ط: 3، 1988) ص: 42.

2- عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية (بيروت: دار النهضة العربية، ط:2، 1988) ص:09

3- م.ن، ص: 20.

4- م.ن، ص: 10 وينظر كذلك: النحو العربي والدرس الحديث (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، 1986) ص: 11.

تحت تأثير الاحتكاك اللغوي الجالب للحن أو المفرز له طبعا، يقول مستعرضا رأيه: «وكان من الممكن أنّ تنشأ لغة أخرى مزيجة من العربية وغيرها، وإن ظلت سمات العربية هي الظاهرة، لكن الأمر أخطر من مجرد تأثر لغة بأخرى، إنه الدين والعقيدة والقرآن، إنه الأمانة السامية التي كان على العرب تبليغها والمحافظة عليها، فالأمر لا ينحصر فقط في اللحن في القرآن، ولا في الخوف من تغيره، ولكن تغيير اللسان يعني عدم القدرة على فهم القرآن، وفهم الحديث، وبالتالي ضياع الدين وأحكامه»[1].

وما يلاحظ على الدليل السابق أنه افتراضي، فإمكانية استمرارية اللغة العربية بسماتها وخصوصياتها في جو اللحن الناتج عن الاحتكاك اللغوي الكثيف،[2] عبارة عن احتمال وافتراض، وهو ليس حقيقة واقعية، وما احتمله وافترضه، يمكن أن يحتمل أو يفترض غيره لنقل مثلا إنّ الاحتكاك اللغوي المتعدد، سينجم عنه تفشي اللحن بنسبة كبيرة، ستوصل إلى فسخ كيان لغوي، كان قائما، لتحل محله فوضى لغوية، لا يمكن تصور شكلها وطبيعتها. وحضور هذه الافتراضية في دليل الباحث، تثبت عدم مصداقية رأيه في شموليته، وتقطع سبيل الأخذ به.

إنّ مثل هذا التضارب والتخالف حول أسباب النشأة، كان متوقعا، لأن الباحثين والدارسين في تعامل مع معطيات، يشوبها الغموض والإبهام، وسبق لشارل بروكلمان، في هذا المقام أن أشار إلى صعوبة النظر في بدايات البحث اللغوي على العموم، حيث أورد

1- أحمد شامية: خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (الجزائر: سلسلة المعرفة، د.م.ج 1995) ص: 77.

2- وسمنا هذا الاحتكاك بالكثيف، لأن اللغة العربية احتكت فيه مع لغات متعددة، وهو أمر يخالف الاحتكاك الشائع العادي الذي يكون عادة بين لغتين. فالاحتكاك الكثيف يكون له نتاج من اللحن، يختلف كما ونوعا مع نتاج الاحتكاك العادي وبالتالي نرى ضرورة التعامل الخاص مع هذا النوع من الاحتكاك مع عدم الاستهانة بتأثيراته الفعالة.

مايلي: «أوائل علم اللغة العربية ستبقى، دائما محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد، ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة، تعين على بحثها ومعرفتها»[1].

وتخالف الباحثين والدارسين السالف الذكر بالإمكان أن يحتلنا في موقف توفيقي،[2] يحمل قدرا من المعقولية أكثر مما يحتويه الرأيان المتخالفان، فنحن نرى أنه وأمام الإجماع المزدوج[3] حول عامل اللحن، وتأثيره، ووجاهة[4] رأي الراجحي المرفق بالأدلة المنطقية أنّه من الواجب أن نقف موقفا وسطًا، نقول من خلاله أنّ النشأة، كانت بفعل تعاضد عوامل مختلفة، ونقصد العاملين السابقين اللذين ارتكزت آراء النشأة حولهما، وهما عاملا الفهم واللحن،[5] تضاف إليها عوامل أخرى، كالعامل الاجتماعي، والعامل القومي، وحسب الدكتور بلعيد صالح، فإن للعامل الاجتماعي أثرا في النشأة ذلك أن «العراق، كان أسبق الأقاليم العربية مدنية وحضارة، حيث تعاقب عليه البابليون والآشوريون والكلدانيون والفرس واليونان، كما توافد على البصرة والكوفة، في عهد بني أمية مجموعة كبيرة من القبائل وأضحت مرتادا للأعاجم، وقد أدى ذلك إلى دخول رطانة أجنبية في اللسان العربي، ومزجه بمجموعة من الألسن المتواجدة في البصرة والكوفة، وهذا العامل أدى إلى ظهور

1- شارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، تر: مجموعة من الأساتذة بإشراف محمود فهمي حجازي (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، د.ت، 1993) ص: 444.

2- إننا بصنيعنا هذا أي بالتجائنا إلى مثل هذا الموقف، نجد أنفسنا نتمذهب بمذهب قائم بذاته يعرف بالتوفيقية (ECLECTISME) وهو مذهب ينبني على الانتقاء والاختيار. وبالإجمال، فإنه يتلخص مفهومه « في الجمع بين آراء ومذاهب مختلفة ومحاولة التأليف بينها لتكون مذهبا واحدا، وينطوي مذهب التوفيق من الناحية العلمية على استخدام أية إجراءات أو مفاهيم أو أي نظرية دون أن يتكون فيها نسق متكامل، ولكن تتضح ملاءمتها لحل مشكلة معينة» (ينظر: أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية (بيروت: د.ط، 1986) ص: 121.

3- وسمناه بالإجماع المزدوج لأنه يجمع بين إجماع الدارسين من جهة، وإجماع الروايات التاريخية من جهة أخرى.

4- يعبر باحث محدث عن وجاهة رأي عبده الراجحي قائلا: "وما ذهب إليه الراجحي هو رأي وجيه، إذ لا يمكن نفي المعنى عن النحو بحال أو حتى لو افترضنا جدلا أن النحو العربي قد نشأ في البداية إثر حادثة معينة أبرزت خطورة اللحن في قراءة القرآن، فإن النحاة رأوا فيه بعد ذلك وسيلة فعالة في ضبط الفهم وسلامة المعنى". (ينظر: مسعود بودوخة: قرائن المعنى عند النحاة (الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 53.

5- إنه لبين أن فساد الشكل يؤدي إلى فساد المعنى، والمعنى الراقي إذا قدم في حلة شكلية متدنية، فإنه لن يبق منه ما يمتدح عليه...ولهذا نقول إنهما متعاضدان، ولا يكاد الواحد يستغني عن الآخر.

كتاتيب تتم بتحفيظ القرآن الكريم وتعليم لغة القرآن»[1] وبالنسبة للعامل القومي، فقد اعتبره الباحث نفسه العامل الثالث في النشأة، حيث يقول: «كان العامل الثالث لوضع قواعد اللغة العربية قوميا، حيث اعتز العرب بلغتهم التي اختارها الله لكتابه المبين، فوضعوا لها قواعدا تسهيلا للذين أسلموا ، كما أن الأمويين عملوا على أن لا تندثر لغتهم أمام الموالي، ولتكون لغة الفتح الإسلامي، فانتصروا للغتهم ونزعاتهم القومية»[2].

فهذه العوامل كلها، وإن اختلفت في درجة تأثيرها، إلاّ أنها كلها عملت من أجل تنشئة هذا العلم، ويجب عدم الاستهانة بأي منها...

وجدير بنا هنا عرض رؤية ابن فارس الغريبة في النشأة، والتي مفادها أن «علم النحو في اللغة العربية قديم بقدمها، ولم تكتب لها، وأنه كان معروفا ومدروسا من قديم، ثم تنوسيت قواعده، وأتت عليها الأيام، حتى جاء أبو الأسود الدؤلي، فأحيا ما اندثر منه»[3].

فهذه النظرة تعني ترك فترة أبي الأسود، التي تعتبر فترة إحياء والبحث بعد ذلك عن مرحلة النشأة الأساسية المبكرة، والتي ستكون عواملها مخالفة لعوامل إحياء هذا العلم حتما...ثم إننا سنحتاج إلى إعادة النظر في قضية تأخر الدرس اللغوي العربي في الظهور مقارنة بنظرائه من الدروس...وبالإجمال، فهي نظرة تبنيها يؤدي إلى قلب الأمور رأسا على عقب. لكن هذا التبني مستبعد، لأن هذه النظرة تحوي في طياتها بذور دحضها. فالدكتور أحمد مختار عمر يعترض على مثل هذه النظرة، ويرى أن اللغة لا تحيا إلا والقواعد اللغوية موضوعة إلى جنبها، فبالإمكان أن تعيش وتحيا، وهي مستغنية عنها بالكامل، ثم إنّ أساس استمرار اللغة هو **الاستعمال**. وهو يعبر عن رأيه قائلا: «وفي رأينا أن النحو العربي، قد نشأ فنا قبل أن يكون علما أي أن هذه الطرق الخاصة بالأداء في اللغة، قد التزمت باطراد في

1- صالح بلعيد: الإحاطة في النحو، ص: 10.

2- م.ن، ص: 10.

3- ابن فارس: الصاحبي، ص: 17.

تراكيبها وأساليبها، ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكنت من طبائعهم، قبل أن توضع لها القواعد النحوية»[1].

واستجلاء لنشأة هذا العلم أكثر، نضيف فكرة تأخره في الظهور، حيث إنه باعتباره فرعا من فروع الدراسة اللغوية، فهو متأخر في ظهوره مقارنة بأنحاء الأمم الأخرى التي ظهرت فيها الدراسات اللغوية باكرا، حيث عرف لبعضها دراسات لغوية راسخة قبل الإسلام بقرون[2]، ودليله في تأخر هذا العلم، يتمثل في عدم مؤاثرة العرب لأي نوع من الدراسات اللغوية قبل الإسلام[3]. ثم إن هذا العلم عرف تأخرا آخر، وهذا بمقارنة ظهوره مع ظهور العلوم الشرعية والإسلامية، يقول أحمد مختار عمر: «لم يكن البحث اللغوي عند العرب من الدراسات المبكرة التي خفوا لها سراعا، لأنهم وجهوا اهتمامهم أولا إلى العلوم الشرعية، وحين فرغوا منها أو كادوا، اتجهوا إلى العلوم الأخرى»[4].

وتأخر هذا العلم نجده حتى بالنسبة إلى ترب من أترابه في الدراسات اللغوية، ونقصد هنا تحديدا (جمع اللغة). والذي يبرره الدكتور أحمد مختار عمر قائلا: «أما البحث النحوي، فلا شك أنه بدأ متأخرا عن جمع اللغة، لأنه لا يمكن القيام به دون مادة توضع تحت تصرف النحوي، وبعبارة أخرى، لأنّ تقعيد القواعد ماهو إلا فحص لمادة لغوية تمّ جمعها بالفعل، ومحاولة لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها»[5]. وتبريره يؤكده بما نقله السيوطي عن عبد اللطيف البغدادي الذي أورد في هذا المضمار ما يلي: «اعلم أنّ اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب، ولا يتعداه، أمّا النحوي، فشأنه أن يتصرف فيما ينقله

1- د/أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 82.
2- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 79.
3- م.ن، ص: 79.
4- م.ن، نفس الصفحة.
5- م.ن، نفس الصفحة.

اللغوي، ويقيس عليه ومثالهما المحدث والفقيه، فشأن المحدّث نقل الحديث برمته، ثم إن الفقيه يتلقاه، ويتصرف فيه، ويبسط فيه علله، ويقيس عليه الأشباه والأمثال»[1].

3. أهميته:

لقد نوّه كثير من العلماء والدارسين بأهمية النحو. توافقت آراءهم حينا حول هذه الأهمية، واختلفت حينا آخر، تعددت عند بعضهم، وتحددت عند البعض الآخر. فمن القدامى نجد ابن فارس، يقول في كتابه الصاحبي: «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما تميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام...ولا نعت من توكيد»[2]. أما عبد القاهر الجرجاني، فيرى: «أن الألفاظ، وهي عارية من الإعراب مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب الذي هو يفتحها»[3]. فالحركات الإعرابية هي بمثابة المفاتيح التي يلج بها المستمع إلى عالم المعاني، والدلالات التي تختلج في ذهن المتكلم. وهذا الكلام وارد عند **ابن جني وابن يعيش**، وكذا المنظرين الأوائل للنحو العربي كالخليل وسيبويه والأخفش والمازني والكسائي والفرّاء وغيرهم «فالنحو عند هؤلاء أساس بناء الجملة العربية، ذلك أنه لا بد لكل لغة قوانين تنظمها، وتجمع شواردها، وتكشف عن خفاياها، وتوحد ظواهرها المختلفة، لأن تلك القوانين أو القواعد هي الوسائل الإجرائية التي تعين المتعلم على كشف مكنون النفس، والتعبير عما يخالج وجدانه بلغة صحيحة سليمة»[4]. وبالنسبة لابن خلدون، فإن هذا العلم أهم علوم اللسان البشري، نظرا لأهميته الكبرى في تبيان ما يسميه **بأŐل lqzlأة** أو **أŐوó ltقاŐد بالدŦلة**، حيث يقول: «أركان علوم اللسان أربعة هي: اللغة، والنحو، والبيان، والأدب، وإن الأهم المقدم منها

1- السيوطي: المزهر، ج: 1، ص: 59.

2- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1997) ص: 43.

3- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 23.

4- ابن عرفة بن صافي: تدريس قواعد اللغة في الطور الثالث من المدرسة الأساسية (الجزائر: مديرية التكوين بوزارة التربية، مجلة همزة وصل، عدد خاص، 1991) ص: 194.

النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة»[1].

ومثل هذه الآراء المنوهة بأهمية النحو العربي لم تصدر عن القدماء فقط، بل نجدها صادرة عن المحدثين أيضا، فعباس حسن مثلا يقول: «إن منزلة النحو من العلوم اللسانية منزلة الدستور من القوانين الحديثة، وهو أصلها الذي تستمد عونه، وتستلهم روحه، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، ولن تجد علما من تلك العلوم يستقل بنفسه عن النحو أو يستغني عن معونته أو يسترشد بغير نوره وهداه»[2]. ويعتبره الباحث المحدث يحي بعيطيش العمود الفقري لأي لغة من اللغات قائلا: «يعد النحو في أي لغة العمود الفقري لها، لأنها لا تستقيم إلا به، وبدونه يبقى الكلام مجرد ركام من الكلم، لا يحصل به فهم أو إفهام»[3]. وعن أهميته، ذكر صاحب النحو الشافي بأنه «علم ممتع يأخذ العقل، ويسحر اللب، ويبعث الثقة في الدارس والمدرس معا»[4]. وهو عند الباحث محمود أحمد السيد، وإلى جانب قدرته على التمييز بين المعاني المتكافئة، فإن «له الدور المهم في فهم المقروء، وفي الاستعمال، والتعبير السليم شفهيا كان أم كتابيا»[5].

ويعمد الباحث علي أحمد مدكور لتأكيد أهمية هذا العلم إلى استحضار المقولة المشهورة المجهولة القائل، والتي مفادها أن «النحو في الكلام كالملح في الطعام»[6]. غير أن هذه المقولة مطعون في مصداقيتها، حيث «أن هذا القول يبرز النحو باعتباره سلاحا ذا

1- ابن خلدون: مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2004) ص: 565.

2- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث (القاهرة: دار المعارف، د.ط، 1966) ص: 60.

3- يحي بعيطيش: النحو العربي بين التعصير والتيسير (الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 114.

4- ينظر: محمود حسين مغالسة، النحو الشافي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1997) ص: 07.

5- محمود أحمد السيد: تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعلم العام (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987) ص: 39.

6- علي أحمد مدكور: تدريس فنون العربية (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، 1997) ص: 334.

حدين، فوجوده ضروري ليكون الكلام مفهوما مستساغا، ولكنه إذا تجاوز حده، ووضع منه قدر كبير، أصبح الكلام غير مفهوم، وخرج النحو عن أصل وضعه، كما أن الملح إذا وضع في الطعام بقدر كبير، أصبح الطعام غير مستساȟ»[1].

ينوه باحث محدث آخر، هو محمد بن حمو بهذا العلم انطلاقا من أهميته الكبرى بالنسبة للمتكلم، حيث أنه «يوسع العقل، وينبت الذكاء والدهاء، فيجعل صاحبه مثقفا»[2].

ليس هذا فقط، بل «هو جمال وهيئة لصاحبه»[3] يضيف الباحث أهمية أخرى لهذا العلم متمثلة في كونه قادر على تنجية المتكلم وقت الشدة والضيق، ويعبر الباحث عن هذه الإمكانية قائلا: «ربما أنجته حكمة اخراج الكلام إلى وجه آخر»[4] ولتأكيد هذه الإمكانية استعان الباحث بما ذكره ابن قتيبة عن الأصمعي الذي قال: سمعت مولى ȼل عمر بن الخطاب يقول: أخذ عبد الملك بن مروان رجلا، كان يرى رأي الخوارج رأي شبيب، فقال له ألست القائل:

ومنا سويد والبطين وقعنب * ومنا أمير المؤمنين شبيب

فقال: إ|ا قلت: ومّنا أمير المؤمنين شبيب بالنصب أي: يا أمير المؤمنين، فأمر بتخلية سبيله[5]. ما قاله ابن قتيبة الرجل لحركة إعرابية واحدة، حال دون قطع رأسه.

إنّ الذي لا شك فيه، هو أنّ أهمية النحو مرتبطة أشد الارتباط بالوظائف المختلفة والمتعددة التي يؤديها، والتي حاولت الباحثه **şنية سعيد الÊيلÛي** حصرها فيما يلي:

1- عمر لحسن، النحو العربي وإشكالية تدريسه (الجزائر: اللس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 508.

2- محمد بن حمو: النحو العربي في مرحلته الأولى، صناعته وتعليمه (الجزائر: اللس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 16.

3- م.ن، ص: 17.

4- ابن قتيبة: عيون الأخبار (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت) ص: 155.

5- محمد بن حمو: النحو العربي في مرحلته الأولى صناعته وتعليمه، ص: 16.

1- يكفل سلامة التعبير، وصحة أدائه، وفهم معناه، وإدراكه في غير لبس أو غموض.
2- يساعد على جمال الأسلوب، وجودته، ودقته، وتنمية مهارات التفكير العلمي مثل دقة التفكير.
3- يعين على استعمال الألفاظ والجمل والعبارات استعمالا صحيحا، فتتكون عند الدارسين عادات لغوية سليمة.
4- ويرى **هالدي** Haliday في كتابه **النحو الوظيفي** أن للنحو ثلاث وظائف هي:
أ. مثالية: أي لعمل جمل مثالية.
ب. سياقية: أي من سياق الكلام.
ت. شخصية: أي العلاقة بين الأشخاص وتفاعلاتهم.
5- يقدم لنا العلاقات والإشارات، لنصل إلى التفسيرات المحتملة للرسائل التي نتلقاها، وهو يقدم هذا من خلال تصنيفه للكلمات أو لمجموعة من الكلمات.

وتضيف الباحثة وظيفة أخرى لما سبق متمثلة في الدلالة على مجموعة عناصر مهمة لتفسير الكلام منها:
1- العلاقة بين المشاركين في التفاعل.
2- الموضوع محل المناقشة.
3- وقت الحدث.
4- طبيعة الكلام.
5- الاتجاه الذي يتملك المتحدث[1].

1- ظبية سعيد السليطي: تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ص: 27-28.

4. مÊتوياته:

عند النظر في الثقافة الإنسانية في شموليتها، نجد أنا محتوية على مستويين اثنين متكاملين: المستوى العلمي التنظيري الذي يشتغل في إطاره المختصون من العلماء والباحثين، والمستوى الثاني هو المستوى التعليمي الذي يوجه إلى جموع المتعلمين، فالأول يبحث عن الحقيقة العلمية مستعينا بوسائل ومناهج وأدوات متطورة، تساهم في تذييل مهمته، أما بالنسبة للمستوى التعليمي فهو خاص بتلقين العلوم والملكات والفنون، وهو يحتاج إلى وسائل خاصة، تختلف عن الوسائل التي يحتاج إليها المستوى الأول، حيث يعمد إلى الاستعانة بالوسائل التعليمية، وطرائق التدريس ومعرفة حاجات المتكلمين.

والنحو وباعتباره فرعا من فروع الثقافة الإنسانية، يتميز بوجود المستويين (العلمي والتعليمي) حيث يوجه الأول إلى المختصين من الباحثين، والعلماء الذين وهبوا أنفسهم للبحث والتنقيب في أدق دقائق النحو[1]، وبالنسبة للمستوى الثاني، فإنه يمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض وترجمة الحاجة[2].

والتفريق بين المستويين السابقين، أي بين النحو العلمي والنحو التعليمي ضروري جدا، لأنّ هذه الثنائية تعني أن هناك فرقا واضحًا، وجوهريًا بين النظرية النحوية كعلم أي كجهاز أو إطار نظري يقوم على جملة من المصطلحات والمفاهيم، يصف من خلالها بنية اللغة ويفسرها، وهو النحو العلمي الذي قد يكون نحوا قديما أو نحوا توليديا أو نحوا وظيفيا، وبين النحو البيداغوجي التعليمي الذي تنحصر مهمته في استثمار بعض المفاهيم، والمصطلحات النحوية لهذه النظرية أو تلك، ليتخذ منها أصولا يبنى عليها من جهة تعليمية منظمة، تعتمد على النتائج التي يتوصل إليها علماء النفس، والبيداغوجيا، واللسانيات التطبيقية[3].

1- عمر لحسن: النحو العربي وإشكاليات تدريسه (الجزائر: الـلس العلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 510.

2- محمد صاري: تيسير النحو موضة أم ضرورة؟ (الجزائر: الـلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 185.

3- يحي بعيطيش: النحو العربي بين التعصير والتيسير (الجزائر: الـلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو،2001)ص:120.

وعلماء النحو العربي القدماء، وكذا بعض المحدثين الذين تكفلوا بميدان التدريس، أغفلوا الأهمية القصوى لعملية التمييز بين المستويين السابقين، حيث خلطوا بينهما، فجعلوا كل دقيقة من دقائق النحو مادة تعليمية، فراحوا يلقنون المتعلمين في جميع أعمارهم كل ما يتصل بالنحو العربي دون تحديد حاجياتهم المعرفية، وقدراتهم النفسية والعقلية، وهذا الخلط جعل النحو العربي صعباً، معقداً، عسير الاستيعاب، فنفر منه المتعلمون. وهذا المآل الحرج الذي آل إليه، حرّك بعض الدارسين، فراحوا يبحثون عن حل، فأوجدوا الحلول الثلاث التالية:

1- تيسير النحو العربي في كليته، أي بمستوييه العلمي والتعليمي.
2- إسقاط الإعراب والتقليل من أهميته.
3- إحلال العامية محل الفصحى.

وهذه الحلول الثلاث المقترحة ليس بإمكانها تجاوز الوضعية الحرجة للنحو، لأنها تحتوي أخطاء ونقائص، فأصحاب التيسير استهدفوا النحو في كليته أي مستوييه التعليمي والعلمي، والمعروف أن هذا الأخير، لا تأبى طبيعته التبسيط، وهنا مكمن الخطأ، حيث فرضوا على النحو ما يتعارض مع طبيعته، يتساءل الباحث المحدث يحي بعيطيش عن جدوى تيسير النحو قائلا: «... فما الفائدة من عملية التبسيط أو حذف هذا الباب أو نقله... إذا كانت مرتبطة بنحو علمي الهدف منه إفهام المتعلمين هذا المصطلح أو ذاك، ثم التدرب عليه، وتثبيته وترسيخه – حتى لا أقول لحفظه- تماماً كما يفعل بمصطلحات الفيزياء أو الرياضيات...»[1] أمّا أصحاب المقترح الثاني الداعي إلى إسقاط الإعراب والتغاضي عنه، فإنّ دعاته قد تعسفوا كثيرا في حقه بأن حملوه مسؤولية إشكالية كبيرة، لا يملك من التأثير فيها إلاّ القدر الضئيل، بحيث إنه لو أيدنا رأيهم، وقمنا بإسقاطه لبقيت الإشكالية كما هي.

1- يحي بعيطيش: النحو العربي بين التعصير والتسيير، ص: 121.

بالنسبة لمقترح العامية بدل الفصحى، فإننا نترك جانب التعقيب عليه للدكتور محمد عيد الذي يعتبر الدعوات الداعية إليه باطلة بحيث إنها «لا تعتمد على أسس عملية ذات قيمة، بل هي في معظمها سطحية انفعالية»[1].

والحلول المقترحة كما يبدو بعيدة كل البعد عن الحل الأمثل للإشكالية الذي كان العلامة ابن خلدون سبّاقا إلى إدراكه، والدعوة إليه، فهو يميز تمييزا مستنيرا بين صناعة العربية، والملكة اللغوية، حيث يقول في هذا الشأن: «صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية، لا نفس الكيفية، فليست نفس الملكة، وإنّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع، ولا يحكمها عملاً. فإنّ العلم بقوانين الإعراب، إنما هو علم بكيفية العمل، ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو إلى ذي مودة أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده، أخطأ فيهما عن الصواب أو أكثر من اللحن...وكذا نجد كثيراً ممن يحسن هذه الملكة، ويجيد الفنين من المنظوم والمنثور، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المفعول من المجرور، ولا شيئا من قوانين صناعة الكتابة، من هذا تعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية، وإنها هي مستغنية عنها بالجملة»[2].

وابن خلدون كان جريئا إلى أبعد حد في عرضه لهذا الموقف، وتظهر جرأته في معارضته جموع النحويين الذين كانوا يعتقدون أن تحصيل الملكة اللغوية، لا تكون إلاّ بمعرفة صناعة العربية، حيث ثار على معتقدهم معلنا أن تحصيل الملكة اللغوية مستغن عن علم العربية بالكامل، يشير باحث محدث إلى هذه الجرأة قائلا: «ولاشك أنّ هذا موقف جريء نظراً لأوان قوله، إذ كل المعلمين معتقدون أن قوانين الغربية غاية في حد ذاتها، ناهيك عن كونها وسيلة، فهذا أمر مسلم به لديهم»[3].

1- محمد عيد: في اللغة ودراستها (القاهرة: عالم الكتب، د.ط، 1995) ص: 210.

2- ابن خلدون: المقدمة، ص: 579 ، 580.

3- سعيد بوخاوش: النظرية اللغوية الخلدونية وكيفية توظيفها في اكتساب اللغة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (الجزائر: المدرسة العليا للأساتذة، 200) ص: 174.

هذه الجرأة ما كان لها أنّ تكون لولا الأدلة التي عمد إليها، فقد دلل لموقفه هذا عقلياً وواقعياً وتجريبياً، «فأمّا من الناحية العقلية، فقد بيّن الفرق بين العلم النظري، والممارسة العملية، بين الملكة وقوانين الملكة، ومثّل لذلك تمثيلا واقعيا، أمّا من الناحية التجريبية، فإنّه تتبع واقع التعليم في عصره في الأمصار المختلفة، وكيف تدرس فيها علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وغيرها، وكيف اعتمادهم على كتب المتأخرين من المطولات والمختصرات إلى عدم الشعوربالملكة اللسانية، والبعد عن الذوق العربي نطقاً وكتابة»[1].

لكنّ ورغم الأدلة الدامغة السابقة، فإنّ ابن خلدون لم يستطع إحلال موقفه محل المعتقد الخطأ لـموع النحويين، فخمد موقفه بين دفتي المقدمة، واستمر المعتقد الخطأ إلى أن وصل إلى أيدي علماء اللغة المحدثين الذين تمكنوا من دحضه، وإثبات ضده، والعلامة عبد الرحمن حاج صا[2] واحد منهم، فقد دعا إلى التفريق بين الملكة اللغوية، ودراسة اللغة ومبعث دعوته هذه التباسات كثيرة ناتجة عن تناسي الناس للفروق الموجودة بين دراسة اللغة وتدريس اللغة «وأخطر هذه الالتباسات هي التي أدت الأجيال السابقة طيلة قرون -إلى أن يتخذوا النحو والصرف في صورتما النظرية البحتة وسيلة مجردة من كل تكييف (تقتضيه مقاييس التربية) لإكساب الناس الملكة اللغوية ثم أدتم أيضا - والخطب ههنا أعظم - إلى تجميد البحث العلمي الحقيقي في أسرار العربية، وإغلاق باب الاجتهاد عليها»[3].

1- م.س، نفس الصفحة، ولمزيد تفصيل انظر الصفحات الموالية.

2- ينظر عبد الرحمن حاج صا، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ، مقال (مجلة اللسانيات، العدد 4، ص: 22،21.

3- عبد الرحمن حاج صا، م.س، ص: 22.

الفصل الثانـي

اţوȓ ţ اţÊتهد8 نقدا
(أòوله وتعدǻ مدارسه)

1. أòوله.

1.1 اÊţما ţ.

- القرǕ ɍ الكرƇ.
- اƩديǬ النƦوي الشريȤ.
- كلام العرƣ.

2.1 القياâ.

3.1 العامل.

2. تعدǻ مدارسه.

1.2 الƦصرة.

2.2 الكوȦة.

3.2 بȢداǻ.

4.2 مصر.

5.2 الأندلÈ.

6.2 اȢţرƣ.

1. أولا:

1.1 السماع:

عمد علماء العربية القدامى إلى مادة خاصة تخيروها لتكون موضوعا لدراساتهم اللغوية، وهذه المادة تمثلت في اللغة المنطوقة، وهم في اختيارهم نجدهم قد خالفوا نظراءهم الغربيين الذين اختاروا المادة اللغوية المكتوبة أولاً، وتحديدًا (النصوص اللغوية المكتوبة) موضوعا لدراساتهم اللغوية، وفيما بعد عدلوا عن اختيارهم، ليتبنوا اللغة المنطوقة، والدارسون العرب لم يجانبوا الصواب بصنيعهم المذكور آنفا، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أسبقية المنطوق على المكتوب، وبهذا فإنّ للعرب فضل السبق في هذه القضية. وهم بعد هذا لم يلازموا المنطوق، ويتوقفوا عنده، بل إنّهم أدخلوا النصوص في دراساتهم اللغوية، لكنّهم في الحقيقة بقوا مرتبطين ارتباطا وثيقا بالسماع.

وهذه اللغة المنطوقة لم يعتمدوا عليها مطلقًا، بل نجدهم قد اكتفوا بالفصيح منها فقط، وهذا الفصيح متوافر في مصادر لغوية خاصة، تمثلت في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، المعترف بفصاحته. فما اكتفوا به من مصادر نقلوها ووظّفوها في دراساتهم اللغوية هو السماع، وهو جزء محدد من اللغة العربية المنطوقة، وهو ليس اللغة العربية المنطوقة ذاتها. يعرفه السيوطي قائلا: «هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثه، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر»[1].

وهذا تفصيل في هذه المصادر الممثلة للسماع وشروطها:

1- السيوطي: الاقتراح، ص: 24.

- القرآن الكريم:

هو ذلك النص المقدس الذي يحوي 114 سورة والمقسم إلى 30 جزءا مجموعا في 60 حزبا، وهو الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على نبيه -محمد صلى الله عليه وسلم- عن طريق جبريل، لينشره على العالمين جميعا.

والقرآن أفصح كلام لذلك يجوز الاحتجاج به، وبجميع قراءاته، كما يشير إلى ذلك السيوطي قائلا: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج با...»[1].

- الحديث النبوي الشريف:

هو كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم- وهو يأتي في المرتبة الثالثة في الاحتجاج اللغوي بعد كل من كلام العرب والقرآن الكريم، وهذا المصدر اللغوي لم يحتج أئمة النحاة المتقدمين بشيء منه وحجتهم أنّ كثيرا من الرواة ليسوا عربا بالطبع، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون[2]، أما بالنسبة للمتأخرين، فقد انقسموا قسمين: مانعون ومجوزون. فالمانعون احتجوا بأمرين هما:

أ- أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبي - صلى الله عليه وسلم- وإنما رويت بالمعنى.

ب- وأن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه.

أما المجوزون فقد ردّوا حجج المانعين بما يأتي:

أ- الرد الأول: أن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ، وهذا يصح الاحتجاج به.

1- م.س، نفس الصفحة.

2- البدراوي زهران: مقدمة في علوم اللغة (القاهرة: دار المعارف، ط:5، 1993) ص:48.

ب- الرد الثاني: أنه لا يلزم من عدم استدلال المتقدمين بالحديث، عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النحوي، ويلحق به ما ورد عن الصحابة وأهل البيت...إلخ[1].

وهؤلاء المتأخرون المجوزون اختلفوا في درجة التجويز، فقد وجد منهم من جوّز مطلقا كابن مالك، ومن عمد إلى التوسط في التجويز، أي بتوفر شروط مثل الشاطبي الذي اشترط في الحديث الذي يحتج به أن يكون ناقله قد اعتنى بلفظه.

- كلام العرب:

عمد اللغويون العرب إلى الاحتجاج بكلام العرب، وجعلوه مادة من مواد دراساتهم اللغوية إلى جانب القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وهذا الكلام لم يعتمدوا عليه مطلقا، أي ليس كل ما أثر عن العرب من كلام تقبلوه، وجعلوه موضوعا لدراساتهم، بل إنهم اشترطوا فيه شروطا، إذا توافرت تقّبل، وإذا غابت استبعدوه ولم يحتجوا به، ومن هذه الشروط أنهم حصروا الأخذ والتلقي في قبائل محددة،[2] وهي: قيس، تميم، وبعض كنانة، وبعض الطائيين وأسد، وهذا الحصر نجده في نص للفارابي، ورد في كتابه الألفاظ والحروف حيث يقول: «إن الذين عنهم نقلت العربية، وبهم أقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[3]. ويوضح الفارابي سبب استبعاد الاحتجاج بالقبائل الأخرى قائلا: «فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ عن لخم، ولا عن جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا عن قضاعة، وغسان، وإياد، لمجاورتهم أهل

1- م.س، ص:49، هامش رقم: 02.

2- أنظر الخريطة المرفقة والمبينة لتموقع هذه القبائل في الصفحة الموالية.

3- السيوطي، الاقتراح، ص:33.

الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا عن تغلب واليمن، فإنم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا عن بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا عن أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حذيفة، وسكان اليمامة، ولا عن ثقيف، وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا عن حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا عنهم صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم، وفسدت ألسنتهم»[1].



- خريطة [illegible] موقع القبائل [illegible] -

فسبب استبعاد هذه القبائل هو اتقاء نتاج الاحتكاك اللغوي الذي كان بينها، وبين اللغات الأعجمية، والمتمثل في الرطانة الأجنبية أو الفساد اللغوي الذي يتناقض مع الفصاحة التي تعلقوا با أيما تعلق.

1- السيوطي، الاقتراح، ص: 34.

وهم لم يعمدوا إلى الحصر المكاني فقط، بل إنم لجئوا أيضا إلى الحصر الزماني حيث حددوا فترة الاحتجاج، فجعلوها تنتهي بمنتصف القرن الثاني الهجري، وابن هرمة عندهم آخر من يحتج به[1]، ووفقا لهذا الإطار الزمني، فإنم قسموا الشعراء طبقات:

1- الجاهليون.
2- المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل: لبيد وحسان.
3- المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
4- المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم ومن بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأما الثالثة فصحيح الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا...[2]

ثم إنم، وبعد الحصر المكاني والزماني، وتقسيمهم للشعراء للاحتجاج بم نجدهم قد اشترطوا في الراوي اللغوي، وهو الشخص الذي تؤخذ عنه اللغة الشروط التالية:

أ. أن يكون من صميم أهل البلدة التي يعيÏ فيها.
ā. وألا يكون قد نزح عنها إلى بلاد أو قرى أخرى، ثم عاد إليها حG لا تتأثر لهجته بمؤثرات خارجية، أو تختلط لهجته، بلهجات أخرى.
ğ. وألا يكون متأثرا بعوامل ثقافية يكون لها دخل في تغيير لهجته وكل هذا يتفق مع ما أجمع عليه علماء اللغة العربية من أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة[3].

وهذه الشروط كان لها عظيم الفائدة في توثيق المادة اللغوية كما يشير إلى ذلك الدكتور حلمي خليل قائلا: «وهي كما نرى شروط وصفية يتحقق با توثيق اللغوية»[1].

1- م.ن، ص: 42.
2- البدراوي زهران: مقدمة في علوم اللغة، ص:54.
3- م.ن، ص:54.

غير أن هذه الشروط من جهة أخرى ترتبت عنها أخطاء وسلبيات «فمن حيث المكان مثلا أو البيئة اللغوية، فإن وسط الجزيرة العربية بقعة واسعة تتعدد فيها مستويات الاستعمال اللغوي، وقد ترّتب على ذلك خلط بين المستويات الاستعمالية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، إذٔ اعتبروا أن كل ما يسمعونه ينتمي إلى مستوى لغوي متجانس هو ما أطلقوا عليه العربية الفصحى...»[2]. والتحديد المكاني لم يكن وحده مبعث الأخطاء، فالحصر الزماني كذلك انجرت عنه أخطاء جسيمة أثرت في التراث اللغوي العربي، وفي الدرس اللغوي تأثيرا بالغا، يقول الباحث السابق في هذه النقطة ما يلي: «أمّا من حيث الزمان، فقرنان في الحواضر وأربعة قرون في البوادي كفيلة بظهور استعمالات، وتطورات لغوية لم تؤخذ في الحسبان فضلا عن أنم بذه الحدود فيما يسمى بنظرية الاحتجاج التي التزمها اللغويون والنحاة، قد أهدروا جانبا كبيرا من الثروة اللفظية، والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي، كما أدى ذلك إلى امتناع علماء النحو واللغة بعد القرون الأولى عن درس العربية على أساس أن ما جدّ من استعمالات لا يحتج به، أو هي من المولد، إذا استثنينا من ذلك لحن العامة التي قدمت جانبا من هذا التطور»[3].

2.1 القياâ:

القياس لغة بمعنى التقدير: فقاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا.. إذا قدره على مثاله[4].
أما اصطلاحا فله مدلولان مُاتلفان، فرّق الدارسون بينهما، فأطلقوا على الأول مصطلح القياس الاستعمالي، والثاني: القياس النحوي.

- القياس الاستعمالي:

هو ما عبر ابن الأنباري عنه بقوله: «القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[1]. فمدلول القياس هنا كما يشير إلى ذلك الدكتور محمد حسن عبد

1- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص: 34.

2- م.س، نفس الصفحة.

3- م.ن، ص: 35.

4- ابن منظور الأفريقي: لسان العرب (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ط: 1، د.ت) ص:200.

العزيز هو: «...محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من أحكام (كالإبدال، والإعلال، والحذف، والزيادة...إلخ)، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام (كالتقديم والتأخير والاتصال والانفصال، والحذف والذكر، والإعراب والبناء...إلخ)»[2]. وهو بصيغة أخرى «يعني اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية المسموعة واعتبار ما يطّرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتطبيقها في الاستعمال...»[3].

- القياس النحوي:

يعرف ابن الأنباري هذا الوجه قائلا: «القياس حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[4]. كأن تقول: أعرب الفعل المضارع قياسا على (إن) لمشابهتها (إيا) في التوكيد، فإن (لا) تأتي لتوكيد النفي –كما تأتي (إن) لتوكيد الإثبات. وبتعبير الباحث محمد حسن عبد العزيز، فإن هذا النوع من القياس بهذا المعنى: «يبتدعه النحوي تنبيها إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح»[5] ويقول في مدلول هذا النوع من القياس الدكتور حلمي خليل مايلي: «أما المدلول الثاني للقياس، فهو عملية شكلية صورية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطى الأول حكم ما ألحق به»[6].

وبين هذين النوعين من القياس فرق، يحدده الدكتور تمّام حسان فيما يلي: «القياس في عرف النحاة، إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النحوي، والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى يكون نحوا بل تطبيقا للنحو...وهذا القياس وسيلة كسب

1- ابن الأنباري: لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني (سوريا: مطبعة الجامعة السورية، د.ط، د.ت) ص:95،98.

2- محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية (القاهرة: دار الفكر العربي، ط:1، 1995) ص: 20.

3- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص: 36.

4- ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص:93.

5- محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص:20.

6- حلمي خليل: العربية ... ، ص:37.

اللغة في الطفولة، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة في صوǨ المصطلحات وألفاǕ الحضارة...أما القياس الثاني، فهو النحو كما يراه النحاة، وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثاني هو النحو»[1].

والوجه الثاني من القياس المتمثل في القياس النحوي يتكون من أركان أربعة هي:

1- المقيس عليه.
2- المقيس.
3- العلة الجامعة.
4- الحكم.

يوضح ابن الأنباري هذه الأركان قائلا: «وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع مالم يسلم، فاعله فتقول: (اسم أسند الفعل إليه، مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل) فالأصل هو الفاعل، والفرع مالم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع...وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو»[2].

ولتوضيح هذه الأركان، استعان محمد حسن عبد العزيز بمثال جاء فيه: «كأن تقول صحافة أو طباعة قياسا على تجارة وزراعة، فالأصل (أو المقيس عليه أو المنقول عن العرب) هو تجارة وزراعة، والفرع أو المقيس أو غير المنقول هو قولنا صحافة وطباعة والعلة (أو الأمر الجامع) بينهما الاشتراك في الصيغة، والحكم (أو ما يثبت للمقيس، إذا تحققت العلة) هو الاشتراك في الدلالة على من يمتهن مهنة أو يحترف حرفة»[3].

ولهذا الأصل (القياس) أهمية كبيرة يمكن أن نلحظها من خلال رد ابن الأنباري على منكريه، حيث أورد عنه ما يلي: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كله قياس، ثم يقول بعد أن يقرر ضرورته للمجتهد في العلوم الشرعية، وبعد أن يسوق

1- تمام حسان، الأصول (الدار البيضاء: دار الثقافة، د.ط، 1981) ص:174،178.
2- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص:93. ونقله السيوطي في الاقتراح، ص:60.
3- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص:21.

بعض الأدلة النقلية عليه، فإنّ قيل: نحن لا ننكر النحو، لأنّه ثبت استعمالا ونقلا، لا قياسا وعقلا، قلنا: هذا باطل، لأن أجمعنا على أنّه إذا قال العربي (كتب زيد)، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى، تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو أعجميا، نحو (زيد وعمرو وبشير وأزدشير) إلا ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال..وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا، والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محفوظة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدّى ذلك إلى ألا يفي ما يخص بما لا يخص، وبقي كثير من المعاني، لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسا عقليا لا نقليا»[1]. ويقول في أهميته أيضا محمد الخضر حسين مايلي: «ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظا يختص به، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها، وتباين وجوهها، فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلام والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها»[2].

والوجه الثاني من القياس، أي القياس النحوي الذي عرضنا مفهومه سابقا له علاقة وطيدة بالتعليل، ودليل ذلك أن أحد أركانه، وكما أشرنا سابقا هو العلة، ثم إننا نجد أن ضربا من ضروبه يصطلح عليه باسم: قياس العلة ... يشير الدكتور حلمي خليل إلى العلاقة الوطيدة التي تجمع بينهما قائلا: «... وهذا اللون من القياس كان يتجه أساسا للبحث عن العلة. حتى أصبح السؤال بـ: لماذا هو مدار البحث، أي لماذا رفع الفاعل، ولماذا نصب المفعول، وذلك فيما يعرف عندهم بالعلل الثواني والثوالث، ويظهر ذلك بجلاء في الأصل الثالث، وهو العامل»[3].

1- السيوطي، الاقتراح، ص:62،61.

2- سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط:1، 1997) ص:197.

3- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص:38.

3.1 العامل:

هو الأصل الثالث من أصول النحو العربي بعد القياس والسماع، وهذا الأصل قامت عليه نظرية احتلت مكانة كبيرة عند النحاة، والدارسين قديما، وحديثا، نظرا لأهميتها الكبيرة، يقول باحث محدث عن هذه المكانة، والأهمية ما يلي: «ظلت نظرية العامل والمعمول في النحو العربي قديما وحديثا، هي العمود الفقري الذي تدور حوله الأبحاث النحوية الرئيسية والفرعية لما للعامل النحوي من دور في تقنين اللغة، وتقعيد قواعدها، وفي ضبط الكلمة والجملة العربية، وجعلها في منأى عن اللحن والزلل»[1]. ويذهب الباحث حسن خميس سعيد الملخ بعيدا في تصويره لأهمية العامل، حيث يجعلها مرادفة للنحو، يقول: «وستبقى نظرية العامل -على وفرة الدراسات فيها- تستأهل البحث والتحليل، ذلك أن النحو العربي في بنيانه نظام من العوامل والمعمولات والهوامل والمهملات، ولا يستطيع الباحث في النحو أن يتجاوز نظرية العامل، مهما كان موقفه منها، لأن بين النحو ونظرية العوامل شيئا من الترادف»[2].

وفي توضيحه لمفهوم هذه النظرية، والأصل الذي ينبني عليه، أورد الباحث السابق مايلي: «ينبثق أصل العمل من نظرية العامل أشهر نظريات النحو العربي، والعامل في حقيقته أمارة تدل على الحكم النحوي، إذ تبين النحاة من استقراء كلام العرب وجود ملازمة بين الفعل والفاعل مثلا، فلا ينفك الفعل عن أخذ فاعل، ولا يكون الفاعل من غير فعل ظاهر أو مقدّر، ولهذا جعلوا الفعل عاملا، والفاعل معمولا على سبيل تفسير العلاقة التلازمية الشكلية بينهما، لأن الفعل العامل مؤثر حقيقي حسي في سبيل جعل المعمول الفاعل على هيئة معروفه»[3].

1- حمروش إدريس، العامل النحوي عند النحاة الأوائل، مقال(المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو،2001)،ص:33.

2- حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط:1 2000) ص: 145،146.

3- م.ن، ص:145.

وسيبويه كان من السباقين إلى وضع هذه النظرية، حيث نجدها مضمنة في أول كتابه حيث يقول: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف...وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ الحرفي، وذلك الحرف حرف إعراب»[1].

يعلق الدكتور حلمي خليل على نص سيبويه قائلا: «في هذا النص يضع سيبويه نظرية العامل كاملة، وهي تقوم على سؤال كبير هو ما علة حركات الإعراب؟ وهذا التساؤل هو الذي وجه التفكير النحوي إلى الوجهة التي وجدناه عليها، وهو تساؤل يبدو طبيعيا لأنّ بداية الخطأ في الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب، ولذلك هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابية ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها على التفكير النحوي العربي»[2].

وكما يظهر في كلام حلمي خليل فإنّ هذا الأصل له علاقة وطيدة بالتعليل. فنظرية العامل ليس بإمكاننا القيام بدونه، يشير الباحث حسن خميس سعيد الملخ لأهميته بالنسبة لنظرية العامل ككل قائلا: «وفي سعي هذه الدراسة لاستجلاء أصل العمل في نظرية التعليل تبين أن التعليل لحمة تؤلف بين البناء النظري لنظرية العامل، ومفارقة بعض الأحكام لها»[3].

خاض كثير من النحاة في مجال التعليل فأوجدوا عللا متعددة ومتباينة ووراء تباينها، وعدم توحدها أسباب استطاع الدارس حسن سعيد الملخ تحديدها وهي مضمنة في كلامه، يقول : «فأصبح في الدرس النحوي خليط من العلل،فيه علل نحوية خالصة، وفيه علل كلامية، وفيه علل فقهية، لأنّ المنطلقات الفكرية للنحاة مختلفة ففيهم الفقهاء كالسيرافي وابن

1- سيبويه، الكتاب (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، ج:1، 1999) ص:41.
2- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص:38،39.
3- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص:146.

الأنباري، وفيهم المتكلمون كالرّماني وعبد القاهر الجرجاني، وكثير منهم من المعتزلة كأبي على الفارسي، ومنهم فقهاء أهل الظاهر كابن مضاء الأندلسي»[1]. وفي تباين هذه العلل وكثرتا نجد الباحث السابق يقول في موضع آخر: «وهذه المحاولات متباينة المشارب الثقافية والفكرية فقد استقى ابن السراج تصنيفه من ملاحظة علل النحويين في مؤلفاتم، في حين تأثر الزجاجي بالمنطق، فناةٓ صياغة حدود النحو على حد حدود المنطق في أول الإيضاح أمّا ابن جني وابن الأنباري فبحثا عن تنظير للعلة النحوية خارج النحو، فالتمسها ابن جني في علم الكلام والتمسها ابن الأنباري في علم أصول الفقه»[2].

وبالنسبة للزجاجي فنجده يقسم العلة إلى ثلاثة أنواع هي:

*** العلل التعليمية:**

«هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن، ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنّ سمعنا بعضه، فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أن لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب وما أشبه ذلك... ومنه: إن زيدا قائم، نصب زيد بإن، لأنا علمنا كذلك، ونعلمه»[3]. يوضح الدكتور حسن Rيس الملخ مفهوم هذا النوع من العلل قائلا: «وهذا النوع من العلل يقوم على صوǎ ابط غير مسموع من ابط مسموع...فيكون ما قيس على كلام العرب من كلام العرب»[4]. هذا النوع من العلل لقي القبول كل القبول من طرف النحاة حتّى من الذين عرفوا بإنكارهم لنظرية العامل، عن هذا القبول نجد الباحث أحمد حساني يقول: «...وهذه العلل أطلق عليها النحاة العلل الأول، وهي المحققة لغاية النحو وقد تلقاها جميع النحاة بالقبول بما فيهم الذين أنكروا

1- م.س، ص:78.

2- م.ن، نفس الصفحة.

3- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ط: 6، 1996) ص: 64.

4- حسن Rيس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص:54.

نظرية العامل (ابن مضاء) الذي أقر أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالمنطق بكلام العرب، المدرك منها بالنظر»[1].

*** العلل القياسية:**

يحدد الزجاجي مفهوم هذه العلل قائلا: «فإن يقال لمن قال نصبت زيدا بأن في قوله إن زيدا قائم، ولم وجب أن تنصب أن الاسم فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته»[2]. وهذا النوع من العلل يرتبط ارتباط وثيقا بالقياس الأصل الثاني من أصول النحو العربي كما يشير إلى ذلك الدكتور حسب Rيس سعيد الملخ قائلا: «وهذا النوع من العلل جامع بين المقيس والمقيس عليه في عملية القياس النحوي الشكلي»[3]. وهذا النوع من العلل أطلق عليه ابن مضاء القرطبي اسم العلل الثواني وقد أنكرها مثل صنيع ابن جني كما دعا إلى إلغائها وحجته في ذلك أنها مستغنى عنها ولا تفيدنا.

*** العلل الجدلية:**

هي كل علة بعد العلة القياسية كالبحث في وجه الشبه بين إن والفعل، ونوع الأفعال المشبهة بها، وزمنها وسبب تقديم المنصوب على المرفوع و... إلخ[4].

وهذا النوع من العلل أطلق عليه ابن مضاء القرطبي مصطلح: العلل الثوالث وقد دعا إلى إسقاطها عن الدراسات النحوية.

1- أحمد حساني: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، مقال (المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو، 2001)، ص:33.

2- الزجاجي، الإيضاح، ص:64.

3- حسن Rيس: نظرية التعليل في النحو العربي، ص:55.

4- الزجاجي: الإيضاح، ص:64.

وبين هذه العلل الثلاث التي ذكرها الزجاجي فرق حاول الدكتور حسن رئيس سعيد الملخ تحديده فيما يلي: ‹‹فالعلة التعليمية تفسر الشبه في الباب النحوي الواحد، كتفسير رفع كل فاعل بأنه فاعل وإنْ لم يسمع كل فاعل. أما العلة القياسية فتفسر الشبه بين بابين نحويين أو أكثر كتشابه اسم إن والمفعول به في النصب، مما يعني تساوي مؤثرين: (إن) والفعل المتعدي في العمل وفسر هذا التساوي بحمل إن على الفعل المتعدي، في حين تأتي العلة الجدلية النظرية بحثا نظريا يقبل الجدل عن أوجه الشبه››[1].

ثم إن بين هذه العلل فرقا آخر متمثلا في كون: ‹‹العلة التعليمية تستند إلى الملفوظ الفعلي في حين تستند العلة القياسية والجدلية إلى الملحوظ العقلي بين تراكيب الكلام››[2].

ونظرية العامل في النحو العربي تقوم على أركان ثلاثة نجد أن الجرجاني في كتابه العوامل المائة قد خصص لكل واحد منها بابا على النحو التالي:

1- الباب الأول: العامل.

2- الباب الثاني: المعمول.

3- الباب الثالث: العمل (الإعراب).

يشير البدراوي زهران إلى هذه النظرية وأركانا عند الجرجاني قائلا: ‹‹فنظرية العامل عنده أطرافها ثابتة: عامل ومعمول، وعمل، أي مؤثر ومتأثر وأثر، وهو إما ظاهر أو مقدر. فالعامل هو المؤثر في المعمول، وأثره تلك الحركة التي تظهر في آخر المعمول. والمعمول هو الذي تتغير حركة آخره تبعا لنوع العامل أو المؤثر الداخل عليه. وأما الأثر وهو الحركة

1- حسن رئيس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص:55.

2- م.ن، نفس الصفحة.

الإعرابية فتكون ظاهرة في المعرب ومقدرة في المبني وغيره»[1] ولتوضيح المسألة أكثر سنورد في الصفحة الموالية تخطيطا مشجرا نبين فيه العوامل المئة التي قدمها الجرجاني.

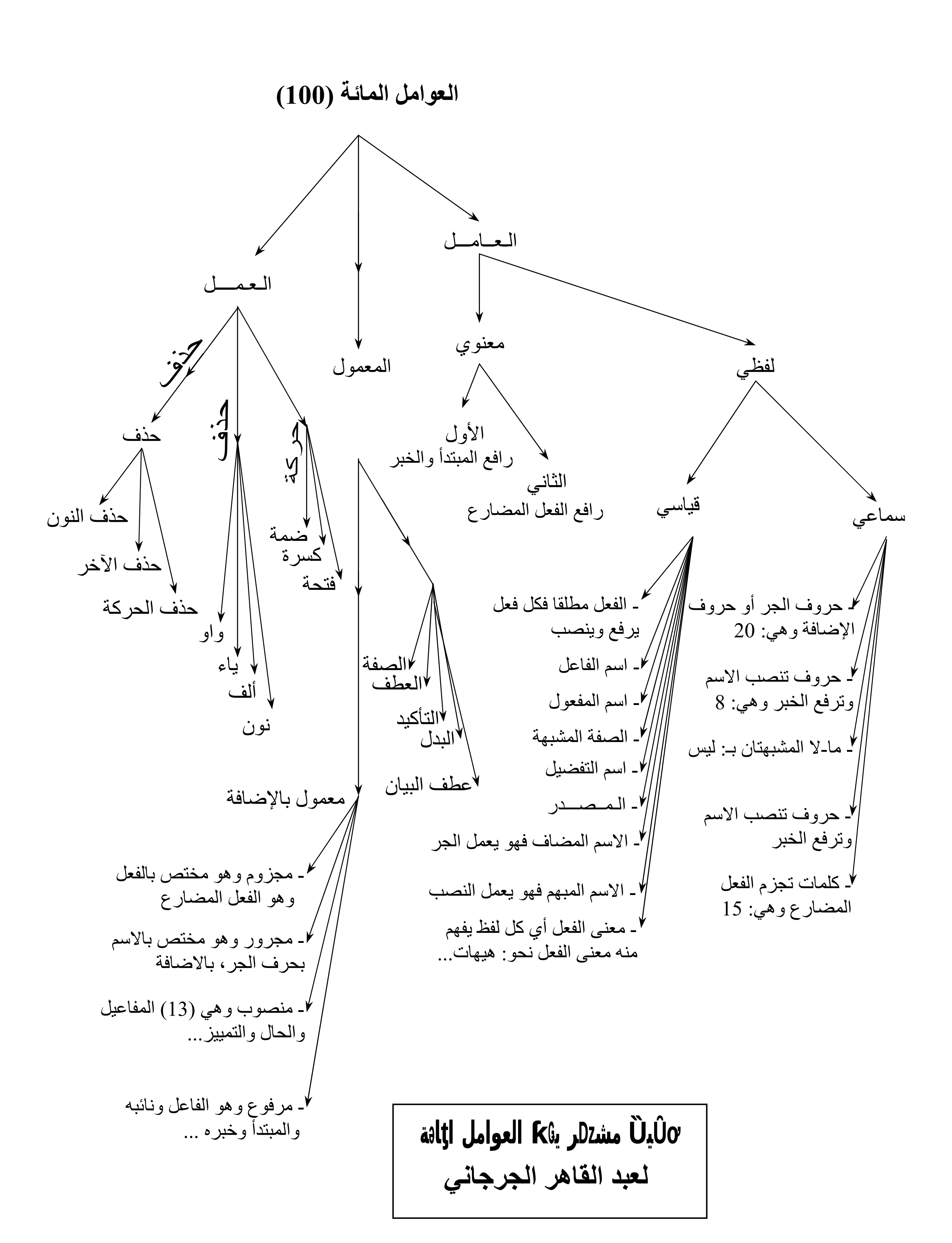
وعند الجرجاني معرفة الإعراب تتطلب معرفة شاملة للعامل، يقول عن هذا الأمر بالتحديد: «واعلم أنه لابد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء ستون تسمى عاملا، وثلاثون منها تسمى معمولا وعشرة منها تسمى عملاً وإعرابا»[2].

وبين الكوفة والبصرة اختلاف حول هذا الأصل، أو بالأحرى هذه النظرية، وهذا الاختلاف ليس في قضية تقبله وتبنيه من عدمهما، وإنما الاختلاف يكمن في نسبة توظيفه واعتماده أو تطبيقه، ويبرز الدكتور حلمي خليل هذا الاختلاف ويبين طبيعته قائلا: «والبصريون أحرص على هذا الأصل وأمهر في تطبيقه فهم أصحابه وواضعوه، ومع ذلك فالكوفيون يطبقونه أيضا، ولكن بالنظر إلى المادة المسموعة، ومدى استجابتها له، ولذلك غيّروا وعدّلوا في العمل النحوي ولكنهم يسلمون به ويستخدمونه، غير أن البصريين جنحوا إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوي، فلا بد من البحث عن علة الإعراب ولو أدى ذلك إلى تشويه المسموع من كلام العرب...»[3].

1- البدراوي زهران، مقدمة في علوم اللغة، ص:90.

2- م.س، ص:91.

3- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص:41.



مشجر العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني

2. تعدُّ مدارسه:

المدرسة مؤسسة تؤمّن التعليم، وتنحصر اللفظة في المؤسسة التي تلقن العلم للتلاميذ، والمدرسة تشير إلى الرباط بين المنتمين. وفي المعنى العام الهيكل الذي ينتظم جماعة من الناس، أو المتمدرسين، ومنها المدارس: وهي دار ندوة كان يتدارس فيها يهود الحجاز دينهم ويقرؤون التوراة والمشنة والزبور بلغتهم العبرية، ومنها كذلك مصطلح المدرسيون، وهي جماعة من أساتذة الجامعات الأوروبية في القرون الوسطى، تميزوا بفلسفتهم المبنية على أصول أرسطو، كما نجدهم يستعملون: مدرسة الشكل والصياغة والأسلوب والمدرسة الشيطانية/مدرسة الليل...إلخ. وفي العربية نجد: المدرسة الأدبية في البلاغة / مدرسة المعاني...إلخ[1].

هذا مفهوم المدرسة عموما وبالنسبة للمدرسة[2] النحوية تحديداً فهي تعني «وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولابد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج والتابعون أو المريدون الذين يقتفون خطاه ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه. فاستمرار النظرية أو المنهج ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم، أو يعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو خلقها، حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين»[3].

يستنتج من خلال هذا المفهوم أنّ عملية إطلاق مصطلح المدرسة يكون وفقاً لهذه الشروط:

1- مجدي وهبة كامل المهندس:معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب(بيروت:مكتبة لبنان، ط:2، د.ت)ص:343،345.

2- يقترب من مصطلح المدرسة المطلق إلى جانب "النحوية" مصطلحا: الجماعة والمذهب لكنهما لا يتطابقان معه ويختلفان عنه، فالمذهب: طريقة أو معتقد يذهب إليه، أو آراء وتقنيات يعتمدها صاحبها في تحقيق أغراضه، أو مجموعة من الآراء والنظريات العلمية والفلسفية...أما الجماعة فهي ميل أو اتجاه أو هي حركة ما لها ميولها نحو اتجاه ما، وهي لا تتخذ منهجا متميزا، وإنما تأخذ بآراء مذهب ما، كان سابقا. ينظر: بلعيد صالح في قضايا فقه اللغة العربية، ص: 146.)

3- أحمد عبد الستار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 128.

1- يجب أن يكون هناك رائد يرسم ويحدد المنهج.
2- وجود التابعين والمريدين (تجمعهم وحدة الفكر والمنهج) الذين يقتفون خطا الرائد.
3- تبني نظرية الرائد، والاشتغال بها زمنا معينا.

ومعظم الدارسين العرب في إطلاقهم لمصطلح المدرسة وتقسيمهم للمدارس النحوية لم يلتزموا بهذه الشروط بل تجاوزوها، واتخذوا المعيار الجغرافي أساساً في ذلك وتوافقوا عليه توافقاً والخلاف الوحيد الذي كان بينهم هو في عدد المدارس. وهذه مجموع المدارس التي ذكرها الدارسون:

1.2 البصرة:

هي مدينة تجارية على شط العرب، حيث يصب نهر الدجلة والفرات مياههما في البحر، وهي تقع على مسافة ثلاثمائة ميل إلى الجنوب الشرقي من بغداد. وقد اكتسبت اسمها من طبيعة أرضها حيث يقول ابن فارس القزويني: «أمّا البصرة فالحجارة الرخوة، فإذا سقطت (الهاء) قلت: بصر- بكسر الباء»[1]، ويقول الجوهري «والبصرة حجارة رخوة إلى البياض وبها سميت البصرة»[2]. وتأسست هذه المدينة سنة 17هـ/638م بدلاً من ميناء الخريبة، وازدهرت زمن العباسيين، وكانت مركزا مهماً من مراكز الحضارة الإسلامية. واشتهرت هذه المدينة بمدرستها النحوية التي ضمت جموعا من النحويين كان لهم عظيم الفضل في تقعيد اللغة وفق ما نحت العربي كلامه، كما أنّهم وضعوا قواعد اللغة بناء على الغالب والمتواتر...وحريّ بنا هنا ذكر ما لهؤلاء النحاة البصريين من سبق في مجال درس اللغة العربية وقدم عهدهم بالنظر فيها، كما يشير إلى ذلك ابن سلام الجمحي قائلاً: «وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية»[3]. ولقد اجتمع شمل

1- ابن فارس القزويني: معجم مقاييس اللغة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط: 1، د.ت) ج: 1، ص: 254.
2- الجوهري: الصحاح (باب الراء فصل الباء).
3- ابن سلام الجمحي:طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر(القاهرة: دار المعارف، د.ط، 1952) ج:1، ص: 12.

هؤلاء النحاة تحت غطاء هذه المدرسة لاشتغالهم باللغة في حيز مكاني واحد(مدينة البصرة)، وكذا لتماثل رؤاهم في درس اللغة العربية حيث نجدهم يتشددون في فصاحة العربي الذي تأخذ منه اللغة والشعر، ويضيقون في قبول القراءات، وهم في استخلاصهم للقواعد لا يكتفون بالمثال الواحد أو الأمثلة القليلة، وإنما يشترطون الكثرة والتداول على ألسنة العرب الفصحاء، ثم إنّ التأويل والتقدير حاضران عندهم بطريقة لافتة للنظر، وهم متميزون أيضاً في إطلاق العنان لعقولهم وبراعتهم في استخدام المنطق. بالإجمال فإنّ هذه المدرسة قياسية وهي تخالف مدرسة الكوفة التي عرفت بكونها مدرسة سماعية.

2.2 الكوفة:

مدينة على نهر الفرات في العراق، بنيت عام:15هـ/636م. وهي دار هجرة المسلمين اتخذها علي بن أبي طالب (ت: 40هـ) مقراً لخلافته، ومصرها سعد بن أبي وقاص (ت:55 هـ) واشتهرت بمدرستها النحوية.

وهذه المدينة تأخر أهلها في دراسة اللغة عن البصريين، لأنهم كانوا منهمكين في البحث في الأمور الفقهية والقراءات. ومن هنا حصل أنّ تعلم نحاة الكوفة الأوائل على يد البصريين، وتأثروا بمناهجهم وآرائهم أيما تأثر لكّنهم لم ينساقوا وراءهم انسياقاً يجترون ما يقولون بل انفردوا بمنهجهم الخاص السماعي في مقابل منهج القياس البصري. فقد غلبوا المسموع عن المقيس، وتوسعوا في أخذهم عن الأعراب مهما كان موقعهم، كما توسعوا في اعتماد القراءات، وما يعرض لها من مسائل. كما قاسوا على القليل واعتدوا بالمثال الواحد. وقد احتج المتأخرون منهم بالحديث النبوي الشريف. وتبني نحاة الكوفة هذه الرؤى وخروجهم عن أنماط المدرسة الأم (البصرة) لم يكن عبطاً، فقد كانت وراءه أسباب عدّة منها: «أنّ عقل الكوفيين كان حيا مجاريا لنمط التطور، وبلادهم كانت أقرب إلى الاختلاط بالأعاجم، ولغة أعرابها لا تحمل سلامة أعراب البصرة، وللكوفة سوق كناسة لا يضاهي مربد البصرة، وهذه السوق لا تعمل على صياغة اللغة بقدر ما تعمل على تهجينها، أضف إلى هذا أنّهم لم ينتهجوا المنطق الصرف، لأنهم كانوا في معظمهم لغويين وليسوا نحويين على

غرار البصرة»[1]. وقد يكون وراء هذا أيضا شعور أهل الكوفة بضيق القوانين الصارمة التي أقامتها البصرة في حق اللغة التي لا تقبل الاستقرار، وكذا لمعرفتهم لحقيقة لا يمكن تناسيها، وهي أن اللغة ملك لمستعمليها، وهي تتأثر بالمجتمع.

إن تبني الكوفة للأنماط الجديدة في درس اللغة تمخض عنه خلافها مع البصرة، وأكبر مؤكد لهذا الخلاف المؤلفات الكثيرة التي احتوته ومنها:

1- اختلاف النحويين لثعلب.
2- المهذب لأحمد بن جعفر.
3- الخلاف بين النحويين للرماني.
4- اختلاف النحويين لأحمد بن فارس.
5- الإرشاد لابن درستويه.
6- ما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان.
7- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس.
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري[2].

وخلاف هاتين المدرستين الذي كان في منطلقه خلافا بين مدونة مغلقة (محددة)، ومدونة أخرى مفتوحة (غير محددة)[3] سرعان ما احتدم وتشعب، وفي سبيل تهدئة الأمور بين هاتين المدرستين ظهرت مدرسة بغداد محاولة الجمع، والتقريب بينهما.

3.2 بغداد:

هي عاصمة العراق شيدها الخليفة المنصور سنة 145هـ/762م. كانت عاصمة العباسيين، ومركز الحضارة العربية الإسلامية لقرون. شهدت نهضة علمية زاهرة مهد لها

1- بلعيد صالح: في قضايا فقه اللغة العربية، ص: 152.
2- م.ن، ص: 154.
3- م.ن، ص: 154.

الرشيد (ت: 194هـ/809م)، ورسخ جذورها المأمون (ت: 218هـ/833م). استقطبت هذه المدينة اهتمام علماء البصرة، والكوفة فقصدوها، والتقوا فيها، وقد حظيت باحتضان مدرسة نحوية حملت اسمها مثل البصرة والكوفة، وكان سبب ظهورها أن أهلها من النحاة الذين أفادوا من منهجي المدرستين السابقتين لاحظوا خلافا محتدما بينهما، فحاولوا تدئته بالتقريب بينهما، وكانت وسيلتهم في هذا التقريب Œ ǰ lꞎ**ختيار** من منهجي المدرستين السابقتي الذكر. وهكذا بانتهاج البغداديين لهذا النهج التوفيقي الجديد مع توافر شرط تواجدهم في حيز جغرافي واحد استحقوا تسمية المدرسة النحوية. يقول بلعيد صاʔ عن خصوصيات هذه المدرسة ما يلي: «لجأت بغداد إلى اختيار المادة اللغوية، ومذاهب العلماء، فأمسكوا بزمام اللغة بالعودة إلى أصول البصرة والكوفة، وهذه طريقتهم التي يسميها بعض الباحثين: (طريقة الانتقاء)، وهذا هو اجتهادهم المادي، وهو اجتهاد في تحقيق النصوص، أي طلب الحق والصواب، واستخدام الوسائل العلمية لإثبات الصحيح والفصيح والقويم لدفع الضعف والإحالة والفساد، أي إثبات المسألة بالدليل، وهكذا تحتم على علماء بغداد أن يتناولوا الأصول التي أسست من قبل المذهبين بالنظر والإكمال فيها»[1].

4.2 مصر:

احتلت مصر بعد الفتوحات الإسلامية مكانة مرموقة في الجانب العلمي، فقد كانت جامعة إسلامية تغص بالعلماء والدارسين في ُلاتلف التخصصات، وكانت منارة علمية يشع نورها على كل البلاد المصرية، وفي مجال الدرس النحوي تحديدا اشتهرت كثيرا وأنجبت كثيرا من النحـاة ومنهم على سبيل الـمثال: العالم اللغـوي الفذ عبد الرحمن بن هرمز (ت:117هـ)، محمد بن يحي اليزيدي، أبو أحمد بن جعفر الدينوري (ت:279هـ)، كراع النمل (ت:310هـ)، وعلي بن سليمان الأخفٓ (ت:315هـ)، ابن ولاّد (ت:332هـ)، أبي جعفر النحاس (ت: 328هـ)، والإدفوي (ت:388هـ)، علي بن جعفر السعدي

1- م.س، ص: 156.

المعروف (بابن القطاع)، ابن بري (ت:582هـ)، ابن الحاجب (ت:646هـ)، بهاء الدين بن النحاس (ت:698هـ)، وابن هشام (ت:761هـ) وغيرهم.

وإذا كان أهل البصرة قد أبدعوا منهجا خاصا بهم متمثلا في المنهج القياسي، وأهل الكوفة نزعوا إلى السماع، وكونوا مدرسة سماعية، والبغداديون اختاروا التوفيق بين آراء المدرستين السابقتين، فإنّ نحاة مصر انقسموا قسمين: قسم اختار التقليد، وقسم آخر عمد إلى التجديد، فالقسم الأول هو الأكبر لأنه ضم معظم نحاة هذا العصر الذين قاموا بتبني آراء ومناهج المدارس الكبرى، واجترار ما أوردته ونهج نهجها. والقسم الثاني يضم نفرا معدودا من النحاة الذين لجئوا إلى الجمع بين النظر في آراء المدارس الكبرى من جهة، والاجتهاد من جهة أخرى.

وحمل مصر لتسمية المدرسة لم يكن بصنيع أهل التقليد، لأنّ التقليد يتعارض مطلقا مع الابتكار والجدة والاستقلالية، وهذه شروط يجب توفرها عند إطلاق المدرسة، ولكنه بصنيع أهل التجديد، فشرعية حمل مصر للمدرسة مستمدة من عملهم، ولولاه لوجب إسقاطها عن هذا المصر.

وبالنسبة لهذا التيار التجديدي، فيمثله أحسن تمثيل ابن هشام وقد بدأ بمجيئه، وقد ظهر من خلال مؤلفاته مثل: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، و**شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، و**قطر الندى وبل الصدى**، و**الإعراب في قواعد الإعراب**.

فهذا النحوي الفذ هو من صبغ الاجتهاد على هذه البلاد، لأنه: «...لم يلتزم مذهبا نحويا معينا، ولم يأخذ بشكل مطلق ونائي بأقوال المدرسة البصرية أو الكوفية أو البغدادية أو الموصلية أو الأندلسية أو المغربية»[1].

1- عصام نور الدين: منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهد (بيروت: مجلة الباحث، ع: 26 السنة الخامسة، آذار نيسان 1983) ص: 109.

وعن خصوصية عمله التجديدي تحديدا فقد: «...قَبِلَ من هذه النظريات ما رآه صحيحا، ورفض الخاطئ، ولم يكتف بذلك بل عمد إلى آراء النحاة فأوردها، وقارن بينها بدقة علمية مذهلة، ثم انتخب منها بعد المناقشة العلمية ما رآه صوابا...وليس معنى ذلك أن عمله اقتصر على انتخاب الآراء، بل عمد في مواضع كثيرة إلى رفض الآراء ورد النظريات ثم أتى برأي جديد في المسألة التي يعالجها»[1].

5.2 الأندلس:

لقد وجد بهذه البلاد نوعان مختلفان من النحو: نحو تقليدي وآخر تجديدي، فالنحو التقليدي هو الذي اعتمد فيه القسم الأكبر من نحاة هذا المصر على نهج التقليد، فالتزموا بذلك بما ورد في مدارس الكوفة والبصرة وبغداد ولم يتعدوه، ففي هذا النوع من النحو غاب الاجتهاد، وغابت الاستقلالية، وحضرت التبعية بشكل حاد. أما النحو التجديدي فهو الذي دعا فيه أصحابه إلى ترك التقليد والمحاكاة وتعويضهما بالاجتهاد.

هذا النحو التجديدي الذي وجد بهذه البلاد ظهر بمجيء ابن حزم (ت:456هـ) وهذا النحوي[2] كان ظاهريا أي تمذهب بالمذهب الظاهري الذي «يأخذ بظاهر النصوص، وينكر التقليد، ويبيح الاجتهاد لمن يقدر على استنباط الأحكام، كما يعود إلى النصوص أولا وأخيرا ولا يبحث في العلة»[3]. فهذا المذهب قد أثر فيه كثيرا، فوظفه في المجال النحوي، فكان نتاج ذلك أن انفرد بمنهج خاص لم يوجد قبل في مدارس البصرة والكوفة وبغداد، وإجمالا فإنّ مختصر نهج هذا النحوي الظاهري: نبذ التقليد، وإنكاره، والدعوة إلى التجديد بطريق الاجتهاد.

1- عصام نور الدين، موقف ابن هشام الأنصاري من النحاة (بيروت: مجلة دراسات عربية، ع: ،صيف 1984) ص: 97.

2- حول مجهود هذا النحوي طالع الصفحات من 69 إلى 73، من الفصل المتعلق بالنقد الداخلي.

3- بلعيد صالح: في قضايا فقه اللغة العربية، ص: 164.

والمذهب السابق نجده يؤثر مرة أخرى في ابن مضاء القرطبي[1] فهذا النحوي اعتبره الدارسون الأكثر اجتهادا في هذا المصر كما اعتبروا آراءه من أكثر الآراء تأثيرا في الدرس النحوي العربي القديم، يقول أحدهم فيه ما يلي: «أمّا الذي اجتهد اجتهادا مطلقا، وكانت لآرائه آثارا هامة في توجيه الدرس النحوي، فهو ابن مضاء القرطبي الذي كان متأثرا بثورة ابن حزم الأصولية والفقهية ....»[2].

فبمجهودات ابن مضاء القرطبي وابن حزم وكذا بمجهودات أشياعهم من النحاة اصطبغ نحو الأندلس بصبغة اجتهادية خالف بها نحو بقية المدارس، يقول الدكتور بلعيد صالح واصفا نحو هذه البلاد: «حاولت الأندلس أن لا تدور في فلك البصرة والكوفة حيث نجت نجاة مخالفا ظهرت فيها دراسات حرّة تدعو إلى هدم النحو القديم الموروث عن سيبويه، وبناء نحو جديد يقوم على أوضاع جديدة، فدعوا إلى عدم التقليد، بل تكون أحكامهم مما يؤديه اجتهادهم وتخليص النحو من الفروع الكثيرة، وحذف ما يستغني عنه، والتنبيه على ما أجمع على الخطأ فيه»[3]. وعن مميزات نحو هذا القطر فيمكن حصرها فيما يلي[4]:

1- الإكثار من الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.
2- الاتجاه إلى تيسير النحو.
3- وضع المتون النحوية المنثورة والمنظومة.
4- فتح باب الاجتهاد.
5- النفور من التعليل باعتباره مفسدا للنحو.

1- حول هذا النحوي هناك مزيد من التحاليل في الصفحات: من الفصل الموالي المخصص للنقد الداخلي.
2- نعمان بوقرة، قراءات تمهيدية في تيسير تعليم النحو عند المغاربة والأندلسيين ابن حزم، وابن أجروم والمحاظر الشنقيطية أنموذجا (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو 2001) ص: 141.
3- بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي (الجزائر: د.م.ج، د.ط، 1982) ص: 125.
4- بلعيد صالح: في قضايا فقه اللغة، ص:165.

6.2 المغرب:

لم يشذ المغرب عن بقية الأمصار العربية السابقة في احتضانه الدرس النحوي العربي حيث وجد فيه، وقد تكفل عدد كبير من النحاة بإشاعته والاشتغال به. ولعل من أبرز هؤلاء النحاة: ابن معطي الزواوي (ت:563هـ)، وابن أجروم، وفي فترة المرابطين وجد كل من الحسن بن طريف النحوي ومروان بن سمحون، وعرف العصر الموحدي نحاة كبارا مثل: أبي موسى الجزولي الذي عرف بمقدمته التي شرحها الشلوبين وفي عهد المرينيين نبغ واشتهر كل من ابن المجراد والمكودي.

ونحو هذا المصر تشابه كثيرا مع نحو الأندلس، هذا التشابه الكبير كان باعث بعض الدارسين إلى جمع نحوي المصرين في مذهب واحد رابع بعد المذاهب الثلاثة المشهورة، وهذا الجمع أو الدمج يعني إسقاط تسمية المدرسة عن هذا المصر. ورفع استحقاقيته له.

لكن في مقابل هذه النظرة الداعية إلى إسقاط هذه التسمية وجدت نظرة أخرى داعية إلى تثبيتها ما دام نحاة هذا المصر قد «طبعوا النحو العربي بطابعهم الخاص، نلمسه في متونهم وشروحهم وحواشيهم»[1]. ونجد في هذا المقام الدكتور بلعيد صالح يدافع عن **مدرسية** المغرب قائلا: «...المذهب المغربي لا يختلف كثيرا عن الأندلس، والأندلس أطلق عليها اسم المدرسة، فطبيعي أن يطلق هذا المصطلح على الجهود التي قدمت في المغرب ورأينا أنّ المدرسة لا تطلق إلا على المذهب الذي حاول أن ينظر أو يخرج عن أنماط البصرة والكوفة، وهذا ما فعلته الأندلس والمغرب وباعتبار أنّ المغرب تتبع الأندلس في كثير من آرائها، إذن تستحق هذا اللقب العلمي وهي جديرة به المدرسة المغربية»[2].

1- السعيد بوخاوش: النظرية اللغوية الخلدونية وكيفية توظيفها في اكتساب اللغة العربية، ص: 160.

2- بلعيد صالح: في قضايا فقه اللغة العربية، ص:179.

الفصل الثالث

في النقد الداخلي للنحو العربي القديم

1. النقد الأولي الÊǻǮ (نقد الأعراب).
2. النقد التعليمي الاختزالي.
   - 1.2 خلف الأحمر ومقدمته في النحو.
   - 2.2 الجاحظ ونقده للنحاة.
   - 3.2 أبو جعفر النحاس والتفاحة في النحو.
   - 4.2 الزجاجي وكتابه الجمل.
3. النقد النظمي.
4. النقد الظاهري الجزئي الÙيÊG.
5. النقد الظاهري الموسع.
6. النقد الداخلي اqöلاǵي الحديث.

1. النقد الأوƃ الÊlǽǯ:

وجه بعض الأعراب نقدا خاصا للنحو العربي اتخذ من أساس الرفض والإقصاء وسائل للتعامل معه، ونقدهم هذا نقلته بعض الدراسات القديمة لنا ليس من أجل تدارسه بل قدمته على سبيل **الإمتاع والمؤانسة** ويمكن التمثيل لهذا النوع من النقد بقصيدة لأحد الأعراب يقول فيها:

ماذا لقيت من المستعربين ومن
تأسيس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلت قافية فيه يكون لها
معنى يخالف ما قاسوا وما وضعوا
قالوا لحنت وهذا الحرف منخفض
وذاك نصب و هذا ليس يرتفع
وحرشوا بين عبد الله واجتهدوا
وبين زيد وطال الضرب والوجع
إني نشأت بأرض لا تشب بها
نار المجوس و لا تبنى بها البيع
ولا يطأ القرد و الخنزير ساحتها
لكن بها الهيق والسيدان والصدع
ما كل قولي معروف لكم فخذوا
ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم
وآخرين على إعرابهم طبعوا
وبين قوم رأوا شيئا معاينة
وبين قوم رووا بعض الذي سمعوا[1]

1- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزين (مصر: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر) د.ط/ د.ت، ج: 2، ص: 139.

فهذه القصيدة تحتوي على مضامين وقضايا نقدية متنوعة كلها تنضوي تحت مقصد واحد وهو رفض النحو العربي ومحاولة إقصائه.واستطاع الدكتور بكر صابر أبو السعود حصر هذه القضايا الواردة في القصيدة في أربع نقاط هذا مختصرها:

أولا: أن الذين استعربوا أو طلبوا العربية من غير أهلها هؤلاء الموالي، أسسوا نحوا مبتدعا غير قائم على السليقة. فهذا النحو في رأيه لا يمثل العربية وليس انعكاسا لها وإنما هو من وضع عقول غريبة على العربية لا تمثلها ولا تعرب عن حقيقتها وسمتها.

ثانيا: إن النحاة لا يقبلون الرأي والرأي الآخر وإنما هم جامدون لا يأخذون من اللغة مرونتها ولا من اللسان ليونته.

ثالثا: إن النحاة عمدوا إلى أمثلة تعليمية يغلب عليها العنف والقوة وكذا التحرش.

رابعا: من المسائل التي أثارها صاحب القصيدة مسألة معرفته للعربية سليقة لا اكتسابا وفي هذه النقطة بالذات نجده يقدح في فكرة معرفة العربية بطريق النحو.[1]

2. النقد التيسيري اختزالا:

1.2 خلف الأحمر ومقدمته في النحو:

يورد كثير من الدارسين أن فكرة التيسير تعود إلى خلف الأحمر(ت:180هـ) الذي قال في مقدمته: «لما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلغ في النحو من المختصر، والطرق العربية، والمأخذ الذي يخفف على المبتدئ حفظه ويعمل فيه عقله، ويحيط به فهمه.فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا وأمليتها فيها،

1- صابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي (دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، 1988) ص:9،8.

ومن قرأها وحفظها وناظر عليها على أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشره، أو خطبة أو رسالة إن ألفها»[1].

وبالنسبة لمحتوى هذه المقدمة فنجد أن خلف الأحمر قد ضمنها القواعد الأساسية التي يحتاجها المتكلم والكاتب معا، والتي ليس في إمكانهما الاستغناء عنها وعن طبيعة هذه القواعد فهي تتصل بضبط أواخر الكلمات والعوامل المؤثرة فيها، وهذا المقترح التيسيري الذي جاء به خلف الأحمر والمرتكز على الاختصار قدمه للنحو بعد نظرة نقدية فاحصة فيه، توصلت إلى سلبية تعلقت به متمثلة في تعقيده وصعوبته وكذا تضخم قواعده.

وإذا كان خلف قد وفق في إدراكه للسلبية السابقة في النحو فإن مقترحه التيسيري قد طعن فيه، يقول حلمي خليل في هذا الشأن: «فإذا صحت نسبة هذه المقدمة لخلف الأحمر فهي تدل على شعور مبكر بصعوبة النحو، وتضخم قواعده فحاول خلف اختصارها، ولكنه كما نرى اختصار مخل مبهم في كثير من جوانبه، ويظهر ذلك من الترخص الشديد في استعمال بعض المصطلحات النحوية مثل مصطلح الحرف الذي يستعمله مرة بمعنى حرف الجر ومرة أخرى بمعنى الفعل وثالثة بمعنى الكلمة مطلقا.كما أن أحكامه في نطاق التراكيب التي ذكرها لا تؤدي إلى إدراك القاعدة النحوية إدراكا صحيحا...»[2].

2.2 الجاحظ ونقده للنحاة:

وجه الجاحظ نقدا لاذعا للنحاة، لأنهم - برأيه - مصدر التعقيد الوارد في النحو العربي، فهم الذين صنعوه وبثوه فيه متعمدين من أجل الحصول على حظوة مادية من طالبيه ومريديه، مقابل فك طلاسم التعقيد التي أودعوها فيه.

1- خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تح: عزالدين التنوخي (دمشق: طبعة مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة السورية، د.ط، 1961) ص:34،33.

2- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي ص:52.

وهذا أبو الحسن الأخفش شيخ من شيوخ النحاة يقر بالسلوك السالف الذكر (أي تعقيد النحو من أجل التكسب) وإقراره هذا نجده في رواية للجاحظ يقول فيها: «قلت لأبي الحسن الأخفش :أنت أعلم الناس بالنحو،فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم، قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إلي فيها... وإنما كسبت في التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت»[1].

فالجاحظ الذي أبدى تذمره وتبرمه الكبير من تعقيد النحو قدم مقترحا تيسيريا لتجاوزه خص به معلم النحو حيث نصحه بأن «لا يشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه وشعر إن أنشده وشيء إن وصفه، وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما أولى به من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنما يرغب في غايته ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبر لمصالح العباد والبلاد والعلم بالأركان والقطب الذي تدور عليه الرحى.ومن له حظ غيره، ولا مكان سواه، وعويص النحوي لا يجري في المعاملات ولا يضطر إلى شيء»[2].

لقد تميزت نظرة الجاحظ النقدية للنحو كثيرا يظهر ذلك في التخصيص الذي جنح إليه، فجعل النحاة هم المعنيين بالعملية النقدية لا النحو لأن النحو ليس بإمكانه أن يولد التعقيد في نفسه، وتميزت نظرة الجاحظ النقدية من جهة أخرى بكونها موجهة لمجال بعينه هو النحو التعليمي.

1- الجاحظ، الحيوان، تح: محمد الشامي (منشورات دار مكتبة الهلال، د.ط، 1992) ج:1، ص:91.

2- صابر أبو السعود، في نقد النحو العربي، ص:13.

3.2 أبو جعفر النحاس والتفاحة في النحو:

يرى الدكتور حلمي خليل أن هذا الكتاب تيسيري مثل مقدمة خلف الأحمر السابقة، وتيسيره ينبني على فكرة الاختصار، يصفه قائلا: «...يأتي كتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس دقيقا صحيحا واضح العبارة. كما اشتمل على القواعد الأساسية التي يجري عليها الكلام في العربية، وهو في النسخة التي حققها كوركيس عواد ونشرها عام 1965 يقع في خمس عشرة صفحة، كلها تتناول موضوعات نحوية خالصة تتصل بقواعد التركيب ولا تتناول شيئا من موضوعات الصرف، إلا إشارة عابرة لبعض الأوزان والصيغ...»[1] فمن خلال هذا الوصف تظهر ميزة خاصة في هذا الكتاب وهي تناوله للموضوعات النحوية الخالصة دون الصرفية وكذا اشتماله واحتواؤه على القواعد الأساسية التي يجري عليها الكلام في العربية. والكتاب يتميز بميزات أخرى فرعية وهي جمعه بين المصطلحات الكوفية والبصرية، وكذا احتواؤه على الاختلافات النحوية، ثم إنه يتميز أيضا بحذف المؤلف الشواهد وأسماء النحاة منه ولم يبق فيه إلا على أمثلة من الاستعمالات العامة الشائعة، كما خلا هذا الكتاب من الأبواب غير العملية كـ: بابي **الاشتغال والتنازع**[2].

فعلى هذه الميزات ينبني المقترح التيسيري عند هذا النحوي، وهو مقترح بعيد كل البعد عن الصدفة والاعتباطية، إذ ليس بالإمكان التصرف في درس نحوي تضافرت الجهود حوله واختصاره بصورة جزافية وإنما هذا الأمر محوج إلى نظرات نقدية ثاقبة مسبقة لمعرفة ما يمكن مسه مما لا يمكن، ثم إن هذا الاختصار ما كان أن يكون لولا ذلك التعقيد والإطناب الذي لازم الدرس النحوي والذي رصده وأدركه أبو جعفر النحاس مثلما أدركه خلف الأحمر سابقا في مقدمته.

1- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص:53.

2- م .س، ص:53.

4.2 الزجاجي وكتابه الجمل:

واستمرارا للعملية التيسيرية نجد أبا القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي(ت:340هـ) يؤلف كتابه الجمل، يصفه الدكتور حلمي خليل ويعلق عليه قائلا: «أما الكتاب الثالث فهوكتاب الجمل للزجاجي فيختلف عن الكتابين السابقين، فهو ليس صغير الحجم معدود الصفحات، وإنما يقع في الطبعة التي نشرها الشيخ ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر سنة 1926 في حوالي ثلاث وثمانين وثلاثمائة صفحة تضم أبوابا في النحو والصرف والأصوات والأسلوب، تجمع بين الإجمال والتيسير والهدف التعليمي واضح فيه لأنه يخلو من عنت الاختلاف وتشعب الفروع...»[1].

ما يلاحظ على كتاب الجمل هو أن صاحبه يقدم فيه طرحا تيسيريا طريفا كونه يجمع بين **الإجمال والاختصار** فالإجمال عنده يعني شمول الكتاب لقواعد الكلام في العربية، وبالنسبة للاختصار فهو يعني تحاشي عنت الاختلاف وتشعب الفروع.

يتعرض الدكتور بلعيد صالح إلى هذا الطرح التيسيري مع أسباب صدوره من هذا النحوي بالذات قائلا: «فهذا أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت:34هـ) يؤلف (الجمل) حيث يقدم نحوا ميسرا ينأى به عن تعدد العلة، ويكثر فيه من الشواهد إلى أن يصل إلى تقدير قواعد موضوعة ببراعة التحليل، وهي نتيجة تجربته التعليمية في مسجد الأمويين في دمشق يعلم النحو وييسره، ونتيجة ذلك قال عنه الفارسي: لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحى أن يتكلم فيه. وهذا تهكم من الفارسي على الزجاجي كونه لا يتعمق في مسائل النحو»[2].

1- م.س، ص: 54.

2- بلعيد صالح: في قضايا فقه اللغة العربية، ص: 194،195.

3. النقد النظمي:

تميّز عصر عبد القادر الجرجاني بمسألة عزوف الناس عن النحو، وزهدهم فيه، وهذا الحال لفت انتباه الجرجاني، فهاله أمر النحو، وثارت ثائرته، فهجم على النحاة هجوما عنيفا. يقول معيبا ما وصلوا إليه من السفاسف في مسائله: «فإنْ قالوا: لم نؤب صحة هذا العلم، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها، وفصول قول تكلفتموها، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين وتعابوا فيها الحاضرين»[1].

ومما يعيبه عليهم أيضا ذلك التشعب المبالغ فيه في مسائل هذا العلم إلى درجة التعقيد، يقول: «...وحتى كان المشكل على الجميع غير مشكل عندكم، وحتى كأنكم قد أوتيتم أن تستنبطوا من المسألة الواحدة من كل باب مسائله كلها، فتخرجوا إلى فن من التجاهل لا يبقى معه كلام، وإما أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمر هذا العلم وظننتم ما ظننتم فيه، فترجعوا إلى الحق تسلموا لأهله، وتدعوا الذي يزري بكم ويفتح باب العيب عليكم، ويطيل لسان القادح فيكم وبالله التوفيق»[2].

والجرجاني وفي سبيل تغيير موقف هؤلاء النحاة وتغيير واقع النحو الذي أصابه الوهن نجده يعمد إلى التشبيه والمقارنة، حيث شبه صنيع من زهد في النحو بالصدّ عن ذكر الله وعن معرفة معانيه، ونجده من جهة أخرى يعرض الفضل السامي لهذا العلم في فك كنه الألفاظ لأنّ هذه «الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه»[3].

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:24.

2- م.ن، نفس الصفحة.

3- م.ن، ص:23.

ولبيان أهمية هذا العلم نجد عبد القاهر الجرجاني يشير إلى قضية تفسير القرآن وحاجته الماسة إلى هذا العلم، بحيث إنّ الجاهل بقواعد اللغة العربية وأساليبها ليس بإمكانه تفسير آية من آياته البينات، فهذا الجاهل الذي تسول له نفسه المغامرة في هذا الأمر سرعان ما سيتوقف حائرا أمام معاني بعض الكلمات داخل النص (القرآني)، ثم إنه لا يلبث أن يبدي عجزا في تعليلها وتقديم تخريجات لها ومن الأمثلة المؤكدة لهذه الفكرة وجه الرفع في كلمة **الصابئون** التي وردت في قوله تعالى: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى»[1]. برفع الصابئون على الاستئناف أو على موضع أنّ، وليس على موضع اسمها. يقول عبد القاهر مخاطبا هؤلاء الزهاد في النحو: «وحتى تزعموا مثلا أنكم لا تحتاجون في أن تعرفوا وجه الرفع في الصابئون من سورة المائدة إلى ما قاله العلماء فيه وإلى استشهادهم بقول الشاعر:

وإلاّ فـاعلمـوا أنـا وأنتـم
بغـاة ما بقيـنا في شقـاق...»[2]

وبالنسبة لنقّاد النحو العربي الذين انطلقوا في نقدهم لنظرائهم الذين عمدوا إلى مسائل التصريف، والذين استهدفوا منها الرياضة العقلية للتمكن من القاعدة، وتثبيتها في أذهان المتلقين، فقد كان له فيهم موقف صريح، وموقفه لم يفصح عنه إلاّ بعد تقديمه لتوضيح التصور حول هذه المسائل الصرفية المثارة من أجل الرياضة العقلية حيث نجده يقول فيها ما يلي: «فإن بدؤوا فذكروا مسائل التصريف التي يصيغها النحويون للرياضة، ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس، كقولهم: كيف تبني من كذا كذا، وكقولهم ما وزن كذا، وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم: ما وزن عزويت، وما وزن أرونان، وكقولهم في باب مالا ينصرف لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم؟ وأشباه ذلك»[3].

1- الآية 69 من سورة المائدة.
2- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص:26.
3- م.ن، نفس الصفحة.

وبالنسبة لموقفه الصريح فهو يعبر عنه قائلا: «...أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم أن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به، وليس يهمنا أمره فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم»[1].

ولعبد القاهر الجرجاني محاولة نيرة لحصر الموضوعات التي ينطلق منها النحاة في نقدهم للنحو العربي، يشير الدكتور صابر بكر أبو السعود إليها قائلا: : «ويحصر عبد القاهر الموضوعات التي من خلالها يوجه نقاد النحو سهامهم ويعددون اعتراضاتهم فيرى أنها تنحصر في:

1- أغراض واضع اللغة ووجه الحكمة في ذلك.
2- تقرير المقاييس التي اطردت عليها اللغة.
3- ذكر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أجريت عليه، كالقول في المعتل، وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي الواو والياء والألف من التغيير بالإبدال والحذف والإسكان...»[2].

وفي شأن العلل التي كانت من الموضوعات النقدية وشأن الجانح إلى البحث في قوانينها يقول الجرجاني: «أنا نسكت عنكم في هذا الضرب، ونعذركم فيه، ونسامحكم على علم منّا بأن قد أسأتم الاختيار ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظ لكم ومنعتموها الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الحجة، فدعوا ذلك وانظروا في الذي اعترفتم بصحته، وبالحاجة إليه، هل حصلتموه على وجهه، وهل أحطتم بحقائقه وهل وفيتم كل باب منه حقه، وأحكمتموه إحكاما يؤمنكم الخطأ فيه، إلا أنتم خضتم في التفسير وتعاطيتم علم التأويل، ووازنتم بين الأقوال وبعض، وأردتم أن تعرفوا الصحيح من السقيم، وعدتم في ذلك وبدأتم وزدتم ونقصتم؟»[3].

1- م.س، نفس الصفحة.
2- بكر صابر أبو السعود: في نقد النحو العربي، ص:18.
3- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص:25.

والمتعاملون مع القاعدة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني صنفان: صنف ينظر إليها بالمفهوم العام، وصنف آخر يتخصص فيها بتحري دقائقها وتفاصيلها، يشير الدكتور صابر بكر أبو السعود إلى هذا التفريق الصائب قائلا: «ويفرق عبد القاهر بين الذين يقفون على القاعدة بالمعنى العام وبين الذين يتخصصون فيها ويتحرون دقائقها وتفاصيلها»[1]. وفي طلب التفصيل وتحري الدقائق عند الصنف الثاني نجد الدكتور صابر أبو السعود يمثل له بالقاعدة النحوية للمبتدأ والخبر حيث يورد ما يلي: «لا يكتفي طالب القاعدة بمعرفة صورة المبتدأ والخبر وأنّ إعراب كل منهما الرفع وإنما ينبغي تجاوز هذا إلى النظر في أقسام الخبر وكيف يكون مفردا وجملة وأن المفرد منه ما يحتمل ضميرا له وما لا يحتمل الضمير، وأنّ الجملة على أربعة أضرب، وأنه لابدّ لكل جملة وقعت خبرا لمبتدأ من أن يكون فيها ذكر يعود إلى المبتدأ وأن هذا الذكر ربما حذف لفظا وأريد معنى، وأن ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه، إلى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة، والفوائد الجليلة التي لا بد منها»[2]. فالتصنيف الذي جاء به الجرجاني يتوافق كثيرا مع ما جاء به علم اللغة الحديث من وجوب التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي.[3]

فالنظرة النقدية التي أطلقها الجرجاني مقصودة وهادفة، وفي شأن مقصوديتها يقول الباحث سعيد بو خاوش: «إن الجرجاني يريد من خلال هذا النقد اللاذع الموجه للنحاة أن يخرج البحث النحوي واللغوي من الدائرة الضيقة التي حوصر فيها، حيث لم يتجاوز النظر فيه حد النظر إلى الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات»[4]. فما كان يسعى إليه الجرجاني من نقده إذًا هو تجاوز مفهوم هذا العلم المحصور في دائرة النظر في الحركات الإعرابية إلى مفهوم النظم الذي يعني: «تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»[5].

1- بكر صابر أبو السعود: في نقد النحو العربي، ص: 18، 19.

2- بكر صابر أبو السعود، م.س، ص:19.

3- راجع حديثنا حول موضوع النحو العلمي والتعليمي في الفصل الأول من بحثنا هذا ص: 28 إلى 31.

4- سعيد بوخاوش: النظرية اللغوية الخلدونية وكيفية توظيفها في اكتساب اللغة العربية، ص:164.

5- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، الصفحة الأولى من مقدمته.

فالناظم حسب عبد القاهر الجرجاني يتوجب عليه أن ينظم كلامه وفق ما يقتضيه علم النحو وما تفرضه قوانينه، يقول: «واعلم أن النظم ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[1].

4. النقد الظاهري الجزمي النحوي:

يعود فضل إشاعة المذهب الظاهري في الأندلس لابن حزم، فهو من تكفل بهذه المهمة بعد أنْ اطّلع على مضمونه من خلال الكتب التي وصلته من المشرق يقول الدكتور محمد عيد عن عمله الجليل هذا ما يلي: «...كان داود بن علي في القرن الثالث، وقد انتشر مذهبه في بعض بلاد المشرق، ثم وجد هذا المذهب بعد في الأندلس في القرن الخامس على عهد ابن حزم (ت:456هـ) الذي تلقف فكرة المذهب، وأفاد مما وصلته من كتبه، فرسم طريقه وبين أصوله وفروعه بهذه المؤلفات العديدة التي كتبها، والتي هي السبيل للمعرفة الحقيقية له»[2].

يتضح من الكلام السابق أن ابن حزم لم يكتف بعملية نقل مضمون المذهب الظاهري كما ورد عند الظاهريين المشارقة، بل إنه أفاد مما أوردوه، ثم أطلق العنان لاجتهاده الشخصي. يؤكد محمد عيد هذا الاجتهاد قائلا: «والحقيقة أنّ ابن حزم قد وطّد أركان هذا المذهب، وأقام دولة علمية له، واستطاع بمؤلفاته القيمة أنْ يوجِد له أتباعا ناصروه...»[3].

ومن الأمور الدالة على اجتهاد ابن حزم توسعته مجال توظيف هذا المذهب حيث إنّ الظاهريين أوجدوا هذا المذهب من أجل توظيفه في المجال الفقهي -كما هو معروف- إلاّ أن

1- عبد القاهر الجرجاني، م.س، ص:64.

2- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث (القاهرة: عالم الكتب، ط:4، 1989) ص:50.

3- م.ن، نفس الصفحة،

ابن حزم رأى أنه بالإمكان الاستفادة منه خارج المجال الفقهي، فنقله إلى الدرس النحوي، ووظّفه فيه وكان نتاج ذلك أن قدم نحوا ظاهريا مميزا عن النحو المعهود المعروف، وفي هذه المسألة تحديدا يواجهنا السؤال التالي: ما هو المنطلق أو الأساس الذي اعتمده ابن حزم في عملية توسيع المذهب ليشمل أيضا الدرس النحوي؟

إنّنا إذا عدنا إلى سببية نشوء هذا المذهب في المجال الفقهي، فإننا نجد أن صاحبه (داود بن علي الأصفهاني) قد أنشأه بفعل تعقد المسائل الفقهية، واختلاف العلماء حولها، وكذا تباين تأويلاتهم وتخريجاتهم وتعليلاتهم لها. أمّا في الجانب النحوي، فإننا نرى أن النحو قد عرف مثيلا لهذه الظواهر حيث إنّ النحاة حاكوا الفقهاء في التعليل والتخريج والاختلاف حول المسائل، وبهذا فإنّ ابن حزم رأى أن الحل واحد بما أن الظواهر المطلوب علاجها واحدة.

لقد كان من نتاج توظيف ابن حزم لهذا المذهب في النحو أنّه قدم نظرة جديدة مخالفة لما كان سابقا عن المعرفة النحوية، فرأى أنّها «لا تتأتى بحفظ قواعده، واستظهار شواهده، وإنّما تتحصل بالمرانة والممارسة بأساليب العرب، والدراية بطرائقهم التعبيرية بعيدا عن أي تعليل أو تحليل بصرف الفكر إلى الحواشي دون المتون، وإلى الفروع دون الأصول...»[1].

وكان من تأثير المذهب السابق في التفكير النحوي أيضا أن قدّم ابن حزم تقسيمًا مستنيرا للنحو، فجعله قسمين متباينين أحدهما وظيفي والآخر معيشي، فأمّا الوظيفي: «فنافع لقوامة اللسان وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة مما يتناول ظواهر النحو وقضاياه العامة بالاجمال دون التفصيل الدقيق»[2]. هذا القسم من النحو وتحصيله يتم بنوعية خاصة من الكتب يقول ابن حزم: «وأقل ما يجزئ في تحقيق هذه الغاية من كتب

1- مصطفى عليان، ابن حزم والنحو الظاهري (السعودية، الرياض: مجلة الفيصل، ع: 110، ماي 1986) ص: 51.

2- مصطفى عليان: م.س، نفس الصفحة.

النحو كتاب الواضح للزبيدي أو ما نحا نحوه، كالموجز لابن السراج، وما أشبه»[1]. وبالنسبة للقسم الآخر أي النحو المعيشي فيقول الدكتور مصطفى عليان موضحا مفهومه: «أمّا النحو المعيشي فيقصد به التخصصي، وهذا المجال ينبغي أنّ يقتصر على من أراد التدبر في قواعده والدراية بتفصيلاته والربط بين أسبابه ومسبباته، وهذا اللون من النحو لا فائدة منه، ولا منفعة فيه إلا لمن أراد أن يجعله معاشا، لكنه وجه فاضل كما يقول ابن حزم، إذ إنه باب من أبواب العلم على كل حال»[2].

ومن الأفكار الجديدة التي جاء بها ابن حزم فكرة رفض العلل، فهذه الفكرة كان أول القائلين بها عكس ما ذهب إليه بعض الدارسين من كونها تعزى إلى ابن مضاء، يؤكد الباحث نعمان بوقرة سبق ابن حزم إليها قائلا: «لعل كثيرا من المؤلفات وأهمها في مجال الدراسات النحوية تكاد تجمع على نسبة رفض فلسفة العلة النحوية لابن مضاء القرطبي، الذي صرّح في كتابه الشهير **الرد على النحاة** بذلك معتبرا إياها من وضع النحاة. والحقيقة التي يجب التأكيد عليها أنه كان مسبوقا إلى هذه المقولة الهامة في نظرية النحو العربي، والتي فيها من الصواب ما فيها، إذ ارتبط الحديث رأسا بسبل تيسير النحو في العملية التعليمية، وقد مثل هذا السبق في البلاد الأندلسية ابن حزم في كتابه التقريب...»[3] وبالنسبة لكلام ابن حزم المتضمن فكرة الرفض فهذا نصه: «...وأما علم النحو، فعلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل ففاسدة جدا»[4]. ففكرة العلل مرفوضة عند ابن حزم مطلقا، فلا العلل الأولى، ولا الثانية ولا الثالثة مستثناة «لأن العلة تستخدم للشيء وضده، والعلة قد تطرد في مجال فتكون القناعة، وقد يعوزها ذلك الاطراد فيكون الشذوذ، وهو ما جعل النحاة يفسرون الظواهر المطردة، ويفلسفون النوادر الشاذة

1- م.ن، نفس الصفحة.

2- م.ن، نفس الصفحة.

3- نعمان بوقرة: قراءات تمهيدية في تسيير تعليم النحو عند المغاربة والأندلسيين: ابن حزم، وابن أجروم والمحاضر الشنقيطية أنموذجا (المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة تيسير النحو 2001) ص:146.

4- نعمان بوقرة: م.س، ص:146.

وكثرة ذلك في كتبهم تغني عن الاستدلال بأمثلة منهم»[1]. ثم إنه من الواجب الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أنّ هذا الرفض المطلق خاص بالنحو الوظيفي دون النحو المعيشي، يقول الباحث السابق: «ومن الدقة أن نقول إن مطلقية رفض العلة عند ابن حزم خصوصية لازمة لمرحلة التعلم الوظيفي الذي يتم فيه تسريب الجملة العربية كما نطقت، أو كما خلقت عند العرب...»[2]، فأمر البحث في العلل داخل مجال النحو المعيشي يقره ابن حزم، وإقراره هذا نجده في قوله هذا: «...ينبغي لطالب كل علم أن يبدأ بأصوله التي هي جوامع له ومقدمات، ثم بما لابد منه لتفسير تلك الجمل، فإذا تمهّر في ذلك وأراد الإيغال، والإغراق فليفعل...»[3].

فكلام ابن حزم هذا في الحقيقة يتعرض إلى فكرة إقرار الإيغال والإغراق، وباعتبار العلل أنموذجا لهما، فحكم الإقرار ينطبق عليها، وهذا طبعا بتوافر الشرط الذي ألحّ عليه ابن حزم ألا وهو **المهارة**.

والأفكار النحوية الظاهرية التي قدمها ابن حزم في الحقيقة عجزت عن الإثمار وهذا طبعا لعدم إحاطتها بالعناية اللازمة من طرف النحاة، فحتى ابن جزم الذي كان له فضل إخراجها إلى الوجود، لم يولوها حقها من الرعاية اللازمة، أي التفرغ لها، وهو لا يلام على ذلك لأنّه تفرغ للمذهب الظاهري داخل البيئة التي ولد فيها أي البيئة الفقهية.

لكن رغم عدم إثمار هذه الأفكار فإنّه لا يمكن الانتقاص من أهميتها حيث تكفي فكرة كونها محاولة نقدية جريئة لاختراق قداسة النحو التي جثمت في عقول السواد الأعظم من النحاة ويكفيها أيضا فكرة كونها منطلقا وأساسا لنظرة نقدية أخرى أكثر جرأة صدرت عن **ابن مضاء القرطبي**.

1- مصطفى عليان: ابن حزم والنحو الظاهري، ص:52.

2- م.ن، نفس الصفحة.

3- نعمان بوقرة، المرجع السابق، ص:147.

5. النقد الظاهري الموسع:

ذكر الدارسون الذين ترجموا لابن مضاء القرطبي، وتحديدا في موضوع التأليف العلمي أنّ له ثلاثة كتب هي:

1- الشروق في النحو.

2- تنـزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.

3- الرد على النحاة.

فالكتابان الأول والثاني كان مآلهما الضياع، وما بقي منهما إلا الذكر ال ر والكتاب الأخير **الرد على النحاة** كان الأثر الوحيد المتبقي، وقد نشره الدكتور شوقي ضيف لأول مرة عام 1947 ضمن حركة إصلاح النحو العربي وتيسيره حيث قدم المحقق في مقدمته عرضا مختصرا عن مضمونه، أردفه بالدعوة إلى الإصلاح مرتكزا في دعوته على آراء الكتاب الواردة فيه.

والكتاب لقي بعد نشره رواجا كبيرا في الساحة العلمية عبر عنه الدكتور حلمي خليل قائلا: «...أثار الكتاب ضجة كبيرة في البيئات العلمية، فألقى الدكتور طه حسين كلمة عنه في مجمع اللغة العربية، كما كتب عنه الشيخ محمد علي النجار سلسلة من المقالات في مجلة الأزهر، واتخذه كثير من الباحثين موضوعا لدراساتهم الجامعية، وتردد ذكره كثيرا في كتابات الباحثين والدارسين المعاصرين من عرب ومستشرقين...»[1].

والرواج الذي لقيه الكتاب يعود إلى طبيعة الموضوع المعروض فيه، فهو يحوي أول محاولة في الحضارة الإسلامية تتعرض بالمناقشة والنقد لأصول النحو العربي كما وضعته البصرة.

1- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة النبوي، ص:55.

والمحاولة عبارة عن عمل مزدوج متكامل يجمع بين نقد نظرية مع تقديم أخرى بديلة، يشير الباحث الدكتور حلمي خليل لفكرة الازدواجية هذه قائلا: «وقد حاول ابن مضاء أن يقدم نظريته من خلال نقده للنظرية البصرية»[1].

والنظرية البديلة التي اقترحها ابن مضاء تستمد أصولها من المذهب الظاهري الذي اعتنقه، وهذا المذهب -كما هو معروف- مذهب فقهي لا يؤمن بالتأويل والتعليل، وهو متمسك بحرفية النص القرآني والحديث النبوي الشريف، كما أنّه يستغني عن تأويلات الفقهاء وتفريعاتهم، وابن مضاء قام بنفس العمل الذي قام به أستاذه ابن حزم حيث وظّف هذا المذهب في المجال النحوي، إلاّ أن توظيفه اتسم بالتنظيم والتوسع ثم قد تفرّغ له عكس ابن حزم الذي عمد إلى التوظيف الجزئي المفتقد للرعاية والتفرّغ، وهو غير ملوم على ذلك لأنه قد تفرّغ لهذا المذهب في بيئته الأولى أي المجال الفقهي كما أشرنا سابقا.

أمّا الأسس التي قامت عليها نظرية ابن مضاء، فهي تتمثل فيما يلي:

رفض العامل و[illegible]:

اختلفت نظرة النحاة إلى العامل، فاتجهوا اتجاهين مختلفين: اتجاه يرى أنّ العامل -سواء كان لفظيا أو معنويا- مؤثر حقيقة وأن تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات، وهذا الاتجاه مشهور وشائع عندهم، أما الاتجاه الثاني فيرى أنّ العوامل إشارات للعمل فقط –كما قال ابن الأنباري- أو ممهدة للعمل وضرورة لوجوده –كما قال ابن جني- وهذا الاتجاه لم يعرف الشهرة التي عرفها الاتجاه الأول.

ومفهوم العامل الذي شاع عند أهل الاتجاه الأول مرفوض عند ابن مضاء ورفضه بناه على أساس عقلي منطقي، يقول: «أما القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه»[1].

1- م.ن، ص:57.

فكما يظهر من كلام ابن مضاء فإنّ رفض هذا الموقف له الكثير من الأدلة التي تؤيده لكن لاحتياج المقام للإيجاز فإنّه أورد واحدا منها فقط مفاده: «أن شرط الفعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن) فإن قيل: بم يرد على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء –ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه- وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[2].

وبالنسبة للرأي القائل بأنّ العوامل في النحو إنما هي على جهة التشبيه والتقريب فهذا الرأي كان من الممكن أن يخرج من حكم الرفض، ويتسامح معه ابن مضاء لو أن أصحابه التزموا به لكنّهم لم يفعلوا وأفضوا به إلى ما لا يمكن التسامح معه وبالتالي فإنّ حكم الأول ألحق به، يقول ابن مضاء: «فلو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ أو ادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسومحوا في ذلك، وأما إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك»[3].

فموقف ابن مضاء إذًا من العامل هو الرفض سواء كان مؤثرا أو على سبيل التقريب والتمهيد، وهذا الموقف في حقيقة الأمر يرتبط به موقف رفض آخر هو: رفض الإجماع الذي صدر منهم بخصوصه أيضا. وهذا الرفض صدر عنه بتأثير المذهب الظاهري الذي تمذهب به، والمعروف أنّ أهل الظاهر في الفقه لا يعترفون بالإجماع، فهم ملتزمون بالنص،

1- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، ط: 2، 1982) ص:77،78.

2- ابن مضاء: الرد على النحاة، ص:78.

3- م.ن، نفس الصفحة.

وابن مضاء حذا حذوهم في هذا الأمر، فجعل أمر الإجماع في النحو مرفوضا، لأنّه لا حجة لRجماع إذا خالف النص، يقول: «إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدّميهم وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: اعلم أنّ إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ تخالف المنصوص والمقيس على النصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة»[1].

وملخص رأي ابن مضاء في العامل هو الرفض كما أنه يرفض الإجماع عليه أيضا، وبالنسبة لRعراب، فإنه يرى بأنّه من صنع المتكلم.

رȥR̀ القياâ العقلي وإل8lÚ¢:

ميّز الدارسون –كما أشرنا سابقا[2]- بين نوعين من القياس: قياس نحوي وآخر عقلي، فالأول باختصار يقصد به الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة ثم تعمم على النصوص التي لم ترد، وبالنسبة للثاني فيعني قياس أحكام على أخرى لتوافر نوع من المشابهة، وقد سمي بالعقلي لأن للعقل دورًا في إقامة المشابهة، وربط الصلة بين الأحكام.

وموقف ابن مضاء من هذين النوعين لم يكن واحدا، بل خصّ كل واحد منهما بموقف منفرد.

فبالنسبة للqول فهو يجيزه شرط أن يتوارد له من النصوص ما يصححه، وهو يرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤكده. فموقف ابن مضاء من هذا النوع كما نرى يرتبط ارتباطا بفكرة النصوص اللغوية التي يرتكز عليها المذهب الظاهري، وحريّ بنا هنا أن نشير إلى أن ابن مضاء لم يتعرض إلى هذا النوع نصا بل عرف موقفه من جزئيات في كتابه الجريء

1- م.س، ص:82.

2- انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة المخصص لأصول النحو العربي.

ومنها هذه التي وردت في موضوع التنازع حيث قال: «فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه على المفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس على المفعولات بها أو لا تقاس؟»[1] وقد أجاب عن سؤاله قائلا: «والظاهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع إلاّ أن يسمع في هذه كما سمع في تلك»[2] فكلامه هذا الأخير مؤكد لموقفه الذي عرضناه سابقا.

أما القياس العقلي، فقد رفضه ابن مضاء مطلقا وسبب الرفض افتقاد النحاة إلى الدقة فيه وذلك لكونهم يحملون أمورا على أمور دون أن تكون هنالك صلة كاملة بينهما ويرفضه أيضا لكون النحاة قد ادّعوا اعتماده بدافع اتباع العرب، وأن العرب قد أرادته. يرد ابن مضاء هذا النوع من القياس مع تبرير معتمديه قائلا: «والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل أحد من النحويين ذلك جهل، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهلها به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلاّ إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم **إن وأخواتها** بالأفعال المتعدية في العمل»[3].

وحسب الدكتور محمد عيد فإنّ رفض ابن مضاء لهذا النوع من القياس ينبني على أساسين:

أولهما: عقلي ملخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس و المقيس عليه.

1- ابن مضاء: الرد على النحاة، ص:100.

2- م.س، ص:101.

3- م.س، ص:134،135.

والآخر: لغوي، وهو إنكار أنّ العرب أرادت ذلك، أو بعبارة أخرى، إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم[1].

رفض التمارين الافتراضية:

رفض ابن مضاء التمارين الافتراضية رفضا مطلقا، وهذا أثناء تناوله لبعض مظاهرها، وقد بنى رفضه على أساسين هما:

أولا: لبعد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه، إنها علاقة مختلقة أدت إلى هذه التمارين التي لا تجدي...

ثانيا: أن اللغة لا تؤيد ذلك القياس، فالجمل غير العملية لم يأت لها نظير في كلام العرب، والمفردات غير العملية لا تفيد في معرفة اللغة الفصيحة الصحيحة[2].

أوردنا سابقا أن ابن مضاء قدم موقفه من خلال تعرضه لبعض مظاهر التمارين الافتراضية ولا بأس أن نؤيد كلامنا بهذا النموذج:

قال: «نقول **أعلمت وأعلمني زيد عمرا منطلقا** على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول **أعلمت أعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا** وفي التثنية **أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين** وفي الجمع **أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين** تقدير الكلام **أعلمت الزيدين العمرين منطلقين، وأعلمونيهم إياهم**[3] فهذه الجمل افتراضية غير عملية، لا وجود لها في اللغة الفصيحة، يقول ابن مضاء معبرا عن رأيه فيها: «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لاتجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على

1- محمد عيد: أصول النحو العربي، في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث (القاهرة: عالم الكتب، ط:4، 1989) ص:85.

2- محمد عيد: م.س، ص:90،91.

3- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: 140.

الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم»[1].

ج- العلل الثواني والثوالث:

يقسم ابن مضاء العلل إلى نوعين: العلل الأول التي تمثل العلل التعليمية والعلل الثواني والثوالث التي تمثل العلل القياسية والجدلية وتقسيمه هذا يرتكز على فرق جوهري بينهما يبرزه قائلا: «فالفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك»[2].

وبالنسبة لموقف ابن مضاء من هذه العلل فإنه تقبل العلل التعليمية ورفض العلل القياسية والجدلية وطالب بإسقاطها، يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أنّ يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...ولو أجبت السائل عن سؤاله، تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، لأنه لايكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، أعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون!! فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع!! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»[3].

1- م.س، ص:141.

2- م.س، ص:131.

3- م.س، ص: 130.

الرƷȐ الÊƑ لعȐ مظاهر التأويل:

لم ينل التأويل النحوي حصته من البحث المباشر ولم يوجد له إطار خاص به في كتب الأصول مثل بقية أصول النحو العربي الأخرى كالقياس والسماع والتعليل، وقد اكتفى النحاة بالاشتغال به علميا بتطبيق مظاهره بصورة منعزلة.

وبالنسبة لمظاهره فهي أربعة أمور تتمثل فيما يلي:

1- الحذف.
2- الاستتار.
3- صوǧ المصدر.
4- التقدير في الجمل والمفردات.

وابن مضاء القرطبي لم يختلف مع النحاة في مسألة التعامل مع التأويل النحوي حيث سايرهم في طريقتهم المتمثلة في التعرض إليه من خلال مظاهره السابقة. لكن نشير هنا إلى أن المسايرة والاتفاق يقفان عند حدود طريقة التعامل ولا يتجاوزانا إلى مسألة الموقف من هذا الأصل، لأنّ ابن مضاء انفرد بموقف خاص يرتبط اتباطا بالمظهر التأويلي ملخصه قبول نوع من الحذف هو الذي يعلمه المخاطب وما عدا هذا النوع فمرفوض وبالنسبة للاستتار والمصدر المؤول فحكمهما الرفض عنده دون استثناء.

وابن مضاء لم يستهدف النظرية البصرية في شموليتها ودلالة ذلك أنه لم يقترب من الأصل المتمثل في السماع، وهذا لكونه مصدر المادة اللغوية التي لا يمكن القيام بأية دراسة لغوية بدونا، وعدم الاعتراض على هذا الأصل عند ابن مضاء كان بتأثير المذهب الظاهري الذي يقدس النص محور التشعبات والتفاريع، وما يؤكد عدم شمولية نقد ابن مضاء تلك الاستثناءات في الرفض والإلغاء التي رأيناها سابقا مثل تقبله للقياس النحوي ورفضه للعقلي وقبوله للعلل الأول ورفضه للعلل الثواني والثوالث.

ثم إنّنا نرى أن ابن مضاء رغم استهدافه النظرية النحوية البصرية بالنقد ومحاولته لإحلال نظريته مكانا إلا أننا نجده يقرّ بأهميتها وقيمتها، وهذا الإقرار نلمسه من خلال قوله هذا: «إني رأيت النحويين -رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي اتبعوا إلا أنم التزموا بما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»[1].

وعن مصير هذه المحاولة فإنها لم تحظ ورغم كونها أول محاولة على مستوى الحضارة الإسلامية بالاهتمام والعناية اللازمة بالتبني والاشتغال وفقها فـ «المحاولة ذهبت كصرخة في واد فظلت مجهولة من علماء اللغة والنحو القدماء لا يعلم عنها أحد شيئا، أو لعلهم قد علموا وتجاهلوها تحت وطأة النظرية البصرية...»[2].

والمحاولات النقدية التي أوردناها سابقا سواء المنطلقة من غاية الاختصار والإيضاح أو محاولة التجديد كابن مضاء والجرجاني لم تذهب سدى وإنّما كانت قاعدة انطلاق محاولات النقد الداخلي التيسيري الإصلاحي الحديث الذي ساد قبل الاتصال الفعلي بعلم اللغة الحديث.

6. النقد الداخلي [illegible]:

كانت انطلاقة النقد الداخلي الحديث مع رفاعة رافع الطهطاوي من خلال كتابه: «التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية»، ففي هذا الكتاب خرج الطهطاوي عن نمط معاصريه من النحاة الذين تعلقوا بالشروح والحواشي والمتون، وعرض النحو عرضا جديدا على نمط الفرنسيين الذين تأثر بهم أثناء بعثته إلى فرنسا، وقد جاء كتابه بسيط العبارة، سهل العرض، ليس له حشو أو شرح، كما استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية.

1- ابن مضاء القرطبي: م.ن، ص: 72.

2- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص: 59.

ورفاعة بمحاولته هذه بدأ حركة جديدة لإصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث ومضمون إصلاح هذه الحركة يتمثل في تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والاختلافات النحوية والشروح الجزئية ثم إعادة صياغة هذه الكتب بأسلوب سهل واضح وبأمثلة من اللغة المستعملة[1].

وحركة إصلاح الكتاب النحوي التي بدأها رافع، واكبتها حركة أخرى نادت بإحياء النحو بإعادة النظر في النظرية النحوية القديمة، وقد صدر عن هذه الحركة مؤلفات كثيرة مُاتلفة عن الكتب التي أصدرتا حركة إصلاح الكتاب النحوي، فهذه الحركة حاولت مناقشة أصول النظرية البصرية، ولو بشكل جزئي عكس الحركة الأولى التي جانبت النظر في الأصول، وخصت إصلاحها بالكتاب النحوي فقط. وهنا يجب أن نشير إلى قضية هامة وهي أنّ هذه الحركة الثانية، وإن استهدفت النظرية البصرية بالنقد، فإنا لم تكن معارضة لها بل كانت وثيقة الاتصال بأصولها ومبادئها.

وتعد محاولة الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو الذي صدر سنة 1937 أولى محاولات إصلاح النحو العربي بالتعرض لأصوله في العصر الحديث، ثم تلاحقت محاولات عدة كان من أهمها محاولات:

- وزارة المعارف (1938).
- يعقوب عبد الغني (1941،1945).
- أمين الخولي (1943).
- شوقي ضيف (1947).
- عبد المتعال الصعيدي (1947).
- محمد أحمد برانق (1958).
- مهدي المخزومي (1964).
- مهدي المخزومي (1966).

1- حلمي خليل: م.س، ص: 60.

- محمد كامل حسين (1972).
- شوقي ضيف (1982).

ولكي يتوضح المضمون الإصلاحي عند هذه الحركة جيدا رأينا وجوب الوقوف عند نموذج منها وقد وقع اختيارنا على محاولة ابراهيم مصطفى التي اعتبرت الرائدة[1].

وهذه المحاولة بنى إبراهيم مصطفى أفكاره فيها على أصلين هما:

1-المطالبة بتوسيع مجال الدرس ليشمل دراسة أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارات[2].

2-محو آثار الفلسفة الكلامية داخل الدرس النحوي وذلك بإلغاء نظرية العامل وما يترتب عنها من تأويل وتقدير[3].

ووفقا لهذين الأصولين قدّم إبراهيم مصطفى تصنيفا جديدا للنحو يقوم على المبادئ التالية:

1-ليست الحركات الإعرابية حكماً لفظيا خالصاً، وأثراً يجلبه العامل بل هي أمارات لمعان معينة.

2-علامات الإعراب في العربية اثنتان: الضمة والكسرة، فالضمة علامة الإسناد ودلالة رفع الكلمة المراد الإسناد إليها، والكسرة علامة الإضافة وأمارة لما ورد قبلها، وبالنسبة للفتحة فليست علامة إعراب، ثم إن علامات الإعراب من عمل المتكلم، وهذا المبدأ الذي أتى به إبراهيم مصطفى تضمن تقديم ما فرقه النحاة في أبواب متعددة في باب واحد[4].

3-لا توجد علامات أصلية وعلامات فرعية[5].

4-التوابع عنده محددة في النعت والبدل فقط، وحسبه فإنّ خبر المبتدأ يدخل في النعت لأنه تابع للمبتدأ كما تتبع الصفة الموصوف، وأمّا النعت السببي فالأصل فيه أن يكون مبتدأ،

1-مهدي المخزومي:مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو(بيروت:دار الرائد العربي،ط:3،1986)ص: 400،402.

2- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937) ص:1، وكذا 2،8.

3- إبراهيم مصطفى: م.س، ص: 22،42.

4- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، صفحات : 49، 50، 53، 78.

5- م.ن، ص:108،113.

ولكنه جرى نعتا من قبيل الإتباع على المجاورة وبالنسبة للبدل فإن التوكيد وعطف البيان يندرجان تحته، أما العطف فإنه يخرج عن إطار التوابع[1].

5-التنوين علامة التذكير وغيابه علامة التعريف، والتنوين لا يدخل المعارف إلاّ العَلَم الذي الأصل فيه ألاّ ينون- وحالة دخول التنوين العلم مشروطة بحمله (العلم) لمعنى التنكير وإرادة الإشارة إليه، وبناء على ذلك فلا محل لما لا ينصرف بالشكل الذي قدّمه النّحاة من البحث في العلل الموجبة لعدم الصرف[2].

فعلى الأصول والمبادئ السابقة قام إحياء النحو عند إبراهيم مصطفى، وفي تقييمه لهذا الإحياء أورد الدكتور حلمي خليل ما يلي: «وربما كان إحياء بمعنى من المعاني من حيث طرحه لقضية اللغة والدعوة إلى البحث فيها عن الفلسفة والعلل المنطقية، وكذا من حيث اكتشاف أوجه القصور في النظرية اللغوية القديمة التي اكتسبت هيبة واحتراماً بمرور الزمن»[3]. فإحياء إبراهيم مصطفى بذه الصورة يعتبره الدكتور حلمي خليل بعيدا عن مفهوم التجديد الذي ادعى أنّه جاء به، يقول حلمي خليل: «ولكن هذا الإحياء رغم الدعوة الواضحة إلى إعادة النظر في درس العربية انتهى إلى الإبقاء على الجانب التعليمي وحده وإبرازه بغض النظر عن الأصول ومنهج البحث في الفقه، وهذا كله لايدخل في باب التجديد الذي يقوم على أصول جديدة ومنهج جديد ونظرة جديدة»[4].

والنقد الذي قدّمه حلمي خليل لهذه المحاولة واحد من نقود عديدة[5] موجهة لها، يستجمع أحد الباحثين وهو محمد صاري المضامين النقدية الموجهة لمحاولة إبراهيم مصطفى ويختصرها قائلا: «لقد تعرضت هذه المحاولة إلى نقد كبير من العلماء والباحثين الذين بيّنوا

1- م.ن، ص: 128،115.

2- م.ن، 177،165.

3- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص:65.

4- حلمي خليل: م.س، ص: 65.

5- محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (القاهرة: مطبعة السعادة القاهرة، د.ط، د.ت) يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التي ردت على محاولة إبراهيم مصطفى ردا علميا.

فساد الأصول التي انتهى إليها الباحث، وعدم استقامة أحكامها واطّرادها على كلام العرب، كما أثبتوا أنّ الأفكار التي زعم إبراهيم مصطفى أنّها جديدة على الناس ليست كذلك، فكثير من المسائل التي ذكرها وأجهد نفسه في الاحتجاج لها والبرهنة عليها أصلها للقدماء...»[1] وبالنسبة لأفكار مصطفى إبراهيم التي سبق إليها القدامى نجد مثلا أن فكرة المتكلم هو الذي يحدث الإعراب قد وردت عند ابن جني (392هـ)، وفكرة إعراب الأسماء الستة بحركات مطولة قالها المازني (ت249هـ) وفكرة الحركة الخفيفة عند الوصل فكرة الزمخشري (ت538هـ) وفكرة العمدة والفضلة فكرة الرضي الاستراباذي (ت684هـ) وصاحب فكرة إلغاء العامل هو ابن مضاء القرطبي (ت592).

إنّ النظرات النقدية التي استهدفت **إحياء** النحو حدّدت موضوع نقدها بمدى ابتعاد إبراهيم مصطفى من النموذج النحوي القديم، ومدى التحرر من أغلال هيمنته والإتيان بالجديد المخالف لما كان سابقا. وحلمي خليل يقول إنّه من الواجب نقد هذه المحاولة من وجهة لم يلتفت إليها أحد وهي: ما مدى استفادة إبراهيم مصطفى من مناهج البحث اللغوي الحديث التي بدأت تشيع في أرجاء مصر بين المصريين والمستشرقين؟

وفي محاولة الإجابة عن هذا السؤال أورد حلمي خليل مايلي: «والحق أن الباحث ليقف حائراً، فالآثار التفكير اللغوي الحديث ظاهرة في الكتاب، ولكنّها لا توجه البحث، أو تأخذ به نحو نظام أو نموذج جديد»[2] فحلمي يقصد بالآثار الظاهرة في الكتاب فكرة النظام التي نجد إبراهيم مصطفى قد وظّفها في الفصل الذي خصصه لرأي المستشرقين في أصل حركات الإعراب[3]، ففي عرضه لآراء هؤلاء عمد إلى سردها دون مناقشة، ثم في الأخير بيّن موقفه حيث اعتبر كل آرائهم فروضاً وأنهم في آرائهم هذه متأثرون بنظام لغاتهم[4]، ففكرة

1- محمد صاري: تيسير النحو موضة أو ضرورة (المجلس الأعلى للغة العربية: ندوة تيسير النحو، 2001) ص: 195.

2- حلمي خليل: (العربية وعلم ...) ص: 66.

3- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص: 43.

4- م.ن، ص: 45.

النظام عرفت حضورا في كتاب إحياء النحو ثم إن إبراهيم مصطفى جعلها أساسا تقوم عليه اللغة وأن رعايته واتباع قوانينه مفضيان إلى الإبانة والإفهام وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظام لم يفهم معناه ولم يدل على ما يراد منه[1].

ما يمكن قوله عن حركة النقد الداخلي الإصلاحي التيسيري التي مثلنا لها بمحاولة إبراهيم مصطفى أنها كانت مرتبطة أشد الارتباط بالنموذج التقليدي موضوع نقدها وسبب هذا أن معظم من نادى بها قد تعلم في ظلها وكنفها، وحتى بالنسبة للذين اطّلعوا قليلا على مبادئ وأصول علم اللغة الحديث فإنهم كانوا هم الآخرين مرتبطين بالنموذج القديم ما عدا بعض الدارسين الذين ادّعوا تطبيق النموذج الجديد في العملية النقدية لكن معاينة مجهوداتهم كشفت بعدها الكبير عن هذا العلم.

وهكذا كان مآل هذا النوع من المحاولات النقدية الفشل، وظل النموذج النحوي التقليدي قائما، لكن سرعان ما وجد في طريقه نقدا جديدا مخالفا لحل النقود الداخلية السابقة، ومخالفته الظاهرة والبارزة له متمثلة في كونه خارجيا أي أنه ارتكز على نظرية مستجلبة (مستوردة) من الخارج.

والسؤال المطروح: ما طبيعة هذا النقد الخارجي يا ترى؟

1- م.ن، ص: 2-16.

الفصل الرابع

النقد اللساني الوصفي الخارجي للنحو العربي القديم

1. مفهوم اللسانيات العربية.
2. مصطلح اللسانيات في الثقافة العربية.
3. تطور مفهوم اللسانيات العربية برغم اختلافها.
4. مفهوم النقد اللساني العام.
5. مصطلح النقد اللساني.
6. بين اللسانيات والنقد اللساني.
7. النقد اللساني العام والإبستيمولوجيا.
8. أهمية النقد اللساني.
9. النقد اللساني الوصفي الخارجي للنحو العربي القديم.
10. الوصفية مرجعية لنقد النحو العربي.
   - 1.10 منهج النحو المعياري.
   - 2.10 منهج الدراسة الفيلولوجية التاريخية.
   - 3.10 منهج الدراسة الفيلولوجية المقارنة.
11. مقومات النقد الوصفي للنحو العربي القديم.
   - 1.11 تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي.
   - 2.11 معيارية النحو العربي.
   - 3.11 الخلط بين المستويات اللغوية.

1. مفهوم اللÊانياǧ العربية:

حددت الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش في بحثها الموسوم: «نشأة الدرس اللساني العرب الحديث مفهوم اللسانيات العربية»، قائلة: «بدءا، نرى أن الحديث عما يعرف باللسانيات العربية أو الدرس اللساني العربي الحديث، ينبغي أن يقتصر على جملة من المؤلفات والدراسات اللسانية التي ألفها اللسانيون العرب منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وفيها تبنوا مناهج النظر اللساني الغربي الحديث، والمقصود بالمناهج الحديثة تلك التي تأسست مع البنوية، ومع كتابا الأساسي: **âروǻ Ž اللÊانياǧ العامة** للساني السويسري فيرديناند دي سوسير، إذ شكّلت أفكاره فاصلا حاسما في تاريخ البحث اللساني الغربي الحديث»[1].

وقد حاول باحث آخر وهو الدكتور مصطفى غلفان تقديم مفهوم لهذا الخطاب الجديد الذي شاع في الأقطار العربية، فأورد مايلي:

«نقصد به الخطاب الذي تعكسه الكتابات العربية التي تستند نظريا ومنهجيا إلى المبادئ التي قدّمتها النظريات اللسانية في مختلف اتجاهاتها الأوروبية والأمريكية في إطار ما أصبح يعرف باللسانيات العامة»[2] وهذا المفهوم استنتجه مصطفى غلفان من كلام باكلا (BAKKALA) محمد حسن الذي رأى أن اللسانيات العربية ما هي إلا انعكاس لصورة التفكير اللغوي الغربي الخاص التي اطلعت عليه بعض الوجوه اللسانية التي تعرفت عليه حيث نجده يقول: «إن اللسانيين العرب الذين درسوا اللسانيات، والصوتيات في أوروبا وأمريكا، وانعكست عليهم صور الواقع اللغوي الذي عاشوا فيه، فهناك من تأثر

1- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ط:1، 2004) ص: 84.

2- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية (المغرب: جامعة الحسن الثاني -عين الشق- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم: 04، د.ط، د.ت) ص: 84.

بنظرية أو نظريات لغوية دون أخرى فبرزت في كتاباته ميوله نحو مدرسة لغوية أوروبية أو أمريكية...»[1].

فالدرس اللساني العربي وكما يظهر من خلال المفاهيم السابقة المقدمة له، فإنه درس **مستمد**[2] من الدرس اللساني الغربي يشير الدكتور محمد أحمد قدور إلى هذه القضية قائلا: «والحق أن ما ينتمي إلى إشكالية الاستمداد غدا واسعا سعة ترهق المتابع، صار موضوع اللسانيات عندنا الموضوع المفضل للترجمة والاقتباس، فتراكمت المقالات والكتب المهتمة باللسانيات تراكما لا نظير له»[3].

2. مصطلح اللسانيات في الثقافة العربية:

إن أول مصطلح استعمل كمقابل للمصطلح الإنجليزي Linguistic والفرنسي Linguistique [4] هو مصطلح علم اللغة الذي أطلقه الدكتور عبد الواحد وافي على كتابه الذي صدر سنة 1941 [5] وهذا المصطلح بقي سري التوظيف إلى يومنا هذا، إلى جانب هذا المصطلح ظهرت مصطلحات كثيرة بلغ عددها: 23 مصطلحا وفق ما أورده الدكتور عبد

1- Bakkala M.Hassan Bibliography of ARABIC Linguistics, Mansell , london 1975, P 07

2- لفصل هذا الفكر المستجلب من الخارج اصطلح عليه بـ: المستمد وهذا المصطلح نجده عند أحمد محمد قدور في مقال له في مجلة المنتدى تحت عنوان اللسانيات: إشكالية الاستمداد والتطبيق، وبالنسبة لـ: مصطفى غلفان، فإنّه اعتمد مصطلح **مستورة** للتعبير عن الفكر اللغوي المستجلب من الخارج، انظر: مصطفى غلفان، ص: 30.

3- أحمد محمد قدور: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي (دمشق: دار الفكر، ط:1، 2001) ص: 11.

4- يعود أول استخدام لهذا المصطلح في اللغة الفرنسية إلى سنة 1833، حيث ورد في معجم بواست Boiste في حين يرجع إطلاق صيغة اسم الفاعل منه إلى سنة 1816 على لسان رينوار Raynouard في كتابه الذي جمع فيه شعر التروبادور الموسوم بـ: « Choix original des poésies traubadours »

انظر: جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها إلى غاية القرن العشرين، ترجمة: بدر الدين القاسم (سورية: مطبعة جامعة دمشق 1982) ص: 19.

وحسب عبد الرحمن حاج صالح فإنّ هذا اللفظ أول ما ظهر في ألمانيا (Linguistik)، لكن لفظ « Sprechuissenshaft » هو أقدم منه وأكثر استعمالا ثم استعمل في فرنسا ابتداء من 1826، وفي انجلترا ابتداء من 1855 (عبد الرحمن حاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الثاني، العدد: 01، ص: 29).

5- المسدي عبد السلام: قاموس اللسانيات (تونس: الدار العربية للكتاب، د.ط، 1985) ص: 72. وانظر كذلك فاطمة الهاشمي بكوش (نشأة الدرس الساني العربي الحديث) ص: 20.

السلام المسدي ومنها: الألسنية، علم اللغة، واللغويات، والدراسات اللغوية الحديثة، وعلم اللغة العام، وعلم اللسان واللانغويستيك...[1]

والمسدي في تعبيره عن واقع هذا المصطلح في البيئة العربية في قاموسه أورد أنه إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل[2].

ووضعية هذا المصطلح التي وصفها المسدي بالاستعصاء والتخالف بقيت مستمرة إلى يومنا هذا وكان بالإمكان تجاوزها لو تمثلت التوصية التي صدرت عن اللسانيين العرب الذين اجتمعوا في الدروة المنعقدة بين 13-19 ديسمبر 1978 بتونس والقاضية بتسمية علم اللغة باللسانيات[3].

1- المسدي عبد السلام: قاموس اللسانيات، ص:72.

2- المسدي عبد السلام، م.س، ص: 55.

3- اعترض الدكتور عبد الرحمن حاج صالح على استعمال مصطلح "علم اللغة"، ودعا إلى تبني مصطلح "اللسانيات" للدلالة على (علم اللسان الحديث) وهذا المصطلح المقترح وضع له مرادفا متمثلا في "علم اللسان" وهذان المصطلحان لا يختلفان إلا في أن علم اللسان مصرح فيه بكلمة: علم المضافة إلى اللسان، أما الثاني فإنه قد ناب عن كلمة **علم** اللاحقة (أ.ت) وهذا النمط من الكلمات كان شائعا منذ القديم، ومن الكلمات المشابهة لها: رياضيات، بصريات... إلخ (انظر عبد الرحمن حاج صالح، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد الأول، ص:30). وقد علل الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح اختياره لمصطلح اللسانيات ببعض التعليلات المقنعة فلقي إثر ذلك المصطلح الموافقة والقبول في جامعات المغرب العربي وسوريا، وبالنسبة لهذه التعليلات فقد استجمع باحث محدث ثلاثا منها من مقالاته هذا ملخصها:

* إنّ لفظة علم اللسان لم تستعمل سواء في القديم أو الحديث إلا للدلالة على معنى واحد هو الدراسة العلمية للسان (أي ذلك النظام التواصلي المتعارف عليه بين البشر... سواء ارتبطت هذه الدراسة بموضوعات عامة (دراسة اللسان البشري) أو بموضوعات خاصة (دراسة لسان بعينه).

* إن استعمال كلمة لسان كفيل برفع اللبس الذي قد يقع عند استعمال لفظة لغة فكلمة لغة لا ترتبط بمعنى واحد محدد، بل تدل على معان متعددة واعتمادها في الاصطلاح على العلم الجديد مجلب للبس والاضطراب. يقول عبد الرحمن حاج صالح في هذا الشأن ما يلي: "لقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ الـ Linguistics بـ: علم اللغة وكنا لا نرى في ذلك بأسا لو أن كلمة اللغة كانت تدل دائما على مفهوم اللسان أي على ما حدده ابن جني بأنه "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"ولكن الأمر ليس هكذا لأنه وإن دلت كلمة لغة على هذا المعنى العام عند ابن جني مثلا فقد تدل أيضا على معان أخرى مشتركة مشهورة، وربما غلبت هذه المعاني الفرعية على المعنى العام". (عبد الرحمان حاج صالح، علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول، ص: 28،29).

* أما التعليل الثالث فيتمثل في مجيء لفظة علم اللسان مقابلة لعبارة Scienta Lingue في ترجمة كتاب: إحصاء العلوم للفارابي التي قام بها ج.جيراردو Girardo Gremonensi والعبارة السالفة هي التي اعتمدت في تحديد مضمون Linguistics في جميع

لكن اللسانيين العرب آثروا الاختلاف وبقيت الاشكالية قائمة.

وفي موضوع مصطلح اللسانيات العربية هناك نقطة يجب الوقوف عندها، وهي ضرورة التمييز بين **اللسانيات العربية واللسانيات العربية** لأنّ بينهما فرق جوهري «فالأولى تدف إلى الاشتغال باللغة العربية ووصفها في نسقها القديم أو نسقها الحديث أو نسقها الوسيط، وكذلك العمل على الفكر المتصل بذه اللغة. واللسانيات العربية لا تتحدد باللغة المكتوب با (إذ يمكن أن تكون لغة غير عربية) بقدر ما تحدد باللغة موضوع الوصف، أما اللسانيات العربية، فهي ذات مجال مختلف وأوسع، إذ يمكن أن تشمل ماهو مكتوب من اللسانيات الأجنبية، وقد نقصد أيضا باللسانيات العربية ما هو موجود من تصور عربي للظاهرة اللغوية»[1] يذهب مازن الوعر إلى نفس الفهم والتقسيم السابقين فيميز هو الآخر بين **التفكير العربي اللساني والتفكير اللساني العربي** فنجده يقول: «التفكير العربي اللساني...وليس التفكير اللساني العربي لأنه ينبغي أن نكوّن ونشكل فكرا عربيا في اللسانيات، وليس فكرا لسانيا نفرضه على اللغة العربية، وهذا ينضوي على إيجاد الإطار العربي اللساني ثم إيجاد المضمون اللساني ومحاولة تطويره وصياغته (..) يختلف تماما عن ترجمة

الكتب التي تعالج هذه المادة وهي The science of language ثم إن هذه التسمية بذا المفهوم الذي وجده الأوروبيون في كتاب الفارابي لم يسبق مجيئها فيما قبل ذلك التاريخ في نص يوناني أو لاتيني أو أي نص آخر، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "وبما أن هذه الموضوعات الهامة التي ذكرها الفارابي (أي الموضوعات التي أشار من خلالها إلى علم اللسان بوصفة الدراسة العلمية للسان البشري) كأقسام مهمة لعلم اللسان هي التي سيعالجها الـ Linguistics في عصرنا الحاضر، فلا نظن أنه يوجد لفظ أصلح لتأدية المفهوم الحديث من هذا الذي طلق منه أصحاب Linguistics أنفسهم" (ع.الرحمن حاج صالح، علم اللسانيات الحديث، المجلد الأول، العدد: 2، ص: 55). واجتهد الباحث الطيب دبّة فأضاف تعليلا آخر للتعليلات السابقة، يقول: "وهنالك تعليل آخر رأينا أن نضيفه إلى التعليلات السابقة...يتمثل ذلك في الإشارة إلى ما قد يثيره استعمال مصطلح علم اللغة من خلط بين مجال الدرس اللغوي العربي القديم ومجال علم اللسان الحديث، ذلك أن مصطلح علم اللغة اتخذ عنوانا للمجالين معا في بعض الكتابات العربية الحديثة إلى جانب كونه مصطلحا تراثيا استخدم ليدل خاصة عند اللغوين المتقدمين- على دراسة الألفاظ اللغوية (علم متن اللغة)".

انظر: طيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية (دراسة تحليلية إبستيمولوجية) الجزائر، دار القصبة، 2001، ص: 26،25.

1- الفاسي الفهري: عن نظرية لتطور الفكر اللغوي العربي (حوار) (عمان: مجلة المهد، ع: 4،3، السنة 1، 1984).

نظرية لسانية، ووضعها في إطار عربي. إن الفرق بين صياغة نظرية عربية لسانية وبين ترجمة لسانية ووضعها في إطار عربي هو فرق في النوعية اللغوية»[1].

يؤيد الدكتور مصطفى غلفان التمييزين السابقين، ويعلق عليهما قائلا: «واضح من التمييزين السابقين أنّ بين اللسانيتين فرقا جوهريا، بين ما هو من صميم البحث اللساني وليس من صميمه...يكمن الفرق إذن بين لسانيات العربية واللسانيات في الاشتغال باللغة العربية موضوعا وهدفا في مختلف مستوياتها بالنسبة للسانيات العربية. أمّا اللسانيات العربية فهي كل ما يكتب في اللسانيات باللغة العربية سواء تعلق الأمر باللسانيات العامة أو لسانيات العربية أو لسانيات أية لغة من اللغات الطبيعية»[2].

ومصطفى غلفان لم يكتف فقط بتأييد التمييز بين اللسانيتين، بل عمد أيضا إلى تمثله في دراسته النقدية المضمنة في كتابه الموسوم: **اللسانيات العربية الحديثة** (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية).

3. تطور مفهوم اللسانيات العربية برغم اختلافها:

يعتبر كتاب الدكتور حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البنوي) أول إسهام في تأريخ اللسانيات العربية، فهذا الكتاب كان موضوعا لنظرة نقدية صدرت من الباحثة الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش التي توصلت إلى كون الكتاب «لا يضع هذه اللسانيات في الإطار الثقافي الذي حكم نشأتها، فهو لم يكن معنيا برصد الظروف والإشكالات التي أحاطت قيام خطاب لساني في الثقافة العربية، ولم ينتبه إلى خصوصية اللسانيات العربية، حين تصورها مرحلة لاحقة للبحث اللغوي السابق لها فعده ممهداً لها، من هنا أدخل الدكتور حلمي خليل جهود المستشرقين واللغويين التقليديين في البحث البنوي الوصفي، ولم يستطع بذلك تحديد اللسانيات العربية تحديداً تاريخياً ومنهجياً، وبالتالي وضع بيبلوغرافيا للمدونة اللسانية العربية،

1- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ...ص: 34.

2- مصطفى غلفان: م.س، ص: 34.

ومن جهة أخرى، لم يشر الدكتور حلمي إلى تلك الفواصل المنهجية التي ميّزت التفكير اللساني في العصر الحديث»[1].

ومن السلبيات التي حملها كتاب الدكتور حلمي خليل أيضاً عدم توضيحه للمقولات اللسانية التي حكمت الدرس اللساني العربي الحديث، واكتفائه بافتراض وجود ثلاثة تيارات في اللسانيات العربية الحديثة متمثلة فيما يلي:

1- نقد التراث اللغوي العربي.
2- التحليل البنوي للغة.
3- تطبيق النظرية اللسانية على اللغة العربية[2].

فحلمي خليل اعتبر أنّ كلّ تيارًا من التيارات السابقة تيار مستقل له كتب خاصة تمثله فنجد أنّه قد مثل لنقد التراث[3] بثلاثة كتب هي:

1- عبد الرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي) سنة 1957.
2- تمام حسان (اللغة بين المعيارية والوصفية) سنة 1958.
3- كمال بشر (دراسات في علم اللغة) سنة 1971.

وبالنسبة للتيار الثاني[4] أي التحليل البنوي للغة فقد مثّل له بما يلي :

1- مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان: 1955
2- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للدكتور محمود السعران: 1962

وأمّا التيار الأخير (الثالث)[1]، فقد اكتفى بالتمثيل له بكتاب واحد هو:

1- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 34.

2- م.س، ص: 04

3- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص: 198،168

4- م.ن، ص: 219،198

1- اللغة العربية مبناها ومعناها للدكتور تمام حسان: 1973

والباحثة فاطمة الهاشمي تعترض على فكرة استقلالية التيارات التي أوردها حلمي خليل، وفي مقابل ذلك ترى أنّ «اللسانيات العربية خطاب واحد ينبني على سلسلة من المقولات يتضافر بعضها مع بعض، حتى تتبين السمات العامة لهذا الخطاب، وليست تيارات يستقل بعضها عن بعض»[2].

ففكرة المقولات وجدت في اللسانيات العربية، وتحديدا في بدايتها متضافرة متكاملة لا مستقلة منفصلة، لكنها فيما بعد عرفت الاستقلالية، حيث أصبحت مقولة التحليل البنوي للغة اتجاها خاصا اصطلح عليه -كما أشرنا سابقا- باللسانيات التمهيدية[3] ومقولة تطبيق النظرية عرفت هي الأخرى الاستقلالية فاختصت بمجال تطبيق النظريات اللسانية على اللغة العربية، أما المقولة المتمثلة في نقد النحو العربي، فشكّلت خطوة أولى من خطوات علم جديد لازم اللسانيات ومازال يلازمها في حركيتها، ولا يمكنها الاستغناء عنه، لأنه المصدر الأساس الذي يمدّها بالنظريات الجديدة، ثم إنّه أصبح العين الساهرة على مجال تطبيق هذه النظريات اللسانية، وهو الذي يتكفل ببيان مدى نجاح النظريات اللغوية واللسانية والمقصود بكلامنا هنا: **النقد النحوي**، فهذا علم من العلوم اللسانية الجانبية[4] التي تمخضت عن العلم الأصل

1- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني الحديث، ص: 05

2- م.س، ص: 05.

3- تعتمد هذه اللسانيات على المنهج التعليمي القائم على التوضيح والتبيان والشرح...وتروم هذه الكتابة تقديم اللسانيات ومفاهيمها النظرية والمنهجية بشكل مبسط قصد تيسير المعرفة اللسانية للقارئ العربي سواء كان مبتدئا يلج عالم التخصص أو قارئا ينشد التسلح باللسانيات للاستفادة منها في مجالات فكرية أخرى من فكر عربي أو نقد أدبي أو تاريخ أو ما شابه ذلك (مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة... ص:91).

4- يوضح عبد الجليل مرتاض مفهوم هذا النوع من العلوم قائلا:" اللسانيات الجانبية، هي كل الدراسات التي انبثقت عن النظريات اللسانية الحديثة مثل اللسانيات الأنثروبولوجية، البنوية، والتوليدية، التحويلية والسيميوطقيا... والقراءات النقدية الجديدة التي تتخذ أو تتبنى إحدى الرؤى اللسانية منهجا لقراءتا...". انظر د.عبد الجليل مرتاض، في مناهج البحث اللغوي، الجزائر: دار القصبة للنشر،2004 ص: 27.

(اللسانيات)، ومقولة نقد النحو العربي التي هي موضوع دراستنا، ارتأينا عدم الخوض في غمارها إلاّ بعد توضيح مفهوم هذا العلم الذي تندرج تحته.

4. مفهوم النقد اللساني العام:

«هو ذلك النقد الذي ينطلق إلى موضوعه المستهدف نقداً بمرتكزات وأسس لسانية عامة أو جزئية خاصة»[1]. فأقصد بالمرتكزات اللسانية العامة الأسس المشتركة بين المدارس اللسانية المعروفة (مثل فكرة موضوع الدراسة اللسانية، فهذه الفكرة مبدأ متوافق حوله عند اللسانيين، حيث أجمعوا على كون موضوع اللسانيات الأساس هو **اللغة في ذاتها ولذاتها**. وبالنسبة للأسس الجزئية، فالمقصود بها تلك الأسس الخاصة التي تختص بها نظرية لسانية معّينة. ومن ذلك أنّ فكرة التوزيع أساس اختصّت به المدرسة التوزيعية الاستغراقية التي يتزعمها **بلومفيلد**.

5. مصطلح النقد اللساني:

عند اختيارنا لهذا البحث أطلقنا مصطلح النقد اللساني دون أن تكون لنا مرجعية محددة في عملية الإطلاق، أي أّننا لم نعتمد على كتاب معين اقتبسنا منه المصطلح...لكن عند مباشرتنا البحث وجدنا بعض الكتب قد عمدت إلى توظيفه، وبالتالي وجدنا جهة تؤيدنا في استعمال هذا المصطلح.

فقد وجدناه مثلا عند مصطفى غلفان الذي وظّفه أولا في معرض حديثه عن عوائق الدرس اللساني العربي[2]، ثم وظّفه لمرات عديدة في الفصل الذي عقده للإطار المنهجي لتحليل الكتابة اللسانية العربية، لكّننا نشير إلى أن توظيفه في هذا الفصل كان مقرونا بكلمة التحليل على هذه الصيغة "التحليل النقدي اللساني»[3].

1- هذا التعريف من اجتهادنا الخاص.

2- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص: 21.

3- مصطفى غلفان، م.ن، ص: 53.

ووجدنا هذا المصطلح أيضا عند الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش، وقد ورد عندها محددا ليس بشكل مطلق حيث عمدت إلى ربطه بالنحو لتمييزه عن بقية النقود اللسانية التي شاعت في الكتابة اللسانية العربية[1].

وهذا المصطلح[2] نجده يستعمل ويعتمد في مجال آخر غير المجال اللغوي، حيث تمّ اعتماده وتوظيفه في الحقل النقدي الأدبي[3]، ونحن نعترض على توظيفه في هذا الحقل دون إردافه بكلمة الأدب التي تزيل اللبس والغموض الذي يكتنفه وهو مجرد منها، فالأصوب عندنا القول: «النقد اللساني الأدبي»، أي ذلك النقد المرتكز على أسس لسانية والموجه تحديدا للنصوص الأدبية.

6. بk اللÊانياǧ والنقد اللÊاني:

توافق اللسانيون حول تعريف اللسانيات بـ: الدراسة العلمية للغة البشرية[4]، وكما يظهر في تعريفهم هذا، فإنّ موضوع هذا العلم هو اللغة البشرية، وهذا الموضوع يختلف كليا عن موضوع النقد اللساني الذي يتمثل في الدراسة اللغوية، فالنقد اللساني يختص بمراقبة النظريات اللسانية، بالنظر في مدى صحة مبادئها وأسسها والبحث في مدى نجاعتها أيضا،

1- انظر فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، الفصل الذي عقدته للنقد اللساني للنحو العربي، ص: 57 وما بعدها.

2- اعتمد أحد الباحثين مصطلحا مشتقا من هذا المصطلح ساقه في معرض حديثه عما يعرف بالسلفية اللغوية فأورد على أنها مطلقة من طرف "النقاد اللسانيين العرب"، وأورد هذا الباحث المصطلح نفسه في موضع آخر عند تعرضه لموضوع التأثير الدوركايمي في الفكر السوسوري فقال "أما في الخطاب اللساني النقدي الغربي، فقد أفرǧ هذا النقد من محتواه، وفقد طرافته على العكس ممّا هو حاصل في الأدبيات اللسانية العربية الترويجية المعاصرة"، انظر: محمد الزين جيلي: أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في اللغة والأدب العربي) سنة 2002، ص: 33، 140.

3- انظر مثلا: يوسف وغليسي: النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية، ص: 113، 116.

4- لقد ارتكزنا في قولنا بتوافق اللسانيين حول هذا التعريف بمسرد خاص أورده الباحث محمد الزين جيلي لمجموعة من اللسانيين العرب والغربيين تبنوا هذا التعريف في كتاباتهم اللسانية (انظر محمد الزين جيلي، أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة، ص:11، كما ارتكزنا أيضا في القول بالتوافق السابق بكلام أحد الباحثين الذي أشار إلى أنّ هذا التعريف شائع في الأوساط اللسانية ، انظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، الجزائر، د.م.ج، 2002، ص: 7.

وبانفراد النقد اللساني بهذا الموضوع الخاص، فإنه بإمكانه الاستقلالية «لأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات، فإنّ علم الفقه مثلا إنما يمتاز عن علم أصول الفقه بموضوعه»[1].

فاستقلالية هذا العلم إذًا تستمد شرعيتها من تحدد موضوعه الذي وإن اهتمت به اللسانيات، فإنّ اهتمامها به اهتمام غير كامل لأنّ موضوعها الأساس هو اللغة أي: وصف اللغة ومحاولة معرفة دقائقها وكل ما يتعلق بها.

ودعوتنا إلى استقلالية النقد اللساني لا تعني البتة إلغاء العلاقة القائمة بينه وبين اللسانيات.

فالنقد اللساني ليس بإمكانه الاشتغال دون تلك النظريات التي يستعيرها من اللسانيات لينطلق بها في عملية نقده وتقويمه للموضوع الذي يستهدفه نقدا، ثم إنّ اللسانيات هي الأخرى ليس بإمكانها أن تختبر نجاعة نظرياتها بنفسها، فأمر اختبار النجاعة موكول للنقد اللساني الذي لا موضوع له إلا مراقبة النظريات اللغوية واللسانية واختبار مدى مصداقيتها أو نجاعتها.

7. النقد اللساني العام والإبستيمولوجيا[2]:

لقد أوردنا سابقا أنّ من وظائف النقد اللساني نقد النظريات اللسانية، وإبراز مدى نجاعتها في كشف حقائق اللغات، والنقد اللساني بهذا قريب من علم الإبيستيمولوجيا الذي «يقوم على فحص مناهج العلماء، ونقدها وتحليل عناصر البناء العلمي ككل، وتناول مشكلات العلم ككل من جوانبها المعرفية»[3].

1- أبو البقاء الكفوي: الكليات، تح:عدنان درويش ومحمد المصري (دمشق:وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1974) ص:06.

2- يقابل هذا المصطلح في اللغة العربية مصطلحين هما:" نظرية العلوم" و" فلسفة العلوم".

3- ماهر عبد القادر: فلسفة المنطق (بيروت: دار النهضة العربية، 1984) ص: 11.

فعلا النقد اللساني والابيستيمولوجيا وإن كانا يشتركان في مهمة واحدة، وهي نقد النظريات اللسانيات إلاّ أن بينهما اختلافًا واضحًا متمثلاً في كون النقد اللساني مقترنًا ومرتبطًا بمجال محدد متمثل في المجال اللساني، في حين أن الإبستيمولوجيا علم مجاله علوم متعددة، فالإبستيمولوجيا نقدها لا يقتصر على النظريات اللسانية فقط، بل يشمل جميع نظريات العلوم المختلفة.

8. أهمية النقد اللساني:

للنقد اللساني أهمية كبرى، رأينا اختصارها في النقاط التالية:

1. إمداد اللسانيات بالنظريات الجديدة، ودلالة ذلك أنّ سوسير قد توصل إلى نظريته الوصفية عن طريقه الأمر نفسه حدث مع تشومسكي حيث إنّه لم يقدم نظريته التوليدية التحويلية بطريق الصدفة بل عن طريق نقده للنظرية البنوية[1].

2. الحفاظ على النظريات اللسانية من التشويه الذي قد يلحقها وهذه الأهمية استخلصناها من العمل الذي قام به محمد الزين جيلي مع الوصفية العربية **المعتمدة** في أطروحته الموسومة بأصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة.

3. القضاء على الهيمنة، والمقصود بالهيمنة: سيطرة تفكير معين أو نظرية معينة في مجال محدد وعدم قابليته للرأي الآخر. وحسب الدكتور مصطفى غلفان، فإنّ هذه الهيمنة نوعان (هيمنة التراث النحوي القديم) وأحسن ما يمثلها هيمنة كتاب سيبويه. وهيمنة النظريات اللسانية الحديثة، وأحسن ما يمثلها ذلك التفكير الذي لازم عقول الوصفيين الذين اعتقدوا أنّ منهجهم حامل للحقيقة المطلقة، فهذه الهيمنة لا يمكن أن تتجاوز إلا عن طريق النقد اللساني.

1- لقد كان للنقد اللغوي القديم فضل كبير في إمداد الدرس اللغوي بالنظريات الجديدة حيث بطريقه قدم ابن مضاء القرطبي نظريته الظاهرية، وبطريقه أيضا قدّم عبد القاهر الجرجاني نظريته النظمية.

4. الكشف عن طبيعة الكتابات اللسانية وبيان اتجاهاتا، وتصنيفها وأحسن ما يمكن التمثيل به لهذه الأهمية المحاولة التي قام بـا مصطفى غلفان للكتابة اللسانية المعاصرة في كتابه: اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية).

9. النقد اللساني الوصفي الخارجي للنحو العربي القديم:

يندرج تحت إطار النقد اللساني العام الذي أوردناه سابقاً نقود متنوعة تبعاً لتنوع النظريات اللسانية التي ينطلق منها فنجد: النقد اللساني الوصفي، النقد اللساني التوليدي، النقد اللساني التداولي... وهذه النقود المندرجة تحته تتنوع أيضاً بتنوع الموضوعات التي تستهدفها فنجد مثلاً بالنسبة للنقد اللساني الوصفي أنه يتنوع على هذه الشاكلة: النقد الوصفي للسانيات التاريخية، النقد الوصفي للفيلولوجيا، النقد الوصفي للسانيات المقارنة، النقد الوصفي الداخلي، النقد الوصفي للنحو القديم...

والنوع الأخير (أي النقد الوصفي للنحو العربي القديم) كان أول النقود التي عرفها الخطاب النقدي اللساني العربي عموماً، وهو لم يرد مستقلاً – كما أسلفنا الذكر- بل ورد مقولة متضافرة مع مقولات أخرى شكّل معها ما يعرف بالخطاب اللساني العربي الحديث.

وهذا النقد يتوافق مع النقود السابقة له من ناحية الموضوع المستهدف نقداً، فقد ركّز اللسانيون العرب نظرهم على النظرية النحوية القديمة، وهذه النظرية هي الموضوع الذي اشتغلت به جل النقود التي جاءت من قبله كالنقد الظاهري، والنقد النظمي والنقد الإصلاحي الحديث وغيرها[1]، واستهداف اللسانيين العرب هذه النظرية بالنقد كان بسبب هيمنتها على الدراسات اللغوية العربية خلال عصور طويلة.

1- انظر الفصل الثالث من بحثنا هذا المتضمن لـ : النقد الداخلي.

واللسانيون العرب وإن كانوا قد توافقوا مع أصحاب النقود السابقة من ناحية **ţوȓوţ** **Êţتهد8 نقداً**، فإنم قد اختلفوا معهم من ناحية المرجعية النقدية حيث اعتمدوا في نقدهم للنحو العربي القديم على نظرية خارجية.

ونقصد بالنظرية الخارجية أن هذه النظرية مستجلبة أو مستوردة- بحسب تعبير الدكتور مصطفى غلفان[1]- من إطار حضاري وثقافي يختلف اختلافاً جذرياً عن الإطار الحضاري والثقافي العربي، كما أنّنا نقصد بالنظرية الخارجية أنّ هذه النظرية المعتمدة كمرجعية للنقد خارجة عن إطار نظرية المنقود وبعيدة عنه.

وبالنسبة لهذه النظرية الخارجية المتبناة من طرف هؤلاء اللسانيين فهي متمثلة في النظرية الوصفية التي أرسى دعائمها العالم السويسري فيردينان دي سوسور.

إنّ هذا النقد الذي جاء به اللسانيون الوصفيون العرب يدرج في إطار النقد الخارجي الذي يقوم على الجمع في العملية النقدية بين نظريتين مُاتلفين حيث تكون المرجعية النقدية عبارة عن نظرية مُاتلفة وخارجية عن إطار نظرية المنقود...

ويقابل هذا النوع من النقد النقد الداخلي الذي تكون فيه النظرية المعتمدة كمرجعية نقدية غير بعيدة عن نظرية المنقود.

وهذا النقد اللساني الذي وجهه اللسانيون الوصفيون للنحو العربي القديم لم يكن في حقيقة الأمر نقدًا إبداعيًا[2]، بل كان نقدًا محاكاتيًا تقليديًا لأن هؤلاء اللسانيين قد عهدوا إلى تقليد اللسانيين الوصفيين الأوروبيين في نقدهم لنحوهم المعياري الخاص. يشير الدكتور عبده الراجحي إلى تقليدية نقد الوصفيين العرب قائلا : «وحين انتقل المنهج الوصفي إلى

1- انظر مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة...) ص: 30.

2- نقصد بالنقد الإبداعي ذلك النقد الذي ينطلق إلى نظرية معينة، فيقومها فيخرج بعد ذلك بنظرية جديدة على أسس ومبادئ جديدة لم يسبق لغيره الوصول إليها..

الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي...»[1] ويشير الدكتور مصطفى غلفان إلى فكرة التقليدية عند هؤلاء الوصفيين العرب معبرا عنها بمصطلح الإسقاطية قائلا: «والواقع أن نقدهم لا يعدو أن يكون إسقاطاً للنقد الذي وجّهه اللسانيون الغربيون من أوروبيين وأمريكيين للنحو التقليدي الغربي»[2].

وهذا النقد رغم افتقاده لفكرة الابتكار له أهمية خاصة داخل الخطاب اللساني العربي الحديث، وهذه الأهمية تتمثل حسب الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش في أنه كان مقدمة[3] ضرورية للسانيات ومسوغًا لشرعية وجودها في البيئة العربية، تقول : «وقد مثل نقد النظرية النحوية العربية إحدى هذه المقولات التي اكتسبت أهمية خاصة إذْ كانت مقدمة منهجية للسانيات العربية، ومسوغًا لشرعية وجودها وفاصلا ضرورياً للانتقال إلى مرحلة تطبيق المناهج الحديثة على اللغة العربية»[4].

وبالنسبة للأهمية التي رصدتها الباحثة السابقة لنقد النحو العربي، فإنّ لنا حولها مجموع الملاحظات التالية:

1. إنّ قولها إنّ عملية نقد النحو العربي يعتبر مقدمة ضرورية وفاصلا ضروريا للانتقال إلى مرحلة التطبيق، نعترض عليه، لأنه بالإمكان تقديم نظرية لسانية معينة، وترويجها، ثم محاولة تطبيقها على اللغة العربية دون التعرض للنحو العربي بالنقد. أي يمكن الاستفادة من النظرية الوصفية دون مواجهة النحو العربي القديم، وما نؤكد به كلامنا هو أنّ هناك بعض اللسانيين تمكنوا من الاندراج المطلق في إطار النظريات الحديثة، وقد قدموا

1- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج (بيروت: دار النهضة العربية، 1986) ص: 48.

2- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية...) ص: 197.

3- فكرة التقديم هذه أو التمهيد للعلم الجديد كانت رائجة عند اللسانيين الغربيين حيث " إن علماء اللغة المحدثين يضطرون في أغلب الأعم إلى بدء أبحاثهم بإزالة الأوهام الراسخة قبل أن يتناولوا أسس المنهج الجديد، فيكتب بعضهم عما ليس من علم اللغة what linguistics is not قبل أن يكتب عما هو هذا العلم what linguistics is. " (انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: 45)

4- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني الحديث، ص: 87.

الكثير للدرس اللساني دون أن يلتفتوا إلى جوانب نظرية خارج النظرية التي يشتغلون وفقها[1].

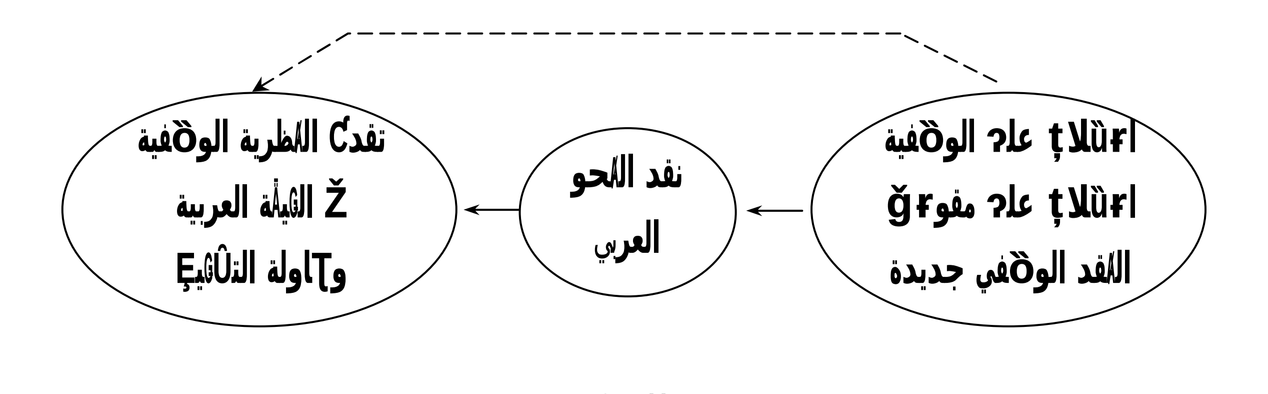
إن فكرة التقديم والربط نراها ضرورية إذا كان النقد إبداعيا مؤكدا للعنصر المبدع مثلما حصل عند اللسانيين الغربيين حيث إنّه لو غاب هذا النقد لما أمكن للسانين الوصول إلى النظرية الجديدة. وهذا الرسم التالي يبين التموقع الحيوي لهذا النقد (كمقدمة ضرورية) في مسار تقديم الوصفية الغربية:

تبني نظرية النحو المعياري ← الاشتغال وفقها وملاحظة مواطن القصور والنقص فيها ← القيام بعملية نقدية ← تقديم نظرية جديدة (الوصفية) ← تأكيد النظرية الجديدة بنقد النحو المعياري

- مسار العملية النقدية المتعلقة بالنظرية الوصفية الغربية -

وبالنسبة لنقد النحو العربي عندنا فنرى أنه مرحلة يمكن تجاوزها حيث بالإمكان استعارة النظرية ومباشرة تقديمها وتطبيقها في البيئة العربية دون الالتفات للنحو ونقده وهذا الرسم يبين مسار الوصفية في البيئة العربية، كما أنه يبين إمكانية تجاوز (نقد النحو) أيضا (انظر السهم المتقطع).

1- لقد شكّل هذا النهج في الدراسة اللسانية موقفا خاصا أطلق عليه الدكتور مصطفى غلفان مصطلح : "الموقف الطفري" وتندرج تحته أعمال لسانية خاصة مثل كتابات: أحمد المتوكل، الفاسي الفهري، داود عبده وغيرهم. ويقابل موقفهم هذا "الموقف الاستمراري" وفي هذا الموقف نجد أن اللساني لا يكتفي بنموذج لساني واحد يشتغل وفقه بل يعمد إلى ربطه بنماذج أخرى خارجة عنه (من اللسانيين الذين يدرجون تحت هذا الموقف: تمام حسان، عبد السلام المسدي، الطيب البكوش وغيرهم)، (انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة...)، ص: 37،46.



- موقع العملية النقدية في مسار الوظيفية العربية -

2. وبالنسبة للقول بأنّ النقد اللساني كان وسيلة لتسويغ مشروعية وجود اللسانيات في البيئة العربية، فهذه النقطة نعترض عليها للمعطيات التالية:

* إنّه بالإمكان تسويغ مشروعية اللسانيات عن طريق الترجمة والتعريب، وإغراق ساحة الدرس اللغوي بما يعرّف باللسانيات عمومًا، وهذا سيؤدي إلى اطّلاع الطلاب واللغويين والمعلمين عليها (اللسانيات) ثم بعد ذلك سيكون من ضمن هؤلاء من سيتبناها ويشتغل وفقها، وبذا التبني والاشتغال ستفتك اللسانيات مشروعيتها دون الالتفات إلى النظرية النحوية القديمة. لكّننا نشير إلى أن اللسانيين العرب لم يعمدوا إلى هذه الطريقة حيث لم يقدموا ولم يترجموا المصادر الحاسمة المتضمنة لمبادئ وأسس اللسانيات الحديثة، وهنا نشير مثلاً إلى أنّ كتاب فيردينان دي سوسير لم يترجم إلى اللغة العربية حتى حلول عام 1985.

* إننا نرى أنّ المشروعية الحقيقية لوجود نظرية لسانية معينة في بيئة لغوية محّددة يجب أن تتأسس على مدى نجاعتها وتقديمها لنتائج واقعية وملموسة.

* ونحن نرى من جانب آخر أنّه ليس بالإمكان إثبات مشروعية اللسانيات بما هو غير شرعي حيث إن النقد المقدم للنحو العربي يعتبر غير شرعي لكونه مستعارًا ومسقَطًا وهو خاص بالنحو المعياري الغربي الذي أُسّس على مقاسه.

10. الوصفية مرجعية للنقد النحو العربي:

قبل عرض مفهوم الوصفية: **النظرية اللسانية والمرجعية النقدية** رأينا البدء أولا بتقديم تعريف لشخصية دي سوسير الذي كان له الفضل الكبير في إرساء دعائمها وبناء صرحها، وهذا نص التعريف:

ولد فيردينان دي سوسير Mongin Ferdinand de Saussure في جنيف في 17 نوفمبر 1857، وهو ينحدر من عائلة فرنسية بروتستانتية، هاجرت من لوزان إلى سويسرا خلال الحروب الدينية الفرنسية في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وعائلته هذه التي ينحدر منها معروفة بالعراقة والشرف، وبامتياز معظم أفرادها في العلوم الدقيقة والطبيعية...

تابع سوسير دراسته الثانوية في جنيف، وفي هذه المرحلة التعليمية ظهر عنده ميل كبير للرياضيات وعلوم اللسان.

وفي سنة 1876 غادر جنيف قاصدا ليبزيج Leipzig في ألمانيا لمزاولة دراسته، واختار هذه المدينة لأنها كانت المركز العلمي الأكثر إنتاجا وحيوية في أوربا فيما يتعلق بالبحوث اللسانية.

درس سوسير اللسانيات التاريخية والمقارنة في هذه المدينة مدة عامين، وقد تتلمذ على يد بعض النحاة الجدد كـ: أوستوف ولسكين، وأبدى سوسير إعجابا كبيرا بعلم الألمان وبدقتهم وتشددهم في إثبات الأحداث، لكن هذا الإعجاب سرعان ما تلاشى عنده ليخالف أساتذته في تصورهم العام حول الدراسة اللسانية ليرفض نظرتهم الضيقة للسانيات.

وفي سنة 1878 أنهى الرسالة المسماة بـ: «رسالة في النظام البدائي للمصوتات في اللغات الهندية أوروبية» وبعدها قدم أطروحته المسماة بـ: استعمال حالة الجر المطلق في اللغة السنسكريتية الذي طبع في جنيف سنة 1881. وهذان الكتابان حقّقا لسوسير شهرةً

كبيرة، وهو لا يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره، ولكن اللغويين الألمان استقبلوا عمله هذا بكثير من النقد الذي أثّر فيه وجعله يغادر ليبزج إلى باريس سنة 1880.

وفي سنة 1881 كلّف بالتدريس في المدرسة التطبيقية للدروس العليا بباريس مدة عشر (10) سنوات، وفي كل هذه المدة لم يعۡ في محاضراته إلاّ بالنحو المقارن والتاريخي، كان من تلامذته في هذه المرحلة: دارمستار Darmester وباسي Passy، وجرامونت Gramont وميي Meillet وهؤلاء أصبحوا فيما بعد أسماء لامعة في اللسانيات الفرنسية في وقت لاحق.

عاد سوسير إلى جنيف سنة 1891 والتحق بجامعتها التي أنشئ له فيها منصب كرسي التاريخ المقارن للغات الهندوأوروبية، وبقي شاغلا لهذا الكرسي حتى 1896 حيث توارى عن الأنظار، ودخل في عزلة تامة وانقطع عن الإنتاج[1].

وفي سنة 1907 عاد سوسير إلى التدريس بعد إلحاح طلبته عليه، فأطلق العنان لأفكاره التجديدية الثائرة في اللسانيات التي كان طلبته شغوفين ومتحمسين للاطلاع عليها...

توفي سوسير سنة 1913 دون تسجيله لأفكاره في كتاب عقد النية على إنجازه منذ زمن طويل، فتأسف طلبته لعدم تنفيذه لمشروعه، فاتفق اثنان وهما: بالي Bally وسيشهاي

1- حاول بعض اللسانيين تفسير هذا الانقطاع ومنهم: **أنطوان ميي وجورج مونان** وكذا إميل بنفينست الذي يعد أول اللسانيين الفرنسيين الذين نفذوا إلى عمق الفكر السوسيري، يعرض جورج مونان تفسيرا لهذا الانقطاع قائلا: "نقدم بعض الشروحات الممكنة التي أشار إليها بنفينست منذ 1963، وهي غير متناقضة: زواج فاشل في محيط رفاهي (مادي) لم يساعد سوسير علميا، (إدمان على الخمر) مبالغ فيه، وخفي حيث لم يتفطن إليه زملاؤه السويسريون (هذا كله) إذا قسنا على شهادة شخص في العام الماضي خلال حواره بيننا والذي لم يعارض على إجرائه. ربما سيبين المستقبل هذه القضايا، توفي سوسير في 1913 على ما يبدو مصابا بسرطان الحنجرة".

انظر: G.Mounin, Linguistique du Xx[eme] siècle, Paris, P.U.F , P:49 ،1975

Sechehay على جمع المحاضرات التي كان يلقيها عليهم فنشراها (بعد أن حرراها تحريرا أمينا) سنة 1916 بعنوان **âروة Ž اللÊانيات ğ العامة Cours de linguistique générale.**

لقد تمكن هذا اللساني الفذ من الوصول إلى النظرية الجديدة ارتكازا على النقد، وما يدعم هذا الرأي تلك المقدمة التصنيفية النقدية التي استهل بها محاضراته، فقد صنف الدراسات اللغوية التي كانت سائدة قبل وصفيته، وانتقدها على هذا النحو:

1.10 ملهǰ اللحو اǐعياري:

كانت بداية هذا المنهج مع اليونان وامتدت إلى عهد الفرنسيين أنصار مدارس **بوررواياō**[1] وهذا المنهج حوى نقائص استطاع سوسير تحديدها فيما يلي:

- أنه دراسة قائمة على المنطق وأدواته وهي تتعدى مجال الملاحظة الصرفة[2] للظاهرة اللغوية.
- إنها دراسة معيارية NORMATIVE [3]

لكن رغم هذه النقائص فإنّ سوسير يرى أن لهذه الدراسة فضلاً جعله يصفها بالسليم وهذا لكونها جانبت المنهج التاريخي، وعمدت إلى المنهج التزامني، وما يبين هذا الرأي صنيع

1- هي من أشهر المدارس النحوية التي ظهرت في عصر النهضة وقد ذاع صيتها كثيرا في فرنسا وخارجها، وتمّ تأسيس هذه المدارس في 1637، وحلت في 1661 نتيجة الصراعات الدينية والسياسية في فرنسا آنذاك. وقد نشر أول عمل لأصحابها في سنة 1660 تحت عنوان: النحو العام والعقلي Grammaire Générale et Raisonnée وأعيد نشره في عام 1830 والشيء الذي يستدعي الانتباه أن هذا النحو قد تضمن أمثلة ونماذج من اللغات الإغريقية واللاتينية والعبرية، وبعض اللغات الأوروبية الأخرى وظل محل اهتمام النحاة الغربيين لأزيد من قرنين كاملين وأساتذة هذه المدارس كانوا متأثرين بالمذهب العقلي (Rationalisme) والفلسفة السكولاستية (Scholasticisme).

(انظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص: 49).

2- فيردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة 1986) ص: 11.

3- ترتكز مدارس بورروايال في نحوها على معيارين: معيار لغوي تفرض به على أهل اللغة بعض الأساليب والنماذج بطريقة تعسفية، ومعيار منطقي تخضع به اللغة للفكر وتفرض عليها مبادئ منطق أرسطو في التحليل.

بعض اللغويين الفرنسيين الذين وصفوا حالة اللغة الفرنسية في فترة حكم لويس الرابع عشر[1].

2.10 منهج الدراسة الفيلوجية[2] التاريخية:

ظهرت هذه الدراسة مبكراً من خلال جهود مدرسة الإسكندرية القديمة، غير أنّ الظهور الفعلي لها يرتبط ارتباطاً بالحركة العلمية التي أسسها فريديريك وولف سنة1777 [3] هذه الدراسة تهتم بشرح النصوص القديمة، وتفسيرها اعتماداً على المنهج التاريخي الذي يختص بالبحث في أصل اللغات ونشأتها وتكونها...

ويقوم نقد سوسير لهذه الدراسة على ما يلي:

- اعتبارها للغة مجرد وسيلة وليس غاية[4].
- أنها تهتم بالمكتوب، وتقصي المنطوق، وفي هذا تضييق للدراسة اللغوية[5].
- أنّها تعتمد على منهج عاجز عن الرؤية الشاملة للغة، والوصف العلمي الدقيق لنظامها ولمستوياتها التحليلية المختلفة[6].

3.10 منهج الدراسة الفيلولوجية المقارنة:

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين اللغات التي بينها نوع من المشابهة، وقد ظهرت هذه الدراسة منذ اكتشاف الأوروبيين للعلاقة القائمة بين اللغات الأوروبية والهندية ويذكر دي سوسير أنّ استقلالية هذا العلم تأكّدت، وبرزت معالمها على يد فرونز بوب

1- دي سوسير، محاضرات في الألسنة العامة، ص: 104.

2- هذا المصطلح مكون من لفظين إغريقيين: أحدهما Philos بمعنى الصديق والثاني Logos بمعنى الخطبة أو الكلام، واضع التسمية لاحظ أنّ فقه اللغة (يقصد الفيلولوجيا) يقوم على حب الكلام المتعمق في دراسته من حيث قواعده وأصوله وتاريخه، انظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة (بيروت: دار العلم للملايين، ط: 3، 1968) ص: 20.

3- ينظر: دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص: 11.

4- انظر: دي سوسير، م.س، ص: 11.

5- انظر: م.ن، ص: 11،12.

6- ينظر: م.ن، ص: 103، 104، 115 .

واضح النحو المقارن[1]. لكن سوسير ورغم اعترافه بفضل هذه الدراسة[2] إلاّ أنّه يرى أنا تحوي بعض النقائص هذا ُلاتصرها:

- عدم اخضاع منهجها لغرض معين أي أّنها لم تتساءل عن جدوى التقارب الذي كانت تبحث عنه، ولم تبحث في أبعاد العلاقات التي كانت تكشفها[3].
- من عيوب هذه الدراسة انحصارها في المقارنة وابتعادها عن التاريخية...
- من سلبيات هذه الدراسة اكتفاؤها بالبحث في الظاهرة الصوتية معزولة عن نظامها النحوي التزامني الواردة فيه.

وبعد عرض سوسير لهذه النقاط النقدية الخاصة بالدراسات السابقة قدّم نظريته الوصفية[4] الجديدة التي بناها على الأصول التالية:

1- التحديد الإجرائي للوحدات اللسانية.
2- التمييز الإجرائي بين اللسان Langue كنظام والكلام Parole كتحصيل.
3- الدال والمدلول كأصناف محضة.
4- الاعتباطية الجذرية للدليل اللغوي.
5- مفهومي المادة Substance والصورة Forme.
6- الاستعداد الفطري لبناء الأنظمة العلامية (السيميولوجية).
7- الدليل اللغوي والتوسع في البناء على اعتباطيته الجذرية.
8- شرعية المنهج النظامي.

1- م.ن، ص : 104

2-يتمثل فضل هذه الدراسة في كونا منعطفا جديدا للدراسة اللسانية (ينظر: دي سوسير،محاضرات في الألسنية العامة ص: 14.

3- دي سوسير، م.ن، ص: 14.

4- قدم أحد الباحثين مفهوماً عاماً للدراسة الوصفية فأورد ما يلي: " الدراسة الوصفية للغة توجه علمي موضوعي يسعى إلى معاينة الظاهرة اللغوية، وتحليل عناصرها بوصفها وقائع طبيعية، ويتموقع أساسها التصوري في منهج دي سوسير ضمن تقابلها، تقابلاً نقضياً، مع الدراسة المعيارية المرتبطة بالدرس النحوي في وجهته المنطقية وتفسيره المتعسف من جهة أخرى، مع الدراسة التاريخية في انشغالها بالجانب التطوري الضّيق للغة، وفي عدم تحرجها من الاعتماد على المنطلقات الذاتية والافتراضات الميتافيزيقية فيما تتوصل إليه من نتائج من جهة ثانية" انظر: الطيب دّبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص:66 الهام ا رقم 08.

9- افتراض الآنية والزمانية كمبدأ مزدوج لدراسة اللسان.

10- تلازم مفهومي تاريخية اللسان واجتماعيته.

11- الاختلاف اللغوي Diversité Linguistique والتاريخية الجذرية للسان[1].

فالوصفية السوسيرية تنبني على كل هذه الأصول السابقة ولا يمكن التغاضي عن أي واحد منها عند محاولة تقديمها أو تطبيقها لأنّ النظرية نسق متكامل لا يقبل التجزئة والتصرف في جزئياتها بالحذف والزيادة.

ونظرية سوسير هذه لم تكن مهيمنة بل فتحت أبوابا للنقد والاجتهاد لجموع اللسانيين، فأوجدوا نظريات فرعية جديدة ترتبط ارتباطاً بنسقها النظري الأصل من جهة ومن جهة أخرى انفردت بخصوصيات محددة أهلتها لحمل تسمية المدرسة أو النظرية ونقصد هنا كلاّ من مدرسة جنيف ومدرسة براغ والمدرسة الاجتماعية ومدرسة الجلوسيماتيك والمدرسة الوظيفية...

فهذه المدارس كلها مدارس وصفية، وإذا كان الأمر كذلك، فهذا يعني أنّ الوصفية الغربية وصفيات متعددة متنوعة.

إنّ الوصفية السوسيرية والوصفيات الأخرى، المتمخضة عنها شكّلت في مجموعها وصفية عامة آثرنا الاصطلاح عليها بالوصفية الغربية، وهذا تمييزا لها عن الوصفية العربية التي نقصد بها تلك الوصفية التي قام بعض اللسانيين العرب بنقلها من مجالها الغربي إلى البيئة اللغوية العربية، والتي عمدوا بعد نقلها إلى تقديمها للقارئ العربي ومحاولة تطبيقها على اللغة العربية، ليس هذا فقط، بل عمدوا إلى أيضا جعلها مرجعية لنقد النحو العربي القديم.

1- انظر: محمد الزين جيلي، أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة الفصل الثاني.

والوصفية العربية المنقولة لا تختلف عن الأصل من الناحية الجغرافية فقط بل تختلف معها اختلافا جذريا، فهي مفارقة له، وفكرة المفارقة هذه سبق لباحث محدث هو محمد الزين جيلي أن أكّدها في بحث خصّصه تحديدا لهذه القضية حيث طرح في مستهل بحثه السؤال التالي:

*** هل تمثّل اللسانيون الوصفيون العرب المحدثون أصول النظرية الوصفية الغربية؟**

وكانت إجابته عن السؤال عموما أنّ اللسانيين العرب الوصفيين لم يتمثلوا الأصل. وفي فكرة التمثل هذه نجده يقول عن تمّام حسان الذي يعتبر رائد اللسانيات الوصفية العربية الحديثة ما يلي: «...ومما سبق نخلص إلى نتيجة مفادها أن تمّام حسان لا يربطه بالمنهج الوصفي البنوي السوسيري إلاّ خيط لفظي رفيع»[1].

لقد ربط اللسانيون العرب نقدهم للنظرية النحوية العربية القديمة بالنظرية الوصفية وأعلنوا بكل وضوح أنهم يتخذون منها مرجعية في عملية نقدهم. يقول أحدهم وهو تمام حسان: «...لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة»[2].

إنّ حقيقة المرجعية النقدية المعتمدة في نقد النحو العربي تتمثل في الوصفية العربية المفارقة للمرجع وهي مختلفة تمام الاختلاف مع الوصفية الأصلية.

وبعد توضيح أمر المرجعية النقدية، يواجهنا السؤال التالي:

*** ما هي المقولات النقدية الناتجة عن نقد الوصفيين العرب المرتكزة على الوصفية العربية المفارقة للأصل؟**

1- محمد الزين جيلي، أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة، ص: 150.

2- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية (القاهرة: عالم الكتب، ط4، 2000) ص:11.

11. مقولات النقد الوصفي للنحو العربي القديم:

قبل التعرض إلى المقولات النقدية التي أصدرها العرب في حق النظرية النحوية العربية القديمة، نود أولا عرض مقولات النقد اللساني الوصفي الغربي للنحو التقليدي[1] التي تعتبر أصلا عمد إليه الوصفيون الغرب ونسجوا على منوالها، فاللسانيون العرب لم يكونوا مبدعين في نقدهم، فما توصلوا إليه من نقاط سلبية تخص النحو العربي القديم كان اللسانيون الغربيون سبّاقين إلى كشفها، فصنيعهم عبارة عن عملية اجترار ليس أكثر، وبالنسبة لهذه المقولات الأصلية فهذا مختصرها[2]:

1- من سلبيات النحو التقليدي أنّه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم المعنى أولاً، ومعنى ذلك أنّ القواعد تتحدد وفقاً للدرس نفسه أي أن هذا النحو يتقدم على أساس ذاتي Subjective ، أمّا النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى، وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه، ومن ثم يتقدم على أساس منهج موضوعي Subjective .

2-من عيوب النحو التقليدي حسب اللسانيين الوصفيين اهتمامه بمعرفة العلة حيث إن أصحابه يجنحون كثيراً ودائمًا إلى التساؤل التالي: لم كان هذا هكذا، ولم يكن غير ذلك؟ فهم يهتمون كثيراً بالتعليل نتيجة صدور نحوهم عن الفكر الأرسطي، وبالنسبة للنحو الوصفي، فإن اهتمامه الأول متمثل في تقرير الحقائق اللغوية كما تقدمها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية.

1- هذا المصطلح من إطلاق اللغويين المحدثين والمقصود به: " منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء" انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص: 45

2- انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص: 46 ، 47 ، 48 .

3-إنّ النحو التقليدي المعتمد على المنطق الأرسطي ركّز نظره على الجملة الخبرية، لاعتبارها أساس البحث اللغوي، وأقسام الكلام تحدّدت حسب وظيفتها في هذه الجملة، وأمّا الأنماط الجملية الأخرى، فالنحو التقليدي تناولها بالدراسة باعتبارها أشكالاً منحرفة عن الجملة الخبرية، أمّا النحو الوصفي فإنّه يدعو إلى التعامل مع كل الظروف بميزان واحد من البحث وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط.

4-إنّ ارتكاز النّحو التقليدي على المنطق الأرسطي المبني على اللغة اليونانية، أدى إلى بناء قواعد اللغات على ضوء ما تقرر في اللغة اليونانية واللاتينية وهذا أحدث خلطًا في فهم ظواهر كل لغة.

5-إنّ النّحو التقليدي لم يمّيز بين اللغة الكتوبة واللغة المنطوقة، وبينهما فرق كبير حيث إنّه لكل واحدة منهما نظامها الخاص. ثم إنّ هذا النحو اهتم أكثر باللغة المكتوبة وتحديداً بأنواع معينة منها، وكان نتاج ذلك أن قدم قواعد لغوية مبنية على أساس **معياري تقييمي** فنجده يميز بين الاستعمالات اللغوية، فيقول إن هذا الاستعمال عال وذاك متوسط وذلك قبيح...إلخ.

6-ومن نقائص النحو التقليدي أيضاً أنه خلط بين مستويات التحليل اللغوي فلم يمّيز بين التحليل الصوتي والصرفي والنحوي تمييزاً منهجياً واضحاً بل عمد إلى الجمع بينهما لتتداخل تداخلاً أدّى إلى تناقض الأحكام في حالات متعددة.

إنّ ما سبق عبارة عن مقولات عامة أصدرها الوصفيون الغربيون في حق نحوهم التقليدي وبالنسبة للوصفيين العرب فهذا لا يختلف عن مقولاتهم النقدية التي أصدروها في حق النحو العربي:

1.11 تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي:

تواردت وترددت مقولة تأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي عند الكثير من اللسانيين الوصفيين، وهم في ترديدهم لهذه المقولة يقدمونا مجردة من أي إشكال يذكر، وكأنّ أمر التأثير مسألة مفصول فيها، والباحثة الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش وعلى النقيض من هؤلاء ترى أنّ المقولة ذات جوانب إشكالية لم ينتبه إليها الباحثون هذا لتصرها[1]:

-إنّ المنطق سلوك عند الإنسان وهذا تؤكده العلوم الإدراكية Cognitive المعاصرة التي ترى أن العقل البشري عقل منطقي، وهذا الكلام يستبعد افتراض اقتراض النحاة المنطق من معارف أخرى وثقافات أخرى.

-إنّ علاقة النحو بالمنطق علاقة تعارض لا تأثير وتأثر هذه العلاقة تدعمها المناظرة الشهيرة التي جمعت بين أبي سعيد السيرافي (ت 368هـ) ومتى بن يونس (ت328هـ).

-إنّ مسألة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي استندت إلى أدلة تاريخية كشف البحث الأولي فيها ضعفها التاريخي.

-إذا أراد الباحث إرجاع علاقة التأثير إلى أبعد من القرن الثاني للهجرة فإنّه يكون قد اجتاز مرحلة تأسيس النحو العربي.

إنّ اللسانيين يقولون بفكرة التأثير ارتكازًا على فكرة الترجمة التي كانت مظهرًا للنشاط العلمي الذي ساد في البلاد العربية، والترجمة المعنية هنا هي الصادرة عن اليونانية والتي مست

1- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ص: 62 ، 63 .

مؤلفات المنطق والفلسفة، يقول تمام حسان في هذا الشأن «ولعلّ العرب لم يترجموا عن أمة كما ترجموا عن اليونانية إما مباشرة أو عن طريق السريانية»[1].

والباحث السابق يرى أنّ أمر التأثير أمر طبيعي حيث إّنه من سنن المعرفة أن ينتفع اللاحق بما خلّفه السابق، وهو تمامًا ما أقدم النحويون العرب على القيام به حين بحثوا «عن سلف ينتفعون بتجاربه فوجدوا أمامهم تجارب السريان والإغريق التي ترجع في معظمها إلى إخضاع اللغة للدراسات الفلسفية والمنطقية، ولا تكتفي بأن تسلط المعايير على الاستعمال بل تسلط المعايير على المنهج»[2].

يشير الدكتور أنيس فريحة هو الآخر إلى فكرة تأثير المنطق الأرسطي في نحونا قائلاً: «لا شكّ أنّ أثر المنطق الإغريقي (مقولات أرسطو على وجه التخصيص) ظاهر في نحونا وصرفنا»[3].

وتأثير المنطق في النحو العربي له مظهران اثنان (المقولات الأرسطية والقياس النحوي)،

المقولات الأرسطية:

لتأكيد وجود هذه المقولات في النحو العربي عمد الدكتور تمام حسان في مؤلفه **مناهج البحث في اللغة** إلى مقابلتها بجملة من الأصول في النحو العربي، هذه المقابلات عرضتها الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش المختصرة في الجدول الافتراضي التالي:

1- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، 1955) ص: 16

2- تمام حسان، الغة بين المعيارية والوصفية . ص: 181.

3- أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتنا، بيروت دار الثقافة، د.ت، ص : 93 .

المقولة الأرسطية	ما يقابلها في التفكير النحوي والدراسات اللغوية القديمة
1. الجوهر	- وجود أصل لكل كلمة هو جوهر لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال. - وجود أصل للجملة أيضا إذا غاب قدر.
2. الكم	- المدة التي يستغرقها نطق بعض الأصوات متساوية، وإن لم تكن متناسبة، من ذلك أن الحرف المشدد = ½ م[1] نطق صوتين، الفتحة = ½ م، صوت الألف اللينة، الضمة = ½ م صوت الواو المدّية، الكسرة = ½ م صوت الياء المدّية.
3. الكيف	- صفات الأفعال: مقصور، أجوف، ناقص...، والتقسيم إلى مفرد ومركب أو جمع.
4. الزمان الزمن	- الخلط بين الزمن الفلسفي والزمن النحوي، تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر من دون مراعاة الاستعمال الفعلي.
5. المكان	- تقدير الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات، فكرتا الإعلال والإبدال، تغيير شكل ما في مكان معين أو وضع شيء مكان شيء آخر، قواعد تركيب الجملة، تقديم الفعل على الفاعل.
6. الإضافة	- فهم الفعل بالإضافة إلى فاعله، ظاهرة غياب الفعل وتقديره.
7. الوضع	- الإمالة: لا يعد الاسم الممال إلا بالإضافة إلى اسم آخر ألفه صريحة من دون مراعاة اختلاف اللهجات مما اضطرهم لتقسيم اللفظ إلى شاذ ومطرد.
8. الملك	- إعراب الجملة مع إمكانية ظهور الحركة الإعرابية عليها.
9. الفاعلية	- الحركة وصيف للحرف الصحيح وملك يمينه.
10. القابلية	- نظرية العامل تنص على أن كل الكلمات تكون إما فاعلة أو عاملا بعضها في بعض كما الأشياء في منطق أرسطو ، فهي إما فاعلة أو قابلة للفعل.

1- الميم هنا هي رمز للمدة الزمنية.

يؤكد الدكتور أنيس فريحة فكرة ترجمة مقولات أرسطو إلى العربية قائلاً: «مقولات أرسطو Catégories ترجمت إلى السريانية قبل ظهور الدعوة الإسلامية. وهي من جملة الأمور التي ترجمت إلى العربية أولاً، ولكنّنا نعتقد أن أثرها غير مباشر، إذ إنّ العرب اتّبعوا الأسلوب السرياني في وضع القواعد، والسريان تأثروا كثيرًا بالإغريق بل اتبعوهم حرفيا في أمور كثيرة»[1].

القياس النحوي:

يعد القياس النحوي الأصل الثاني من أصول النحو العربي بعد السماع، وهذا الأصل الاعتبار أساسًا في المنهج المعياري الذي وصفت به الدراسة اللغوية في مرحلة من المراحل، وهذا الأصل له علاقة وطيدة بالمنطق وعلاقته به علاقة الوسيلة بالمنهج، والقياس كما أوردنا سابقًا نوعان: قياس لغوي وقياس نحوي، والنوع الثاني هو المعتمد على المنطق، وهو الذي لقي الرفض من طرف اللسانيين، ورفضهم كان بسبب عدم صلاحه للمنهج العلمي لاعتنائه بإيجاد القاعدة وإدخال ما يمكن إدخاله من المسائل تحتها. يقول تمام حسان: «إن النحويين خالفوا طبيعة اللغة القائمة على التواضع والعرف الاجتماعي حين استعملوا الصوň القياسي وسيلة منهجية في دراسة اللغة، في حين هي عملية تتصل بمن يستعمل اللغة لا بمن يبحث فيها»[2].

2.11 معيارية النحو العربي:

توافق اللسانيون الوصفيون العرب على كون المعيارية[3] سمة من سمات النحو العربي القديم، وعلى كونها من جهة أخرى منهجًا سار عليه النحاة القدامى من تاريخ وضع النحو إلى لحظة معرفة الوصفية.

1- أنيس فريحة: نظريات في اللغة (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط: 2، 1981) ص: 131.

2- تمام حسان: اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص: 34.

3- خاض بعض اللسانيين العرب في مسألة أسباب شيوع المعيارية في النحو العربي، فأرجعها الدكتور كمال بشر إلى الدوافع الدينية والتعليمية، فمنهج الدراسة النحوية في رأيه كان منهجا تعليميا في أساسه وعلماء العربية كانوا "معنيين بتوجيه الناس نحو

واللسانيون العرب جعلوا هذه المقولة النقدية باعتبارها سمة للدراسات النحوية القديمة مقابلا منهجيا ونظريا لمقولة الوصفية التي تعتبر سمة من سمات اللسانيات الحديثة.

والمقولتان السابقتان بتقابلهما شكلتا ثنائيةً هامة قام عليها الخطاب اللساني العربي الحديث، وأكبر ممثل لهذه الثنائية مؤلف تمام حسان **اللغة بين المعيارية والوصفية** الذي صدر سنة 1958 أي بعد عام من صدور كتاب الدكتور عبد الرحمان أيوب **دراسات نقدية في النحو العربي** وإذا كان الدكتور عبد الرحمان أيوب قد وصف الدراسات النحوية العربية القديمة بالتقليدية فإنّ تمّامًا عمد إلى استخدام مصطلح المعيارية في وصف هذه الدراسات، وهو مصطلح جديد استمده من التفكير اللغوي الأوروبي. يشير الدكتور حلمي خليل إلى تضمن هذا الكتاب للثنائية السابقة قائلاً: «وكتاب الدكتور تمام يمزج بصورة متوازنة بين أمرين هما:

1. الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة.
2. نقد التفكير اللغوي العربي القديم ووصفه بالمعيارية»[1].

وعن الدوافع التي حركته لتأليف هذا الكتاب نجده يقول: «لقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية، حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء، انصرفوا دون قصد إلى سرد أغراضه فتكلموا في جزئيات النحو لا في صلب المنهج، وشتّان بين من يتعقب أجزاء المادة ومن يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها، لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من

الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة، ومهتمين بتخليص اللغة من (الشوائب) و(الشواذ) قصد المحافظة عليها وصيانتها من التحريف". (انظر: كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القاهرة: دار المعارف، ط: 2، 1971) ص: 50.

أما الدكتور أنيس فريحة فيرى أن الطابع المعياري في النحو يعود إلى أسباب دينية وسياسية وأن الطابع المعياري للنحو فرضه وضع اللغة العربية وم لتها "التي قضت أن يسيج حولها بسياج من الأحكام والقواعد الشديدة" انظر: أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة (بيروت: دار الثقافة، د.ط، د.ت) ص: 24.

1- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص: 181.

حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها، مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة»[1].

فهذا الكتاب ينقد منهجا قديما ويقدم منهجا بديلا مستمدا من التفكير اللغوي الحديث، يقول تمام في هذا الشأن: «فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصفية أولا وأخيرا، وأن هذه المعيارية تتضح في طريقة التناول، كما تتضح في طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلا القلة، ظهرت في أول عهد العرب بذه الدراسات، فقامت على الوصف في كثير من أبوابا ولم تقع في المعيارية من ذلك كتاب سيبويه، وكتاب عبد القاهر الجرجاني (أسرار البلاغة) ودلائل الإعجاز»[2].

ووفقا للثنائية السابقة قسّم تمام حسان تاريخ الدرس اللغوي عند العرب إلى مرحلتين: مرحلة كانت تطبق الوصفية ومرحلة أخرى تمسكت بالمعيارية، والفاصل بين هاتين المرحلتين زمن انتهاء عصر الاستشهاد، فالنحو في المرحلة الأولى بدأ وصفيا[3] اعتمد الملاحظة والاستقراء، ثم الخروج بنتائج ذات طابع وصفي «ولكنا تطور التاريخ بالدراسات العربية حرمها من المادة الجديدة التي يمكن أن تجرى عليها الملاحظة، فكان لابد في تلك الحالة من أن يكون النشاط الدراسي للغة العربية نشاطا (انطوائيا) ... فلجأ النحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعة للنص، أصبحت عباراتم تبدو فيها المعيارية الصارخة»[4] وهي المرحلة التالية التي انتهى إليها النحو.

ومما سبق يظهر أنّ النحو سار وفق حركتين متعاكستي الاتجاه، حركة أولى تنطلق من الواقع اللغوي استنتجت منها القواعد وحركة أخرى انطلق فيها النحاة من النحو لتنتهي

1- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 11.
2- تمام حسان: م.س، ص: 12.
3- م.س، ص: 30.
4- م.ن، ص: 28.

عند الواقع اللغوي الذي تفرض عليه القواعد المنطلق منها، فالنحاة في الحركة الأولى كان هدفهم من الانطلاق من الواقع بناء نحو العربية (بدوافع دينية)، وبعد هذا وجد النحويون أنفسهم مضطرين إلى صنع واقع لغوي ثم الانطلاق من هذا الواقع اللغوي المفترض، ليفرضوه في المرحلة اللاحقة لجمع اللغة على واقع موجود أصلا. يعبر الدكتور تمام حسان عن معيارية عمل هؤلاء النحاة قائلا: «إنّ تلك النظرة إلى دراسة اللغة معيارية تتخذ القاعدة معيارا للاستعمال اللغوي مثلها في ذلك مثل المنطق القياسي، بحكم إجراءات صياغة القضايا المنطقية في الفهم»[1] فالتفكير النحوي -كما يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب بصيغة الإجمال-: «لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنّه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادة، فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث»[2].

إنّ هذه المعيارية التي تبنّاها النحاة العرب القدماء انجرت عنها إشكالات كثيرة من ذلك النظرة المجتزئة للمادة اللغوية، وخير ما يمثل به لهذه الإشكالية فكرة تعامل النحويين القدماء مع الشواهد، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «فكانوا في مثل تلك الشواهد التي خرجت على قواعدهم ولم تجد لها مكانا في قوالبهم يتأولون ويخرجون القول في تكلف وتعسف، فإذا لم يستطيعوا تأويلا أو تخريجا حكموا على الاستعمال بالشذوذ ورأوا وجوب الانصراف عنه وإهماله»[3].

تعلق الباحثة فاطمة الهاشمي بكوش على النظرة المجتزئة للمادة اللغوية[4] التي وجدت عند النحويين القدماء قائلة: «وقد دفعهم الموقف المعياري إلى أن يميزوا بين هذه المادة اللغوية، إذ عدوا بعض أنماط هذه المادة نفسها غير صالحة للبحث النحوي واللغوي، وفيما

1- م.س، ص: 19.

2- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي (القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، ط:1، 1957) ص: د.

3- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة (القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، ط:5، 1975) ص:9.

4- حسب اللسانيين العرب فإن هذه النظرة هي التي قادت النحاة العرب إلى وضع الحدود الجغرافية والزمانية للمادة اللغوية. (حول هذه الحدود انظر الفصل الثاني من بحثنا).

تتمتع أنماط أخرى بصلاحية أن تكون جزءا من هذا البحث، وبذلك فإنّ الأنماط غير الصالحة لا تمثل انطلاقا من موقفهم المعياري هذا جزءا من كلام العرب»[1].

ومقولة المعيارية التي وسم بها اللسانيون العرب النحو العربي أكدتها تلك المفاهيم المتعددة التي اعتمد عليها النحاة وجعلوها معايير للحكم على الظواهر اللغوية، ومن هذه المفاهيم: اللحن، الفصاحة، السليقة، الصواب والخطأ، الشذوذ، والاطراد، والغرابة، والندرة، والجواز والوجوب، والجودة والقبح. ففي نظر اللسانيين الوصفيين فإنّ هذه المفاهيم عبارة عن التعبير النظري لمعيارية النحو العربي، ونشير هنا إلى أن اللسانيين العرب قصروا نظرهم على مفهومين اثنين من المفاهيم السابقة هما: السليقة، واللحن.

3.11 الخلط بين المستويات اللغوية:

من المقولات التي تمخضت عن نقد اللسانيين العرب الوصفيين للنحو العربي مقولة خلط النحو للمستويات اللغوية، وهذه المقولة في حقيقة الأمر ترتبط أشد الارتباط بالمقولة السابقة (المعيارية). وهي لم ترد في صور مباحث مستقلة، بل وردت في شكل آراء مستقلة متقطعة مبثوثة في المؤلفات التي احتوت قدرا من النقد اللساني، وهذه الآراء تتوافق في كون النحو العربي خلط المستويات اللغوية على محورين اثنين هما: محور الزمان ومحور المكان، فالخلط الذي تمّ على مستوى المكان أطلقت عليه الباحثة فاطمة الهاشمي بكوش مصطلح الخلط اللهجي والجغرافي، والخلط الذي تمّ على مستوى الزمان اصطلحت عليه باسم: الخلط التاريخي أو الزمني.

1- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني الحديث، ص: 71.

النحو الجغرافي واللهجي:

لقد وجدت في شبه الجزيرة العربية أداءات لغوية متنوعة شكلت لهجات مستقلة ذات صفات خاصة[1]. وهذه اللهجات وُجدت إلى جانبها لغة أدبية مشتركة كان لها عظيم الفضل في الجمع بينها وتوحيدها.

ومن سمات هذه اللغة الموحّدة أنها خاصة أي أنها لم تكن لغة العامة والمنفعة اليومية، بل كانت وسيلة يتفاضل بها الشعراء والخطباء، فالخطيب لكي يؤدي «رسالته كاملة، وليترك سامعيه مشدوهين معجبين بقوله ولباقته، كان عليه أن يتحاشى تلك الصفات المحلية التي تتصل بلهجة من اللهجات، وأنْ يتحدث إلى القوم بلغة تواضعوا عليها، وألفوها جميعًا: كذلك كان لابد لأولئك الشعراء الذين جاءوا من بيئات متباينة أن ينظموا شعرهم بلغة خالية من عنعنة أو عجعجة أو كشكشة لينال إعجاب سامعيه»[2].

إن النحاة العرب وتحديدا البصريين اعتمدوا في دراستهم للغة العربية على مادة لغوية محددة بالزمان والمكان، وهذه المادة اللغوية منتقاة من لهجات مختلفة ومتباينة، وهذا يعني أنهم عمدوا إلى دراسة مجموعة من اللهجات في نحو واحد، ولم يتفطنوا إلى كون كل لهجة ذات نحو خاص متميز يحتاج إلى نظر خاص.

يتعرض الدكتور عبد الرحمن أيوب لهؤلاء النحاة بالنقد، فيقول بأنهم خلطوا بين القبائل وبأنهم «لم يميزوا بين اللهجات فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بتأسيسها»[3].

وفي موضع آخر نجد عبد الرحمن أيوب يقدم نقده المتعلق بفكرة الخلط الجغرافي إلى جامعي اللغة الذين «ارتكبوا خطأ منهجيا حين كانوا يخرجون للبادية لجمع اللغة، فيخلطون

1- ابراهيم أنيس: في اللهجات العربي (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، ط: 6، 1984) ص: 39.

2- ابراهيم أنيس: م.س، ص: 40.

3- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص: د.

بين ما يأخذون عن قبيلة، وما يأخذون عن قبيلة أخرى، أو يخلطون بين ما يقوله الحضر وما يقوله أهل البادية، ثم يستخرجون من هذا الخليط قواعد عامة»[1].

وبالنسبة لإبراهيم أنيس فنجده يخص نحويي البصرة بهذا الخلط، فيقول أنهم: «خلطوا بين نصوص اللغة العربية النموذجية التي نزل بها القرآن الكريم، ونظم بها الشعراء، وخطب بها الخطباء، وبين ما يروى من نصوص اللهجات المحلية، وحاولوا تأسيس القاعدة في بعض الأحيان على النصوص المستمدة من هذين المصدرين، فاضطربت قاعدتهم حينا ووقع الخلاف بينهم بصددها حينا آخر»[2].

الخلط الزماني أو التاريخي:

حسب اللسانيين الوصفيين العرب فإنّ النحاة العرب القدماء قد وقعوا في مخالفة منهجية أخرى ترتبط بالمخالفة السابقة، وهي متمثلة في أنهم شملوا في دراستهم للغة العربية مراحل متعاقبة مختلفة من تاريخها تبدأ من حوالي 150 سنة قبل الإسلام، وتنتهي عند نهاية عصر الاحتجاج، وهذه المراحل كلها تشكل فترة زمنية طويلة (حوالي ثلاثة قرون) شملوها بدراسة واحدة فقط، ولم يراعوا فيها التطور الطبيعي الذي قد يلحق اللغة. «قرنان في الحواضر وأربعة في البوادي كفيلة بظهور استعمالات وتطورات لغوية لم تؤخذ في الحسبان...»[3].

يرى تمام حسان، أنّ تلك الحقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها، وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطورت فيها من نواحي البنية والنطق[4].

1- عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، د.ط، 1986) ص: 24.

2- إبراهيم أنيس: منهج الإحصاء في البحث اللغوي (مجلة الآداب: الجامعة الأردنية، 1969) ص: 24.

3- حلمي خليل: العربية اللغوي البنوي، ص:35.

4- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 14.

ويرى من جهة أخرى أنّ اللغويين كان عليهم أن يسجلوا كل مرحلة من مراحل تطور اللغة بدراسة صرفية، ونحوية، وصرفية ومعجمية[1].

ويمكن أنْ نضيف لفكرة الخلط بين المستويات اللغوية فكرة الخلط بين مستويات التحليل اللغوي، وفي شأن هذا النوع من الخلط يقول عبده الراجحي: «إن النحو العربي لم يّميز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي، وإّنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية...»[2].

1- تمام حسان: م.س، ص: 78.

2- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 52.

خاتمة

الخاتمة:

لقد أوردنا سابقا أن الخطاب اللساني العربي الحديث خطاب تضافرت فيه ثلاث مقولات أساسية هي:

1- تقديم النظرية الوصفية للقارئ العربي.
2- محاولة تطبيقها على اللغة العربية.
3- نقد النحو العربي القديم.

وقد وقع اختيارنا على إحدى هذه المقولات، وهي تحديدا نقد النحو العربي القديم فآثرنا البحث فيها دون غيرها لاعتبارات سبق ذكرها في مقدمة هذه الدراسة.

وكان منطلق البحث التساؤل التالي:
* ما طبيعة النقد الذي قدمه اللسانيون الوصفيون العرب للنحو العربي القديم؟

إننا نرى بأنّنا قد تمكنا من الإجابة عن السؤال السالف إلى حدّ ما، وهذه الإجابة تمثلها مجموع النتائج التي أفضى إليها البحث، وهي كما يلي:

1- التعريف بالموضوع المستهدف نقدًا، وهو النحو العربي، فالتعريف مساهمة في استجلاء النقد اللساني وتمييزه، فالموضوع المستهدف نقدًا له أهميته القصوى في تمييز النقود اللسانية، لأنّ النقد اللساني لا يتحدد بالمرجعية فقط بل يتحدد بموضوع العملية النقدية أيضًا... فإذا أوردنا **النقد اللساني** في سياق معين دون ذكر المنقود بقي غامضًا غير محدد حيث قد نفهم أنّه النقد الوصفي الموجه إلى الوصفية المشوّهة، كما نفهم أيضًا أنه النقد الموجه للسانيات التاريخية...

2- التعريف بالمرجعية التي اعتمد عليها اللسانيون الوصفيون العرب في نقدهم للنحو، وهي متمثلة في النظرية الوصفية، وهي نظرية مستجلبة من الغرب أرسى

دعائمها العالم السويسري فيرديناند دي سوسير. فهذه النظرية في الحقيقة أوجدت لغاية دراسة اللغة؛ لكنّنا نجد أن اللسانيين العرب قد عمدوا إليها ووظّفوها في نقد نظرية كانت مهيمنة في بيئتهم، وهي تتمثل في النظرية النحوية العربية القديمة. إنّ اعتماد اللسانيين الوصفيين على هذه النظرية المستجلبة من الخارج، كمرجعية جعل نقدهم خارجيًا يخالف النقد الداخلي الذي يعتمد على أسس ومبادئ نظرية محلية في نقده للنحو العربي القديم، وبالنسبة لهذا النوع من النقد، فقد توقفنا عند نماذج منه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

3- التعريف بعلم النقد اللساني العام، وهو علم يختص بمراقبة النظريات اللسانية واللغوية وتقويمها، والنظر في مدى نجاعتها، وهو يعتمد في ذلك على مبادئ اللسانيات، فموضوعه بذا يختلف عن اللسانيات التي ترتبط أشد الارتباط بدراسة اللغة في ذاتها ولذاتها.

والنقد اللساني الوصفي للنحو العربي القديم كان النموذج الأول من نماذج هذا العلم العام، والتعريف به يعدّ مساهمة كبيرة في الكشف عن طبيعة النقد الوصفي للنحو العربي التي انطلقنا في البحث عنها منذ بداية بحثنا.

4- التفرقة النّيرة بين النقد اللساني والإبستيمولوجيا، حيث إنّ النقد اللساني علم خاص يرتبط ارتباطًا شديدًا باللسانيات والدرس اللغوي، ومجاله ينحصر في النظريات اللغوية واللسانية ولا يتعدى ذلك، في حين أن الإبستيمولوجيا علم عام مهمته مراقبة العلوم المختلفة، والنظر في مدى نجاعتها أي ينظر إلى مدى تطابق النتائج مع المقدمات التي انطلقت منها. فالنقد اللساني إذن علم خاص مجاله محدد في حين أن الإبستيمولوجيا علم مشترك بين علوم عدة...

5- تقديم النتائج التي توصل إليها اللسانيون العرب في نقدهم للنحو العربي، وهي عبارة عن مقولات ثلاث هي:

1- النحو العربي متأثر بالمنطق الأرسطي .
2- النحو العربي نحو معياري .
3- النحو العربي خلط بين المستويات اللغوية، وهذا الخلط نوعان: خلط تاريخي (زماني) وخلط جغرافي (لهجي).

6- كشف حقيقة إسقاطية هذا النقد، أي أن اللسانيين العرب لم يعمدوا إلى نقد النحو العربي بمحض إرادتهم، بل إنهم كانوا في عملهم النقدي يحاكون اللسانيين الوصفيين الغربيين في نقدهم لنحوهم التقليدي، ومنه فإن هذا النقد نقد إسقاطي محاكاتي، تغيب فيه الإبداعية التي تشترط في النقد.

فهذه النتائج المتوصل إليها، هي الممثلة لحقيقة طبيعة النقد اللساني الوصفي للنحو العربي القديم، وهذه الحقيقة نرى بأنها ليست نهائية بل نسبية تحتاج إلى المزيد من البحوث لاستجلائها وفك كنهها.

إنّنا نرى أنّ أهمية هذه الدراسة تتمثل خصوصا في اقتحامها لمجال عرف ندرة في التأليف مقارنة بمجالات لسانية أخرى تراكمت عندها المؤلفات على غرار اللسانيات التمهيدية ولسانيات التراث، ونحن نرى أنّ واقع اللسانيات العربية في حاجة ماسة إلى النقد اللساني أكثر من المجالات الأخرى نتيجة للفوضى التي تعرفها. ومنه فإنّنا ندعو هنا إلى الاهتمام بمجال النقد اللساني، لأنه الكفيل بتصفية أجواء الفوضى التي تعرفها اللسانيات العربية من جهة، ومن جهة أخرى فهو ميدان منتج إلاّ به يمكننا الوصول إلى نظريات جديدة، وبه نتمكن من تحاشي التبعية اللسانية...

قائمة المصادر والمراجع:

أ – اللغة العربية:

1- القرآن الكريم.

2- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط:6، 1984م).

3- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط: 5، 1975م).

4- إبراهيم أنيس: منهج الإحصاء في البحث اللغوي (مجلة كلية الآداب: الجامعة الأردنية. 1969م).

5- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ط، 1937م).

6- ابن الأنباري:لمع الأدلة،تح:سعيد الأفغاني(سوريا:مطبعة الجامعة السورية،د.ط،د.ت)

7- ابن نديم: الفهرست، تح: تجدد بن علي بن زين العابدين بن الحائري المازندراني (بيروت: دار المسيرة، ط:3، 1988م).

8 - ابن جني عثمان: الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1 ، 2001م).

9- ابن السراج: أصول النحو، تح: عبد الحسين الفتلي (بغداد، د. ط ، 1974).

10- ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر (القاهرة: دار المعارف، د.ط، 1952م).

11- ابن عرفة بن صافي: تدريس قواعد اللغة في طور الثالث من المدرسة الأساسية (الجزائر: مديرية التكوين بوزارة التربية، مجلة همزة وصل، ع: خاص، 1991).

12- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية ، ط:1 ، 1997).

13- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (بيروت: دار احياء التراث العربي، ط:1، د.ت).

14- ابن قتيبة: عيون الأخبار (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت).

15- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي صيف (القاهرة: دار المعارف، ط:2، 1982م).
16- ابن منظور الأفريقي:لسان العرب(بيروت:دار صادر للطباعة والنشر، ط:1، د.ت).
17- أبو البقاء الكفوي: الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د.ط، 1974م).
18- أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين + أحمد الزين (مصر: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، د.ط، د.ت).
19- أحمد أمين: ضحى الإسلام (بيروت: دار الكتاب العربي، ط:10، د.ت).
20- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت، د.ط، 1986م).
21- أحمد شامية: خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (الجزائر: سلسلة المعرفة، د.م.ج، 1965م).
22- أحمد محمد قدور: إشكالية الاستمداد والتطبيق (الإمارات العربية: مجلة المنتدى، ع:84، السنة السابعة، يوليو 1990م).
23- أحمد محمد قدور: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي (دمشق: دار الفكر، ط:1 2001م).
24- أحمد مختار عمر (د): البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر (القاهرة: عالم الكتب، ط:8، 2003 م).
25- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور (الجزائر: د.م.ج، د.ط، 2002م).
26- إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار.
27- الجاحظ: الحيوان، تح: يحيى الشامي (منشورات دار مكتبة الهلال، د.ط، 1992م).
28- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ط:6 ، 1996م).

29- السيد أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج «مƒ الألفية» لابن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1998م).
30- الفاسي الفهري: عن نظرية لتطوير الفكر العربي (حوار) (عمان: مجلد المهد، ع: 3-4، 1984م).
31 - ا الس الأعلى للغة العربية: أعمال ندوة تيسير النحو (الجزائر: الأبيار، منشورات ثالة، 2001).
32- أنيس فريحة: في اللغة العربية وبعض مشكلاتا (بيروت:دار النهار للنشر، د.ط، 1980م)
33- أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة (بيروت: دار الثقافة، د.ط، د.ت).
34- أنيس فريحة: نظريات في اللغة (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط: 2، 1981)
35- تمام حسان(د): الأصول (الدار البيضاء: دار الثقافة، د.ط، 1981م).
36 - تمّام حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2:، 1979م).
37- تمّام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية (القاهرة: عالم الكتب، ط: 4، 2000م).
38- تمّام حسان: مناهج البحث في اللغة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، 1955م).
39- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن اسماعيل الشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1998م).
40- جورج مونان: تاريخ علم اللغة منذ نشأته إلى غاية القرن العشرين، تر: بدر الدين القاسم (سوريا: مطبعة جامعة دمشق، د.ط، 1982م).
41- حسن Rيس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط: 1، 2000).

42- حلمي خليل(د): العربية وعلم اللغة البنوي (دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث) (دار الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1995م).
43- خلف الأحمر: مقدمة في النحو (دمشق: طبعة مديرية أحياء التراث القديم بوزارة الثقافة السورية، د.ط، 1961م).
44- البدراوي زهران (د): مقدمة في علوم اللغة (القاهرة: دار المعارف، ط:5، 1993م).
45- سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو (سوريا: دار الفكر، د.ط، د.ت).
46- سعيد بوخاوش: النظرية اللغوية الخلدونية وكيفية توظيفها في اكتساب اللغة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع اللسانيات العربية (الجزائر: المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، 2005م).
47- سعيد جاسم الزبيدي (د): القياس في النحو العربي (الأردن: عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط:1، 1997م).
48- سيبويه: أبو بشر عثمان بن قنبر:الكتاب (بيروت: دار الكتب العلمية،ط:1، 1999).
49- شارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: مجموعة من الأساتذة بإشراف محمود فهمي حجازي (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، د.ط، 1993م).
50- صابر بكر أبو السعود (د): في نقد النحو العربي (دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، 1988م).
51- بلعيد صالح : الإحاطة في النحو (الجزائر: د.م.ج ، د.ط، 1994م).
52- بلعيد صالح (د): في قضايا فقه اللغة العربية (الجزائر: د.م.ج، د.ط، دت).
53- طيب دبّة: مبادئ اللسانيات البنوية، دراسة تحليلية، ابستيمولوجية (الجزائر: دار القصبة، د.ط ، 2001 م).
54 - ظبية سعيد السليطي (د): تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة (مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط:1، 2002م).
55- عباس حسن (د): اللغة والنحو بين القديم والحديث (القاهرة: دار المعارف، د.ط، 1966م).

56- عبد الجليل مرتاض:في مناهج البحث اللغوي(الجزائر:دار القصبة للنشر،د.ط، د.ت).
57- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر(بيروت دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2004 م).
58- عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، د.ط، 1986م).
59- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط:1، 1957م).
60- عبد الرحمان الحاج صا؟ : أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مقال (مجلة اللسانيات، ع:4).
61- عبد السلام المسدي:قاموس اللسانيات (تونس:الدار العربية للكتاب،د.ط، 1985م).
62 - عبد العزيز عتيق (د): المدخل إلى علم النحو والصرف (بيروت: دار النهضة العربية، ط:2، 1974م).
63- عبد القادر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد عبده، محمد محمود التركزي (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت).
64- عبد الكريم بكري: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي (الجزائر: د.م.ج، ب.ط، 1982م).
65- عبده الراجحي (د): النحو العربي والدرس الحديث (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، 1986م).
66- عبده الراجحي (د): دروس في المذاهب النحوية (بيروت: دار النهضة العربية، ط:2، 1988م).
67- عصام نور الدين: ابن هشام النحوي من خلال شواهده (بيروت مجلة الباحث، ع:26، أذار.نيسان 1983م).

-68 عصام نور الدين: موقف ابن هشام الأنصاري من النحاة (بيروت: مجلة دراسات عربية، ع: صيف 1984م).
-69 علي أحمد مدكور: تدريس فنون اللغة العربية (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، 1997 م).
-70 فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط: 1، 2004م).
-71 فتحي علي يونس: اللغة العربية والدين الإسلامي في رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية، تعيينات تدريبية (دار الثقافة للطباعة والنشر، ط: 1، 1984 م).
-72 كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القاهرة: دار المعارف، ط: 2، 1971).
-73 ماهر عبد القادر: فلسفة المنطق (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، 1984م).
-74 مجدي وهبة + كامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب (بيروت: مكتبة لبنان، ط:2، د.ت).
-75 محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (القاهرة: مطبعة السعادة، د.ط، د.ت).
-76 محمد الزين جيلي: أصول اللسانيات العربية الحديثة – دراسة نقدية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة تيزي وزو: معهد اللغة العربية وآدابا، 2002م).
-77 محمد حسن عبد العزيز(د): القياس في اللغة العربية (القاهرة: دار الفكر العربي، ط:1، 1995).
-78 محمد عيد: أصول النحو العربي في نطر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث (عالم الكتب، ط: 4، 1989م).
-79 محمد عيد (د): في اللغة ودراستها (القاهرة: عالم الكتب،د.ط، 1995م).
-80 محمود أحمد السيد: تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام (تونس: المنظمة العربية للتربية والعلوم، 1997م).

-81 مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (بيروت: دار الرائد العربي، ط:3، 1986م).

-82 مصطفى عليان: ابن حزم والنحو الظاهري (الكويت: مجلة الفيصل، عدد: 110، ماي 1986م).

-83 مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في مصادر والأسس النظرية والمنهجية) (المغرب: جامعة حسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات جامعية رقم: 4، د.ط، د.ت).

-84 يوسف وغليسي: النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، 2002م).

ā – اللغة الأجنبية:

85 - BAKKALA M.Hassan: Bibliography of Arabic Linguistics Mansell. London. 1975

86 - G.Mounin. Linguistique de XX[eme] siècle, Paris, P.U.F,1975.

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة

الفصل الرابع

النقد اللساني الوصفي الخارجي للنحو العربي القديم